

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

تخصص: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة

1983/08/28 بالمدية – الجزائر-

الجنسية الجزائر وليس لي وطن فأنا مسلم

للتواصل **وطلب المذكرات** مجانا وبدون مقابل

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

فيس بوك: http://www.facebook.com/benaissa.inf

سكايب:benaissa20082

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن نتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

لا تنسوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2012

أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الأردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق

The Effect of Privatization on the Financial performance of the Jordanian Companies and it Relation with Type, Size, and Development of the Company in the Market .

إعـــداد

هــدى محمد الشرقطلي

إشـــــراف
الدكتور حسام الدين الخداش

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا
كليـــــة الأعمـــــــال
قســـم المحاسبــة

٢٠١٠

التفويـــــض

أنا هدى محمد ذياب الشرقطلي أفوَض جامعة الشرق الاوســط للدراســات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم: هدى محمد ذياب الشرقطلي

التاريخ: ٣ / ١ / ٢٠١٠

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها :

" أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات الاردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركة في السوق " .

وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/١/٣م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور : محمد عطية مطر	عضواً	....
الأستاذ الدكتور : عبد الناصر إبراهيم نور	عضواً	....
الدكتور : حسام الدين مصطفى خداش	رئيساً ومشرفاً	....
الدكتور : عبد الخالق مطلق الراوي	عضواً	....

شكر وتقدير

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان لمشرفي الدكتور حسام خداش الذي تكرم مشكوراً بالإشراف على هذه الرسالة ، إذ منذ أن كانت فكرة نمت بوافر علمه وأمانته وموضوعيته فكرس كل جهده ووقته في قراءة الرسالة ولم يتهاون أبداً بأي معلومات أضعها بين يديه فكان يرشدني إلى المعلومة الدقيقة والصحيحة التي تثري الرسالة وتجعلني أفتخرُ بها.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى هيئة التدريس الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط وأخص بالشكر الأستاذ الدكتور محمد مطر والأستاذ الدكتور محمد النعيمي والأستاذ الدكتور عبد الناصر نور والدكتور ظاهر القشي .

وأخيراً، لا يسعني إلا أن أشكر كل من ساعدني لاتمام هذه الرسالة وخصوصاً في جمع المعلومات المطلوبة والتي أخذت وقتاً وجهداً ومتابعة مستمرة للحصول عليها .

الباحثة

هدى محمد الشرقطلي

الإهـــــــــــداء

أهدي هذه الرسالة إلى سعادة رئيس مجلس الإدارة المدير التنفيذي لشركة مناجم الفوسفات الأردنية وليد الكردي الذي منحني فرصة استمراري بتحقيق طموحي واستكمال دراستي الجامعية.

رئيس مجلس الإدارة وليد الكردي

الإهـــــــــــداء

شخص ضحى بالكثير الكثير لأجل أن أصل إلى هدفه قبل أن يكون هـــدفي وذلـــك على حساب منزله وراحة أطفاله كان متفانياً وعطوفاً وقلبه ينبض بنجاحاتي التي والله لـــولاه لَما وصلت لِما أنا به الآن.

زوجي أسامة أحمد الطحان

كيف يمكن أن أعبر عن إحساسي بالامتنان لوالدي الحنونين اللذين فعلا الكثير من أجلي منذ صغري وحتى كبرتُ، ومازالا يضحيان من أجل أن اتمكن من الوصول إلى هدفي.

والـــــدي ووالدتــــــي

وأنتم يا أغلى ما أملك طفلاي العزيزين أتمنى من الله أن اتمكن من تعويضكم عما فاتكم من قلة أهتمامي بكم وانشغالي عنكم طول فترة دراستي، ولا أملكُ سوى الدعاء لكم فليوفقكم الله ويبعد عنكم كل أذى. اما صِبا فاشكر الله الذي رزقني بكِ وعوضني عن أبنِ الذي فقتهُ.

سارة وباسل وصِبا أسامة الطحان

هنالك إنسانة كنتُ أتمنى أن تكون موجودة معي لأنها كانت تدعمني بنظراتها لي وكلامها القليل الذي يصلُ إلى القلب والعقل معاً فقد كانت تحبُ العلم وتحب كل إنـــسان يحب أن يكون ليصل إلى ما يريد، إنها إنسانة غاليةٌ على قلبي، ولكن القدر كان أقوى منا (يرحمُها الله).

حماتي الغالية يرحمُها الله

إلى صديقتي وأختي الغالية التي تشعر بي قبل أن أتكلم رغم بعدها عني.

صديقتي هيا الخرابشة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملحقات

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدارسة إلى تحليل الأداء المالي للشركات الأردنية من حيث أثر الخصخصة على الأداء المالي حسب نوع وحجم وتطور الشركة.

وقد اشتملت الدراسة على عينة مكونة من ثماني شركات تمت خصخصتها في أعوام مختلفة بحيث تم الاعتماد على دراسة الوضع المالي لها قبل الخصخصة بثلاث سنوات وبعد الخصخصة بثلاث سنوات باستخدام أسلوب التحليل المالي الوصفي وأسلوب الإحصاء التحليلي والذي تضمن اختبار T للعينات الزوجية وتحليل التباين الأحادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن نسب السيولة قبل الخصخصة كانت أعلى من نسب السيولة بعد الخصخصة، كما وجدت الدراسة حدوث تطور في نسب النشاط ونسب السوق بعد الخصخصة. كذلك أشارت النتائج إلى وجود تفاوت واختلاف مهم إحصائياً في أثر الخصخصة على الشركات حسب حجم الشركة ونوع الشركة.

وقد أوصت الدراسة الشركات بأن تبحث عن طرق جديدة لتحسين مؤشرات ربحيتها، مع السعي إلى تخفيض نسب المديونية. كما أوصت الدراسة بأن تكون الخصخصة مشروطة بتحسين الأداء عموماً، من خلال رفع كفاءة الشركات وزيادة انتاجيتها وتحسين أوضاعها المالية .

Abstract

This study aims to analyze the financial performance of the Jordanian companies which have privatized in Jordan. It focuses on the impacts of privatization on the financial performance according to the company type, size and it's development .

Study sample includes eight companies that have privatized in different years, the financial performance of these companies have been analyzed by taking three years before privatization and three years after. The data analyzed by using the descriptive financial analysis and the analytical statistics which includes paired sample t-test and one way ANOVA.

The study found that liquidity ratios have decreased after privatization, while activity ratios and market ratios have increased after privatization. In addition, the results indicate that the effect of privatization varies according to the company size and type.

The study recommends companies to improve their profitability and decrease their leverage. Also, the study confirms the importance of conditional privatization, which leads to increase the berformance of companies and to support both productivity and profitability.

الفصـــــل الاول

مقدمة الدراسة

١-١ المقدمة

١-٢ مشكلة الدراسة

١-٣ أسئلة الدراسة

١-٤ فرضيات الدراسة

١-٥ أهداف الدراسة

١-٦ أهمية الدراسة

١-٧ التعريفات الإجرائية

١-٨ حدود الدراسة

الفصل الاول

١-١ المقدمـــــة:-

يعدّ موضوع الخصخصة من المواضيع المعاصرة والتي نالت اهتماماً كبيراً من المسؤولين السياسيين والإدارات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي ، وبوجه عام فإن عمليات الخصخصة تنسجم مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ويتسم بالانفتاح الاقتصادي والمنافسة وتحرير التجارة الدولية واسواق السلع والمال. إن الخصخصة تعتمد اساسا على قوى السوق في توجيه الموارد ، الامر الذي يعزز دور القطاع الخاص ويعظم قاعدة نشاطاته ويقلل من دور الحكومات في الانتاج وهذا هو جوهر عملية الخصخصة.

تعدّ الخصخصة سياسة اقتصادية وعالمية ليست حصرا على أيدلوجية معينة أو نظام اقتصادي محدد، فعبر الخصخصة تتم معالجة اختلالات الاقتصاديات مثل ما حدث في بريطانيا وفرنسا لمعالجة حالات خاصة أو كبديل لفشل النظام الاشتراكي كما حدث في شرق ووسط أوروبا أو كبرامج شاملة لمعالجة الأداء غير المرضي لاقتصاديات بعض الدول من حيث كبر حجم مديونيتها الخارجية وانخفاض انتاجيتها وتفشي البطالة والفقر وارتفاع مستويات العجز في موازنات حكومات تلك الدول (الربضي،٢٠٠٣). وبما أن المؤسسات العامة تشكل العمود الفقري لمعظم اقتصاديات الدول النامية، فمن المنطقي أن تتجه الأنظار لإصلاح المؤسسات العامة كجزء من برنامج إصلاح اقتصادي شامل،

وقد استخدمت الدول النامية أساليب مختلفة لإصلاح مؤسسات القطاع العام، ومن أهم تلك الأساليب وأكثرها استخداماً هو أسلوب الخصخصة Privatization .

لقد بدأت موجة الخصخصة تجتاح دول العالم خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين (عامرية، ٢٠٠٨) . وقد كانت إنجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك بزعامة مارغريت تاتشر، ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا وغيرها، وانتقلت موجة الخصخصة إلى الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنغلادش وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر وغيرها (عبوي، ٢٠٠٧). كما بدأت الدول الاشتراكية سابقاً في تبني برامج الخصخصة مثل الاتحاد السوفييتي وجمهورتي التشيك والسلوفاكيه وبولندا والمجر وغيرها، وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها (طبقاً للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن)، حيث يقوم الفكر لدى هاتين المؤسستين على التحليل التالي، أن تتجنب هذه الدول مصاعب خدمة ديونها ومشكلات ميزان مدفوعاتها، فإنها تحتاج لإعادة هيكلة اقتصادياتها، حتى تتمكن من رفع كفاءة تشغيل وتخصيص مواردها، ويلزم ذلك مجموعة من السياسات النقدية والمالية، مع برنامج للتكيف الهيكلي حيث تكون الخصخصة من أهم مكوناتها.(عبوي، ٢٠٠٧).

وبالنسبة للأردن، فقد تبنى الأردن البرنامج الوطني للخصخصة في أواخر عام ١٩٩٦ في سياق توجهاته الاقتصادية الكلية القائمة على الانفتاح وعدم الاكتفاء والحفاظ على دور الأردن في مواكبة

التطورات التكنولوجية المتلاحقة ، والارتقاء بمستوى الأداء لمختلف فعالياته ، ودعم وتعزيز القطاع الخاص الذي هو جوهر وهدف العملية التنموية بأكملها (الربضي،٢٠٠٣) .

يعدّ برنامج الخصخصة الأردني من أنجح برامج الخصخصة في المنطقة بشهادة أهم المنظمات الدولية (البنك الدولي، والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، والمجموعة الأوروبية وغيرها) وعلى مستوى العالم، فقد اعتمد البنك الدولي البرنامج الأردني للخصخصة في نشراته كقصة نجاح ومثالا يحتـــذى به من قبـــل غيـــــره مـــن برامـــج الخصخصة التي يجـــري تنفيذها إقليميا وعالميا (الهيئة التنفيذية للتخاصية،٢٠٠٦). حيث بلغت عوائد الخصخصة حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ والناتجه من عوائد البيع (١٧٢٣,٢) مليون دينار، وبلغ إجمالي المبالغ التي تم إنفاقها من صافي عوائد خصخصة الشركات مبلغ (١٧١٩,١) مليون دينار والذي ساهم في تخفيض الدين على الأردن (وزارة المالية،٢٠٠٩) .

إن نجاح الخصخصة لا يعتمد فقط على قيمة عوائد التخاصية الناتجة عن البيع وإنما يرتبط بتحقيق الشركات التي تمت خصخصتها لأداء مالي أفضل مما كانت عليه لذا تتناول الدراسة الحالية تحليل العلاقة بين الخصخصة والأداء المالي للشركات التي تمت خصخصتها من حيث مقارنة أدائها قبل وبعد الخصخصة وأيضاً بيان رتباط أثر الخصخصة على الأداء المالي بنوع الشركة أو حجمها أو تطورها وتقصد الباحثة بتطورها من حيث دخولها في أسواق عالمية جديدة .

١-٢ مشكلة الدراسة:-

الخصخصة أو مشاركة القطاع الخاص هي الهدف الرئيس الذي تسعى إليه الدول وبالأخص الدول النامية والتي تهدف إلى تحسين أوضاعها الاقتصادية والخروج من حالة الركود الاقتصادي التي تعاني منه بالسرعة الممكنة، وتصحيح الاختلالات الهيكلية، وتخفيض عجز الموازنة مما يساعد على تخفيف العبء على موازناتها بإيجاد مصادر تمويل بديلة .

وارتباطا بالتطورات الاقتصادية والأزمة المالية العالمية وتداعياتها المحتملة على الشركات في الأردن، تسعى الباحثة في دراستها لمعرفة مدى تأثير الخصخصة على عدد من الشركات الأردنية والتي تمت خصخصتها من خلال إجراء مقارنة كاملة عما كانت عليه قبل الخصخصة وإلى ما توصلت إليه بعد الخصخصة. وسيتم ذلك من تحليل الأداء المالي وارتباط ذلك بنوع وحجم الشركات وتطورها حيث ستتطرق الدراسة الى الشركات الصناعية والخدمية والتجارية، وبيان فيما إذا ساعدت الخصخصة هذه الشركات على تمكينها من دخول أسواق جديدة قد تكون ساهمت في تحسين أدائها المالي.

١-٣ أسئلة الدراسة :-

١- ما تأثير عملية الخصخصة في تحسين الأداء المالي للشركات الأردنية ؟

٢- هل يؤثر نوع الشركة التي تمت خصخصتها (تجارية، أم صناعية، أم خدمية) على تحسن الأداء المالي؟

٣- هل يؤثر حجم الشركة التي تمت خصخصتها(صغيرة، أم متوسطة ، أم كبيرة) علـــى تحســـن الأداء المالي؟

٤- هل كان لدرجة تطور الشركة بعد الخصخصة ودخولها في أسواق عالمية جديـــدة تأثيـــرٌ على الأداء المالي؟

١-٤ فرضيات الدراسة :-

١- لا تؤثر عملية الخصخصة في تحسين الأداء المالي للشركات الأردنية .

٢- لا يؤثر نوع الشركة التي تمت خصخصتها (تجارية، أم صناعية، أم خدميـــة) على تحســـــن الأداء المالي.

٣- لا يؤثر حجم الشركة التي تمت خصخصتها(صغيرة، أو متوسطة، أو كبيرة) على تحسن الأداء المالي .

٤- لا يوجد تأثير لدرجة تطور الشركة بعد الخصخصة ودخولها في أسواق عالميـــة جديـــدة على تحسن الأداء المالي .

١-٥ أهداف الدراسة:-

تهدف الدارسة لتحليل الأداء المالي للشركات التي تمت خصخصتهـــــا فـــي الأردن حيـــث سيتم دراسة الموضوع من عدة أبعاد وهي :-

١- أثر الخصخصة على الأداء المالي للشركات التي تمت خصخصتها في الأردن .

٢- الخصخصة والأداء المالي وارتباط ذلك بنوع الشركات ويقصـــد بذلـــك (شركـــات صناعيـــة

و تجاريـــة و خدميـــة) لتحليـــل الاختلافـــات بين الشركـــات من حيـــث الخدمـــــة، الفائـــدة الاقتصادية للبلاد، وأي الشركات كانت ذات أداء مالي أفضل بعد الخصخصة.

٣- الخصخصة والأداء المالي وارتباط ذلك بحجم الشركات والتي تتعلـــق بمجمـــــوع أصـــــول الشركات سواء (صغيرة، أم متوسطة، أم كبيرة) حيث يتم تحليل الوضع المالي للشركة قبـــل وبعد الخصخصة ومدى تأثير حجم الشركة.

٤- الخصخصة والأداء المالي وارتباط ذلك بتطور الشركة وتمكنها من دخـــول أســـواق عالميـــة جديده.

١-٦ أهمية الدراسة:-

تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانه المهمة التي تتبوؤها الخصخصة كإحدى السياسات التـــي تساهم في رفع كفاءة وتنافسية الاقتصاد العالمي والوطني، وكأداة تساعد على تحسين أداء المؤسسات، وأسلوب جديد لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وينعكس أثرها على إيجـــاد توزيـــع أفـــضل للمهمـــات والمسؤوليات بين الحكومة والقطاع الخاص. بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخـــاص فـــي النـــشاط الاقتصادي ليشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعة إدارتها أن تدارعلى أسس تجارية.

إن أهمية هذه الدراسة لا تقتصر فقط على إبراز دور الخصخصة في دعم الاقتصاد الأردني من عوائد البيع المتعلقة بالخصخصة وإنما تتجاوز ذلك لتبرز مدى نجاح الخصخصة فـــي تحـــسين الأداء المالي للشركات التي تمت خصخصتها. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في تأثير الخصخصة على الأداء المالي للشركات التي تمت خصخصتها في الأردن وارتباط ذلك بثلاثة عناصر وهـــــي النـــوع

والحجم والعنصر الثالث هو تطور الشركة ودخولها في أسواق عالمية جديده. حيث تبرز أهمية هـذه الدراسة من خلال التحليل المالي لنتائج القوائم المالية التابعة للشركات موضوع الدراسـة، إن نجـاح الشركات التي تمت خصخصتها والتي أعطت نتائج إيجابية اقتصادياً سيدعم متخذ القرار فـي توسـيع قاعدة الخصخصة في السوق الأردني .

١-٧ التعريفات الإجرائية:-

١- الخصخصة:-

الخصخصة عملية منهجية مدعومة بإرادة سياسية تهدف إلى تهيئة البيئة الداعمة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتتمثل في إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، بحيث تتفـرغ الحكومة لمهماتها الأساسية في رسم السياسات والرقابة والتنظيم والتركيز على الأنشطة التي هي من صميم عملها كالأمن والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والمحافظة على البيئـة، بينمـا تتسع دائرة نشاط القطاع الخاص، بعيداً عن الاحتكار، لتشمل مشاريع القطاع العام التي يمكن أن تدار على أسس تجارية ومالية (الهيئة التنفيذية للتخاصية،٢٠٠٦).

٢- حجم الشركة:-

هو حجم أصول الشركة حيث ستعتمد الباحثة على هذا المعيار في تصنيف الشركات إلـى صغيرة ومتوسطة وكبيرة.

٣- البنك الدولي:-

هو واحد من بين أكبر مصادر التمويل في العالم لمساندة حكومات البلدان الأعضاء في مساعيها الرامية إلى الاستثمار في المدارس ومراكز الرعاية الصحية، وتوفير إمدادات المياه الصالحة للشرب والكهرباء، ومكافحة الأمراض وحماية البيئة والبنك الدولي ليس " بنكاً " بالمعنى العادي الشائع لهذه الكلمة. فهو عبارة عن منظمة دولية تضم في عضويتها أكثر من ١٨٤ بلداً من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء (عامرية،٢٠٠٨).

١-٨ حدود الدراسة:-

١- إن نطاق الجزء الميداني ينحصر على الشركات الأردنية التي خضعت للخصخصة.

٢- النطاق الزمني للدراسة هو ثلاث سنوات قبل الخصخصة وثلاث سنوات بعد الخصخصة وذلك من تاريخ بداية الخصخصة لكل شركة .

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ المقدمة

٢-٢ طرق وأساليب الخصخصة وأمثلة عليها

٢-٢-١ طرق وأساليب الخصخصة

٢-٢-٢ أمثلة على طرق الخصخصة

٢-٣ الدول العربية الأكثر نشاطاً في الخصخصة

٢-٤ تجربة الخصخصة في الأردن

٢-٥ لمحة عن المشاريع التي تم خصخصتها والتي شملتها الدراسة

٢-٦ الجوانب الإيجابية لخصخصة الشركات في الأردن

٢-٦-١ الجوانب الإيجابية

٢-٧ الجوانب السلبية لخصخصة الشركات في الأردن

٢-٨ معالجة سلبيات الخصخصة في الأردن

٢-٩ مصادر عوائد الخصخصة

٢-١٠ استخدامات عوائد الخصخصة

٢-١١ معوقات وقيود الخصخصة

٢-١٢ الدراسات السابقة

٢-١٢-١ الدراسات العربية

٢-١٢-٢ الدراسات الأجنبية

٢-١٣ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ المقدمـــــــــة:

يرتكز المعنى السائد للخصخصة على قيام الدولة بتحويل ملكية المؤسسات العامة جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص . الإ أن الإطار الشامل للموضوع هو تقليص دور الدولة مـــن تنمـــوي إلـــى دور تصحيحي، ويمكن تحقيق ذلك بالتغلب على الصعوبات التشريعية والقانونية والـــنظم البيروقراطيـــة لعمليات الاستثمار، والسماح بقيام نشاطات اقتصادية منافسة للنشاطات الاقتصادية للدولة، وإعطاء دور للقطاع الخاص بتقديم بعض الخدمات التي يقوم بها حاليا القطاع العام، ويتم ذلك من خلال بيع أصول المنشآت العامة الحالية سواء كان جزئياً أو كلياً للقطاع الخـــــاص، والرابحة منها قبـــل الخاســـرة . وعلى هذا فإن مفهوم التخصيص يتضمن إعطاء السوق الحر إدارة الأداء الاقتصادي لتحقيق الكفـــاءه وليس فقط تحويل الملكية . إن حاجة المجتمع إلى خدمة أو سلعة معينة لا يعنـــي بالـــضرورة التـــزام الحكومة بتقديمها للمواطنين بنفسها وهذا المفهوم لا يعني إنكار دور الدولة ومـــسؤوليتها فـــي تـــوفير الخدمة أو السلعة بل يحول دورها من التوفير إلى الرقابة والتنظيم وإيجاد السياسات والحـــوافز التـــي يمكن أن تيسر تحقيق هذه الخدمة أو السلعة المطلوبة بأقل تكلفة اجتماعية (محمد،٢٠٠٩) .

إن تحسين الكفاءة ليس هو الهدف الوحيد للخصخصة، فإنها تهدف أيضاً لعلاج بعض الاختلالات الهيكلية في البلدان، مثل تخفيض عجز الموازنة مما يساعد على تخفيف العبء على الموازنـــة ولهـــذا يتمثل بايجاد مصادر تمويل بديلة تتحمل أعباء ضمان استمرارية عمليات التنمية، ومتطلبات التحـــديث والتطوير اللازم لتحسين مستوى أداء الخدمات ورفع كفايتها وزيادة إنتاجيتها. كما تؤدي الخصخـــصة إلى توسيع قاعدة الاستثمارات الفردية والجماعية والخاصة، وجذب رؤوس الأموال اللازمة لمتطلبات

التوسع في نشاط المنشآت المخصخصة، الأمر الذي يمكنها من توزيع عائدات الاستثمار على المواطنين، وتحفزهم على ملكية السهم الفردي وبالتالي إيجاد مصدر جديد لرأس المال وضخ المدخرات في السوق مما يؤدي إلى عمل طفرة في حجم الاستثمارات تساعد على زيادة فرص العمل التي تستوعب الزيادات السنوية في إعداد العمالة الوطنية (الهيئة التنفيذية للتخاصية،٢٠٠٦) .

تهدف الخصخصة أيضاً إلى توسيع قاعدة الملكية حيث يمكن السماح للعاملين في المنشآت المحولة بالمشاركة في رأس مال الشركات، وبالتالي إتاحة الفرصة لمجموعة كبيرة من المواطنين بتملك أصول الشركات، إضافة لتحفيز العاملين على زيادة وتحسين انتاجيتهم نظرا لتحولهم إلى ملاك للمنشآت التي يعملون فيها.

وتساهم الخصخصة في خفض أسعار السلع وخدمات الشركات المحولة نتيجة قيام القائمين بمختلف القطاع بتخفيض التكلفة ، وتوفرعنصر المنافسة، كما تتيح الفرصة للحكومة بأن تعيد استثمار جزء من الأموال التي تحصل عليها نتيجة عملية التحويل في مشروعات جديدة لا يستطيع القطاع الخاص الدخول فيها بمفرده. ولنجاح الخصخصة لابد من توفر عدة شروط أهمها الالتزام السياسي لعملية الخصخصة، وتحديد أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتوصل إلى اقناع جميع الأطراف المعنية (إدارة الشركات، العمال، الموظفين في الحكومة، النقابات العمالية، المستهلكين، المستثمرين) بجدوى وأهمية الخصخصة، وتطوير مناخ المنافسة في الاقتصاد ووضع إطار قانوني لها يتميز بالمرونة والشفافية، ووضع آلية فعالة لإدارة عملية الخصخصة ذات صلاحيات واضحة وموارد تقنية ومالية مناسبة (الهيئة التنفيذية للتخاصية،٢٠٠٦).

٢-٢ طرق وأساليب الخصخصة وأمثلة عليها:-

رغم أن مفهوم الخصخصة واضح وأهدافه محددة الإ أن ممارسة الخصخصة تكون بعدة طرق تختلف من خلالها عمليات إتمام الخصخصة وأحياناً نتائجها وفيما يلي طرق الخصخصة.

٢-٢-١ طرق وأساليب الخصخصة:

١- نقل ملكية المؤسسة أو المشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص بعد تحويلـــه إلـــى شركة. وإعادة هيكلته بقصد إتمام عملية التخاصية عليه.

٢- نقل ملكية الأسهم أو الحصص التي تمتلكها الحكومة في الشركات المساهمة والتي تساهم فيها إلى القطاع الخاص وذلك ببيعها له بصورة كلية أو جزئية.

٣- نقل إدارة المشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص بمقتضى اتفـــاق بينهمـــا يخـــول القطاع الخاص حق إدارته وتشغيله.

٤- منح القطاع الخاص حق إنشاء مشروع معين واستغلاله بشكل إنفـــرادي وعلـــى ســـبيل الحصر بمقتضى عقد ترخيص أو اتفاق يبرم مع الحكومة لهذه الغاية.

٥- اعتماد أي صيغة من الصيغ المبينة أدناه لإنشاء مشاريع استثمارية محددة وفقاً لاتفاقيـــات تعقد لهذه الغاية بين القطاعين العام والخاص:-

أ- إنشاء القطاع الخاص للمشروع لاستغلاله وتشغيله لمدة زمنية محددة والتنـــازل عنـــه للقطاع العام عند انتهاء هذه المدة (BOT).

ب- إنشاء القطاع الخاص للمشروع والتنازل عن ملكيته للقطاع العام مع الاحتفاظ بحـــق استغلاله وتشغيله لمدة زمنية محددة (BTO) .

ج- إنشاء القطاع الخاص للمشروع وتملكه واستغلاله وتشغيله لحسابه (BOO) (Executive Privatization Commission, ٢٠٠٦).

٢-٢-٢ أمثلة على طرق الخصخصة:-

إن طرق الخصخصة متعددة وتختلف عن بعضها بعض ولتوضيح هذه الطرق نبين بعض الأمثلة عليها:-

١- نقل الملكية والشراكة الاستراتيجية:-

إن التوجه نحو الخصخصة ونقل الملكية قد يتم من خلال اختيار شريك استراتيجي يتقرر عادة في ضوء طبيعة مصلحة المشروع الذي تتم خصخصته كما هو عليه الحال في كل من شركة الاتصالات الأردنية وشركة الإسمنت وشركة الفوسفات. الهدف من ذلك إدخال شريك لديه الخبرة الفنية والإدارية المتخصصة للمساعدة في عملية نقل التكنولوجيا واستخدام أحدث الأساليب والتقنيات المتطورة التي يحتاج إليها المشروع لرفع سوية أدائه والارتقاء بانتاجيته ورفع قدراته التنافسية وخاصة في ظل ظروف الانفتاح والعولمة وما يترتب على ذلك من زيادة في المنافسة. (Executive Privatization Commission, ٢٠٠٦).

٢- عقود الادارة:-

تعدّ هذه الطريقة إحدى طرق الخصخصة الشائعة بشكل كبير عالمياً . حيث يتم إيلاء إدارة المرفق أو المشروع للقطاع الخاص مع إبقاء ملكية المشروع أو المرفق للحكومة . ويتم تنفيذ هذه الطريقة من خلال إبرام عقد إدارة مع شركة أو ائتلاف يمتلك الخبرات الإدارية والفنية لإدارة

المشروع بشكل يرفع أداءه وانتاجيته، أو تشغيله على أسس تجارية مقابل رسوم معينة أو مبلغ معين يتقاضاه المشغل ولمدة معينة حسبما تراه الجهات المالكة ضروريا . وبعد انتهاء المدة إما أن تؤول إدارة المشروع ثانية إلى الحكومة لا سيما إذا قام المشغل بتأهيل وتدريب الكوادر العاملة معه في المشروع بحيث تستطيع إدارته وتشغيله بنفس الكفاءة، وإما أن يتم تجديد العقد مع نفس المشغل لمدة جديدة يتفق عليها ، وإما أن يتم إنهاء العقد وطرح عطاء عقد الإدارة من جديد . ومن الأمثلة على هذه الطريقة عقد الإدارة لمياه ومجاري منطقة عمان الكبرى الذي تم توقيعه مع ائتلاف شركات Suez Lyonaise Des Eaux الفرنسية، و Montgomery Watson و Arabtech Jardaneh الأردنية، حيث تم توقيع العقد في عام ١٩٩٩ ليبدأ عمل شركة ليما التي شكلها الائتلاف في شهر آب ١٩٩٩ لإدارة مرفق المياه لمدى(٤) سنوات مقابل (٨,٨) مليون دولار بالإضافة إلى ما نسبته ٥% من قيمة التحسن المالي الذي سيتحقق خلال مدة العقد . وقد ارتبط هذا العقد بقرض من البنك الدولي قيمته (٥٥) مليون دولار يستخدم من قبل شركة ليما للإنفاق على المرفق لتجديد الشبكات وتأهيل وتطوير المرفق بشكل عام وتخفيض الفاقد من المياه وتدريب الكوادر العاملة ونقل التكنولوجيا الحديثة وتحسين الجباية وغير ذلك .

٣- البناء والتشغيل والتحويل (BOT)

حظي أسلوب البناء والتشغيل والتحويل (BOT) باهتمام واسع كأحد أهم طرق الشراكة بين القطاعين العام والخاص والذي يسمح بموجبه للقطاع الخاص تطوير المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية. وتكمن أهمية هذا الأسلوب في أن القطاع الخاص يأخذ على عاتقه التصميم والبناء والإدارة والتشغيل لمشروع معين. وفي المقابل يتلقى القطاع الخاص الدفعات

نتيجة تقديم الخدمة بعد الانتهاء من بناء المشروع سواء من الحكومة أو من المستفيدين من الخدمة وعادة ما يكون الامتياز الممنوح للقطاع الخاص لمدة طويلة تتناسب وحجم الاستثمار في المشروع. وبعد انتهاء فترة الامتياز التي قد تصل إلى ما بين ٣٠-٤٠ عاماً يتم إعادة ملكية المشروع إلى الحكومة. أما تمويل مثل هذه المشروعات فيكون عادة في شكل ائتلافات يشترك فيها المستثمرون بحصصهم والبنوك بقروضها وشركاء استراتيجيون يساهمون بخبراتهم في البناء أو بتقديم المعدات والآلات. كما قد يساهم القطاع العام بجزء من رأسمال هذه المشروعات. ويتفرع عن هذا الأسلوب ترتيبات آخرى مثل البناء والملكية والتشغيل والتحويل في نهاية المطاف (BOOT) وكذلك البناء والتملك والتشغيل (BOO). وقد نجحت مثل هذه الأساليب في فتح مشروعات البنية الاساسية لاستثمارات القطاع الخاص وتميزت بفوائدها العديدة وفي مقدمتها اجتذاب خبرات القطاع الخاص واستثماراته لتصميم وتطوير وإدارة مثل هذه المشاريع وكذلك تخليص القطاع العام من مخاطر الاستثمار والإدارة المكلفة لها وبالتالي رفع العبء عن المال العام. بالإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة والمعدات المتطورة. وقد تم استخدام هذا الأسلوب في مشروع بناء محطة التنقية للمياه العادمة في الخربة السمراء. ولكن من سلبيات هذه الطريقة الزيادة في تكلفة هذه المشروعات على اعتبار أن تكلفة الأموال الخاصة أعلى من تكلفة الأموال العامة مما قد ينعكس على تكلفة الخدمات المقدمة. كما تتسم الاتفاقيات طويلة الأجل بعدم المرونة لا سيما في حالة تغير الطلب والأسعار وبالذات إذا كانت بعض المخاطر يتحملها القطاع العام كتكلفة الوقود مثلا".

٤- التأجير والتطوير والاستثمار:-

هذه الطريقة يمكن تنفيذ خصخصة المشاريع من خلالها حيث تقوم الحكومة بإيلاء بعض المشروعات القائمة المتعثرة أو متدنية الكفاءة والتي تحتاج الى استثمارات رأسمالية لتطويرها إلى جهات ذات خبرة وراغبة في تقديم استثمارات لا تستطيع الحكومة توفيرها. وفي مثل هذا الأسلوب تقوم الجهات المستثمرة باستئجار المشروع بقصد استغلاله من خلال توفير التمويل اللازم لتحديث وتطوير المشروع وتشغيله واستخدام المعارف والتقنيات الحديثة لرفع كفاءة المشروع وتأهيله بحيث يصبح قادراً على تقديم سلعة أو خدمة بمواصفات وجودة متميزة. ويتم استرداد قيمة الاستثمارات والعائد عليها من العوائد المتحققة عن تشغيل المشروع خلال مدة تعاقدية محددة يتفق عليها بين الحكومة والمستثمر قد تصل إلى ٣٠ عاماً تحدد بموجب نماذج مالية للاستثمار حيث يسمح للشركة خلال هذه الفترة بتحصيل نسبة من الإيرادات من الحكومة أو من المستفيدين المباشرين. وقد طبق هذا الأسلوب على منتجع حمامات ماعين لمدة ٣٠ عاماً على أن يقوم المستثمر بإنفاق مبلغ يصل إلى (٥) ملايين دولار على تحديث وتطوير المنتجع. (Executive Privatization Commission, ٢٠٠٦).

٢-٣ الدول العربية الأكثر نشاطاً في الخصخصة:-

بالنظر إقليمياً إلى تطورات الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية في العقدين الماضيين، يمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعات من حيث تطور عمليات الخصخصة فيها، هناك دول أكثر نشاطاً في الخصخصة وهي (الأردن و تونس والمغرب و مصر)، و دول أقل نشاطاً مثل(الجزائر والسودان)

ودول مازالت تفكر في الخصخصة مثل (لبنان) أما المجموعة الأخيرة فهي الدول التي لا توجد لديها خطوات جادة للخصخصة مثل (ليبيا و سورية) (عامري،٢٠٠٨).

- فمثلاً :-

اعتمدت تونس أساليب متعددة للخصخصة منها البيع في سوق الأوراق المالية والبيع عن طريق طلب المستثمرين والمؤسسات الخاصة الأجنبية للمساهمة في رأس المال وأيضا استخدمت طريقة خصخصة الإدارة وطريقة التصفية ومن الإجراءات المصاحبة لأساليب الخصخصة : إعطاء الأولوية للعاملين في المؤسسة المعروضة مع منحهم بعض التسهيلات في الدفع والتخفيض في الأسعار عند الاستحواذ (عامري،٢٠٠٨).

أما مصر فقد بدأت رحلتها مع الخصخصة من عام (١٩٩١) بالإعلان عن بيع الشركات العامة إلى القطاع الخاص، وذلك من أجل إصلاح الوضع الاقتصادي في الدولة وسداد ديون القطاع العام التي وصلت إلى (١٧٠) مليار جنيه نهاية أبريل (١٩٩٨). عرضت الحكومة المصرية للبيع (٢٩٠) شركة من شركات القطاع العام منها (١٦٣) شركة خاسرة أو متعثرة أو طاقاتها معطلة . وقدرت لهذه الشركات المعروضة للبيع ثمناً بما يعادل (٩٠) مليار جنيه وهي مدينة بما يعادل (٧١) مليار جنيه وديون البنوك المستحقة عليها (٢٠) مليار جنيه حسب بيانات مجلس الوزراء (عبوي،٢٠٠٧).

وقررت الحكومة السعودية معالجة مشكلة العجز في الموازنة والدين العام البالغ (٤٤) مليار ريال سعودي في سنة (١٩٩٩) كما جاء في إعلان صادر عن جهات رسمية سعودية بنهاية عام (١٩٩٩) وذلك باللجوء إلى برنامج مدروس لتخصخص بعض الشركات من القطاع العام (عبوي،٢٠٠٧).

أما بالنسبة للكويت فبسبب حرب الخليج عام (١٩٩١) أصبحت الكويت تعاني اليوم من عجـــز مالي حقيقي في أرقام الموازنة بعدما كانت قبل الحرب تتمتع باحتياط مالي يتجاوز (١٢) مليار دولار، فأصبحت تعاني من ديون داخلية وخارجية تقترب من مجمل الاحتياطي العام، بسبب ارتفاع تكـــاليف الإدارة والتكاليف الدفاعية، لذلك سعت الحكومة إلى خفض عجز الموازنة والدين العام عـــن طريـــق برنامج موسع للخصخصة في القطاع العام وذلك ببيع أسهم من شركاتها أو ســـندات فـــي الـــشركات الرئيسية. وقد أوصى مجلس الأمـــة الكـــويتي بخصخـــصة شـــركة الخطـــوط الكويتيـــه الوطنيـــة (عبوي،٢٠٠٧).

أما في المغرب تحددت طرق وأساليب الخصخصة بواسطة البيع في سوق الأوراق الماليـــة، وعن طريق طلب وعروض للأسهم، والجمع بين الطريقتين في التحويل وأيضا طريقة البيع المباشـــر طبقا لمقتضيات القانون المغربي، كما تمت الخصخصة أيضا عن طريـــق مـــنح امتيـــازات التـــسيير والاستغلال (توزيع، الكهرباء والماء). وقد استخدم المغرب معظم إيرادات الخصخصة لتمويل عجـــز الموازنة . ومن خصائص الجانب الاقصادي الكلي، كانت الأردن والمغرب أكثر البلدان نـــشاطاً فـــي الخصخصة إذ فاق معدل إيرادات الخصخصة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط البلـــدان الناميـــة ٧% . ومن الممكن تفسير هذا الحافز للخصخصة في هذين البلـــدين بأدائهمـــا الاقتـــصادي الضعيف كما هو واضح من تدني نمو متوسط دخل الفرد (٥% و ٩%) على الترتيب في مقابل معدل نمو سنوي يبلغ ١,٧% في البلدان النامية (عبوي،٢٠٠٧).

وتتجه الحكومة السورية إلى تشجيع القطاع الخاص ودعمه ليأخذ دوره إلى جانب القطاع العام ولا تنوي الحكومة الآن بيع شركات القطاع العام، بل تعمل على إصلاحها ضمن خطة مرحلية مقبلـــة وبالتعاون مع القطاع الخاص (عامرية،٢٠٠٨).

٢-٤ تجربة الخصخصة في الأردن:-

وفي الأردن بالذات، وخلال العقود المنصرمة، أدى تنامي وتوسع دور القطاع العام في بعض القطاعات الانتاجية والخدمية، إلى حدوث اختلالات هيكلية عميقة في البنية الاقتصادية، وتدني مستوى الانتاجية والكفاءة الاقتصادية، كما ساهم في تفاقم العجز المالي في المالية العامة. كذلك وفي أواخر الثمانينيات تعرض الأردن إلى أزمة اقتصادية نتيجة لما يلي:-

- ارتفاع رصيد الدين العام وأعباء خدمته وارتفاع العجز في ميزاني التجارة والمدفوعات.
- انخفاض المساعدات الخارجية ونضوب الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي.

وفي ضوء ذلك، تضاءلت قدرة الحكومة على الاقتراض لأغراض الاستثمار وسداد عجوزات وخسائر المشروعات العامة. وبالتالي كان لابد من معالجة الوضع حيث تم تبني خطط التنمية المختلفة والتي استطاع الأردن من خلال تطبيقها استعادة الاستقرار النقدي وضبط العجز في الموازنة العامة، وتخفيض المديونية العامة وبناء احتياطي مريح من العملات الأجنبية والسيطرة على معدلات التضخم وتحقيق نمو اقتصادي بمعدلات عالية نسبياً خلال تلك الفترة.

وللحفاظ على هذه المكتسبات والبناء عليها، جاء برنامج التخاصية الأردني كحزمة أساسية وجزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية، وكمحفز لعناصر ومقومات النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة ولا سيما الاستثمار الخاص، كونه العنصر الأهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتعبئة الموارد الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة وتنافسية وبمرونة عالية وسرعة واستقلالية في اتخاذ القرارات. هذه العناصر لا تتوفر لدى القطاع العام نظراً لبيروقراطيته المترسخة، وخصائصه الهيكلية الإدارية والفنية والتشريعية والمؤسسية المتأصلة فيه، والتي تحد أحياناً من حرية

حركته وتنافسيته، ولا سيما في القطاعات الانتاجية التي تتطلب طبيعتها العمل على أسس تجارية ومالية. وبالإضافة إلى العوامل الداخلية التي حدت بالأردن إلى تبني التخاصية، جاءت العوامل الخارجية التي تطلبت تبني سياسات الانفتاح والتحرر الاقتصادي حيث وقع الأردن عددا من الاتفاقيات الاقتصادية الدولية بهدف دخول أسواق جديدة بالإضافة إلى زيادة تصدير المنتجات الأردنية إلى الأسواق التقليدية. وكل ذلك يتطلب رفع كفاءة وتنافسية الاقتصاد الأردني وتبني معايير الجودة والتطوير والتحديث وإعادة النظر بأدوات الانتاج وملكيتها.

ويرتكز تنفيذ برنامج الخصخصة الأردني الى أسس ومنطلقات واضحة، أهمها توفير الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي الداعم والمعزز لعملية الخصخصة. حيث تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للخصخصة، التي تبنتها الحكومة وأقرتها السلطتان التشريعية والتنفيذية في عام ١٩٩٩، وتضمنت هذه الاستراتيجية الأسس والمرتكزات الأساسية لبرنامج الخصخصة، والتي تتلخص في تصويب دور القطاع العام في العملية الانتاجية مع تحفيز وإتاحة المجال للقطاع الخاص بالاستطلاع بدوره الطبيعي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يمثل تجسيداً لمفهوم الخصخصة. ولقد استند قانون الخصخصة رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٠ على هذه الاستراتيجية بحيث نص القانون على ضرورة توفير الشفافية والعلنية في الإجراءات. كما حدد أهداف برنامج الخصخصة التي تتلخص بما يلي:-

- رفع كفاءة المشروعات وزيادة إنتاجيتها وقدرتها التنافسية.
- تحفيز الادخارات الخاصة وتوجيهها نحو الاستثمار.
- اجتذاب الاستثمارات المحلية والعربية والدولية.
- تخفيف العبء المالي عن الخزينة العامة.

- إدارة المشاريع الاقتصادية بأساليب حديثة (الهيئة التنفيذية للتخاصية،٢٠٠٦).

٢- ٥ لمحة عن المشاريع التي تم خصخصتها والتي شملتها الدراسة:-

وفيما يلي معلومات عامة عن الشركات التي تم خصخصتها:-

١- مؤسسة النقل العام

تمت الخصخصة بتاريخ ١٩٩٨/١١/١٩ من خلال عقد اتفاقيات تشغيل لمدة عشر سنوات مع ثلاثة مشغلين محليين من القطاع الخاص (شركات آسيا والظلال والتوفيق)، لتشغيل أربع وحدات من خطوط النقل العام في العاصمة مقابل مبلغ سنوي مقداره (٥٠٠) ألف دينار أردني (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

٢- سلطة المياه الأردنية/منطقة عمان الكبرى

في تاريخ ١٩٩٩/٤/١٩ تم توقيع عقد إدارة لمدة أربع سنوات مع شركة SuezLyonnaise des Eaux مقابل مبلغ (٨,٨) مليون دولار أمريكي (٢,٢ مليون دولار سنوياً) بالإضافة إلى ما نسبته ٥% من التحسن المالي في حال تحقيقه. وقد تم في عام ٢٠٠٣ تمديد العقد لثلاث سنوات إضافية. تم في شهر آب ١٩٩٩ إنشاء شركة مياه ليما، التي شكلت من الشركة الفرنسية وأرابتيك جردانة ومونتجمري واتسون لإدارة مياه وصرف صحي عمان الكبرى. ارتبط تنفيذ المشروع بقرض من البنك الدولي بقيمة (٥٥) مليون دولار امريكي لتاهيل وتحديث الشبكة . من أهم النتائج الإيجابية للمشروع تحقيق وفر في نسبة الفاقد من المياه والتي انخفضت من (٥٦%) إلى حوالي (٤٧%) في العام ٢٠٠٠ وإلى حوالي (٤٥%) في العام ٢٠٠٤ . مع انتهاء العقد المبرم مع شركة

ليما، تم إنشاء شركة محلية (مياهنا) مملوكة بالكامل للحكومة الأردنية، لإدارة المرفق ابتداء من ١ كانون الثاني ٢٠٠٧ . (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

٣- منتجع حمامات ماعين

تم بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢٨ توقيع اتفاقية تأجير واستثمار لمدة ٣٠ عاما" مع ائتلاف فرنسي/محلي (أكور/ آرام) مقابل مبلغ ٤,٢ مليون دولار أمريكي. قام الائتلاف باستثمار حوالي ٥ مليون دولار في تطوير المنتجع الذي تم افتتاحه في حزيران ٢٠٠٠. تم بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٣ توقيع ملحق لاتفاقية المشروع تم بموجبه نقل ملكية الأسهم من ائتلاف أكور إلى مستثمر عربي – شركة جنة. (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

٤- شركة مصانع الاسمنت الأردنية

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٩٩٨/١/١٤ تم خلال شهر كانون الأول ١٩٩٨ بيع ٣٣% من أسهم الشركة إلى الشريك الاستراتيجي شركة لافارج الفرنسية مقابل (١٠٢) مليون دولار أمريكي، كذلك تم بيع ١% من أسهم الشركة لموظفي الشركة بسعر مدعوم. تم بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢ بيع باقي حصة الحكومة في الشركة والبالغ ١٤,٣% من كامل الأسهم إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بمبلغ (٣٠,٠٤٢) مليون دينار أردني، وبذلك أصبحت الشركة مملوكة بالكامل للقطاع الخاص. (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

٥- شركة الاتصالات الأردنية

تمت خصخصة شركة الاتصالات الأردنية على عدة مراحل حيث سيتم تناول مرحلتين فقط وذلك لأنها تنطبق عليها شرط الدراسة لثلاث سنوات قبل الخصخصة وثلاث سنوات بعد الخصخصة:-

- المرحلة الأولى /بيع جزئي (عام ٢٠٠٠):

تم بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٣ بيع(٥١%) من حصة الحكومة في شركة الاتصالات الأردنية إلى الشريك الاستراتيجي ائتلاف شركة جيتكو والذي يضم كلا من شركة فرانس تيليكوم (٨٨%) والبنك العربي (١٢%) وذلك مقابل مبلغ (٥٠٨) مليون دولار أمريكي بسعر (٥,٠٨) دولار أمريكي للسهم الواحد. تم بتاريخ ٢٩ شباط ٢٠٠٠ بيع ما نسبته (٨%) من أسهم الشركة إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بسعر (٥,٠٨) دولار أمريكي للسهم الواحد، وذلك مقابل (١٠٢) مليون دولار أمريكي. (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

- المرحلة الثانية/ العرض العام الأولي (عام ٢٠٠٠) :

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٧ الموافقة على بيع ما نسبته (١٠-١٥%) من إجمالي أسهم الشركة والسير في إجراءات البيع من خلال الطرح العام للأسهم. تم بتاريخ ٢٩ شهر تشرين الأول ٢٠٠٢ تنفيذ عملية البيع من خلال أسلوب العرض العام الأولي في السوق الثانوي لسوق عمان المالي وبسعر (٢,٣٥) دينار أردني مع منح خصم نسبته (٣%) للأفراد الأردنيين، حيث تم شراء ما نسبته (٣,٥%) من قبل الأفراد الأردنيين بينما قامت

المؤسسات المالية المحلية والعربية بشراء ما نسبته (٧%) من كامل أسهم الشركة وبلغت قيمة صافي العوائد حوالي (٥٨,٥%) مليون دينار أردني، وبذلك انخفضت ملكية الحكومة في الشركة إلى (٤١,٥%) . تم بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢ البدء بتداول أسهم شركة الاتصالات الأردنية في بورصة عمان. (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

٦ - شركة الأسواق الحرة في المطارات

تم بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٢ بيع كامل أسهم الشركة الديسا الأسبانية بمبلغ(٦٠,١) مليون دولار أمريكي، وقد تضمنت الاتفاقية شراء جزء من الدين الأسباني على المملكة بخصم بلغت نسبته (٥٠%)، كذلك تضمنت الاتفاقية منح المستثمر (شركة الديسا) امتياز لمدة ١٢ عاما تقوم خلالها الشركة بدفع ما نسبته (٨%) من إجمالي مبيعاتها السنوية إلى مؤسسة المناطق الحرة بالإضافة إلى دفع بدل إيجارات سنوية لسلطة الطيران المدني، وبموجب بنود الاتفاقية قامت شركة الديسا باستثمار حوالي ٣ مليون دولار في تطوير وتحسين الأسواق الحرة في المطارات. (Ministry of Finance,٢٠٠٩)

٧ - شركة تزويد وتموين الطائرات

تم بتاريخ ٢٠٠١/٨/١ بيع ما نسبته (٨٠%) من أسهم الشركة إلى ائتلاف شركة ألفا البريطانية والشركة الشرقية للاستثمار والتطوير السياحي (شريك محلي) بمبلغ (١٤,٢) مليون دينار أردني بحيث احتفظت الملكية الأردنية بنسبة (٢٠%) من أسهم الشركة. وبموجب اتفاقية

البيع يقوم المستثمر بدفع ما نسبته (٨%) من إجمالي المبيعات السنوية للشركة إلى مؤسسة المناطق الحرة بالإضافة إلى دفع بدل إيجارات سنوية لسلطة الطيـــران المدنــــي. (Ministry of Finance,٢٠٠٩)

٨- الشركة الأردنية لصيانة الطائرات (JORAMCO)

تم بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٢ بيع ما نسبته (٨٠%) من أسهم الشركة الأردنية لصيانة الطائرات إلى شركة أبراج كابيتال مقابل مبلغ(٥٥,١) مليون دولار أمريكي بحيث احتفظت شركة الخطوط الجويـــة الملكيـــة الأردنيـــة بما نسبته (٢٠%) من كامـــل أسهم الشركـــة. (Ministry of Finance,٢٠٠٩)

٩- أكاديمية الطيران الملكية الأردنية

وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٧ على بيع كامل أسهم الحكومة في أكاديمية الطيران الملكية الأردنية إلى شركة الأردن الدولية للآستثمارات السياحية والعقارية بمبلغ (٥,٦ مليون دولار) . وقد تم توقيع عقد نقل الملكية (البيع) بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠٣ . (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

١٠- شركة البوتاس العربية

أقرت الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٠٠١/١١/٢٧ استراتيجية خصخصة الشركة والمتضمنة قرار الحكومة بيع جزء من أسهم الحكومة في رأس مال شركة البوتاس العربية والاحتفاظ بنسبة لا تقل عن (٢٦%) من أسهم الشركة من أصل حصة الحكومة البالغة (٢,٩%) من رأس مال الشركة . تم بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١١ بيع ما نسبته (٢٦%) من أسهم الشركة الكندية PCS بسعر (٨) دولار أمريكي للسهم الواحد وبمبلغ أجمالي مقداره (١٧٣,٣٠٠,٤٠٠) دولار أمريكي، وبعد إجراء عملية نقل الملكية أصبحت حصة الحكومة في رأس مال الشركة تشكل ما نسبته (٢٦,٩ %). (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

١١- شركة مناجم الفوسفات الأردنية

وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٠ على السير في إعادة هيكلة وخصخصة شركة مناجم الفوسفات الأردنية. تم بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٧ بيع (٣٧%) من ملكية الحكومة والبالغ (٦٥,٦%) إلى شركة وكالة الاستثمار في بروناي/الذراع الاستثماري لحكومة سلطنة بروناي بواقع (٤) دولارات للسهم الواحد، وقد بلغت قيمة الصفقة (١١١) مليون دولار أمريكيا . تنفيذا للمكرمة الملكية السامية، تم تخصيص (٣%) من أسهم الشركة إلى القوات المسلحة وصندوق موظفي الشركة بأسعار تفضيلية. احتفظت الحكومة بالنسبة المتبقية في مناجم الفوسفات الأردنية والبالغ (٢٥,٦%). (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

١٢- الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية (امبكو)

تم بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١ بيع كامل حصة المؤسسة الأردنية للاستثمار في الشركة إلى مستثمر عربي مقابل (٣,٩) مليون دينار أردني.(Ministry of Finance,٢٠٠٩). .

١٣- محطة تنقية المياه العادمة خربة السمرا

تم بتاريخ ٢٨ تموز ٢٠٠٢ توقيع اتفاقية المشروع مع الائتلاف الفرنسي- الأمريكي Suez Environment,Ondeo Degremont Inc.& Morganti Group وتبلغ تكلفة المشروع حوالي (١٦٩) مليون دولار تم تمويلها على النحو التالي : (٧٨) مليون دولار مساهمة الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي USAID كمنحة مقدمة لرأسمال المشروع، (١٤) مليون دولار مساهمة الحكومة الأردنية، (١٧) مليون دولار مساهمة ائتلاف الشركات الفائز بالعطاء، (٦٠) مليون دولار من تجمع البنوك الأردنية ومؤسسة الضمان الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى تقديم الحكومة السويدية مبلغ خمسة ملايين دولار كمنحة لتغطية تكاليف الاستشاريين والإشراف، هذا ويخدم المشروع حوالي (٢,٢٥) مليون نسمة . (Ministry of Finance,٢٠٠٩).

٢-٦ الجوانب الإيجابية لخصخصة الشركات في الأردن:-

ساعدت برامج الخصخصة في تخفيض مقدار الديون الخارجية والداخلية ، و تسديد الفوائد التي ترتبت على القروض والمبينه كما يلي:-

٢-٦-١ الجوانب الإيجابية:-

نفذت الحكومة بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠ عملية شراء مبكر لجانب من مديونية المملكة تجاه دول نادي باريس، حيث قامت الحكومة بدفع مبلغ (٢,١٢١) مليار دولار لنادي باريس مقابل شطب ما يعادل (٢,٣٩٨) مليار دولار من مديونيتها وبخصم بلغت نسبته (١١%) ومن أبرز المكاسب التي جنتها المملكة من هذه العملية هي : تخفيض مديونية المملكة الخارجيـــة بنحـــو (٢,٣٩٨) مليار دولار وتخفيض خدمة الدين العام بشقيها الأقساط والفوائـــد بمعـــدل (٢٤٠) مليون دولار سنويا. وترتيبا على التطورات التي شهدتها المديونية الخارجية انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (الحكومي والمكفول) في نهاية عام ٢٠٠٨ ليـــصل إلـــى (٣٦٤٠) مليون دينار أو ما نسبته (٢٦,٣%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠٠٨ مقابل مـــا مقداره (٥٢٥٣) مليون دينار او ما نسبته (٤٤,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٧ أي بانخفاض بنحو (١٩) نقطة مئوية. (وزارة المالية ، ٢٠٠٩)

أستطاعت الأردن من خلال برامج الخصخصة المتبعة بطرقها المختلفه تحقيق عوائـــد حتى نهاية ٢٠٠٨ حوالي (١٧٢٣,٢) مليون دينار، حيث تم استخدام هذه العوائد فـــي تـــسديد العديد من الديون على الأردن وإعادة هيكلة بعضها وتسديد الفوائد والقروض للبنوك المحلية، بالإضافة إلى تمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الاقتصادي والاجتمـــاعي وثم استخدام عوائد الخصخصة في منح قروض لصندوق الإسكان العسكري وإسكان المعلمين ومؤسسة الإسكان والتطوير الحضري وغيرها، حيث بلغت إجمالي الاستخدامات حتى نهايـــة ٢٠٠٨ حوالي (١٧١٩,١) مليون دينار ومن إيجابية الخصخصة أيضاً ما يلي:-

١- شراء ديون فرنسية وبريطانية وسندات ومبادلة ديون أسبانية بقيمة (١٨٥,٧) مليون دينار .

٢- كما تم خلال شهر كانون اول ٢٠٠٣ إعادة هيكلة ديون تجارية بقيمة (٢٤٤) مليون دينار تم على اثرها استيراد ضمانات سندات بقيمة (١١٧,٣) مليون دينار وبذلك يصبح صافي المبلغ المدفوع لإعادة هيكلة هذه الديون من حساب عوائد الخصخصة (١٠٦,٧) مليون دينار .

٣- تمويل بعض المشاريع المدرجة ضمن برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ (٤٠) مليون دينار .

٤- استخدام حوالي (١٠٩٠,٤) مليون دينار لتمويل جانب من عملية شراء ديون دول نادي باريس.

٥- تم صرف مبلغ (٨٩٠) الف دينار لدعم موازنة الهيئة التنفيذية للتخاصية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٥٨١٧) بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٦ .

٦- تم صرف مبالغ تحملتها الحكومة على شركة الاتصالات الأردنية بقيمة (٥٥٢) مليون دينار.

٧- بلغت المصاريف على شركة توليد الكهرباء وتوزيع الكهرباء وكهرباء إربد حوالي (١,٢٢٤) مليون دينار .

٨- تم صرف مكافأة للعاملين في سكة حديد العقبة بلغت (٧٠٨) الف دينار (وزارة المالية، ٢٠٠٩).

- تمكن برنامج الخصخصة في الأردن توفير فرص جديدة للعمل في عدت قطاعات وذلك على النحو التالي:-

١. أدى قطاع الاتصالات إلى توفير (١٠٠٠٠) فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة في شركتي الهواتف الخلوية وشركات الإنترنت والهواتف العمومية.

٢. قطاع النقل العام (٤٠٠) فرصة عمل جديدة للسواقين والإداريين.

٣. قطاع الفنادق (٤٠٠) فرصة عمل جديدة.

٤. سلطة المياه (٢٠) فرصة عمل جديدة والإبقاء على ٨٥٠ موظفا" سابقا" في حين نص العقد على الاحتفاظ بحوالي ٦٥٠ موظفا" فقط.

٥. قدمت شركة الفوسفات الأردنية عدة منافع تتعلق بالموظفين منها:-

- تعيين (٥٠٠) موظف بعد الخصخصة.

- فرض راتب خامس عشر وسادس عشر.
- دعم صندوق التأمين الصحي لما بعد التقاعد مليون دينار.
- رفع علاوة المعيشة (٦٠) دينارا" والرواتب الأساسية (٣٠) دينارا".
- دعم صندوق الإسكان بمبلغ (٣,٥) مليون دينار.
- تسيير رحلات عمرة للموظفين مجانية.
- رفع كفاءة العاملين من خلال إيفاد (١٥٠٣) موظفين للمشاركة بدورات وبرامج تدريبية على المستوى المحلي والخارجي.
- تخصيص منح دراسية لأبناء العاملين في الشركة.
- صرف بدل وجبات طعام للعاملين في المواقع.

٦. تم معالجة أوضاع موظفي الملكية الأردنية (إثر عملية إعادة هيكلة الملكية وفصل الوحدات الاستثمارية كشركات مستقلة) من خلال عقد اتفاقية مع نقابة عمال النقل الجوي والسياحة بحيث تم الاتفاق على:

- دفع ما نسبته ٩٠% من الراتب الاساسي لكل سنة خدمة.
- إعادة توظيفهم في الشركات الجديدة
- جعل مساهمة الملكية الأردنية البالغة ١٠% من الراتب الأساسي كعلاوة تدفع للموظـف فـي الشركات الجديدة بدل ادخار.

٧. تم تعويض موظفي الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية عند تسريحهم براتب ثلاثة أشهر عن كل سنة خدمة وراتب شهر الإنذار مع دفع كافة حقـوقهم الماليـة والعماليـة (الهيئة التنفيذية للتخاصية،٢٠٠٦).

٢-٧ الجوانب السلبية لخصخصة الشركات في الأردن :-

أدت عملية الخصخصة إلى وجود العديد من السلبيات الناتجة عنها وهي كالتالي:-

- التخوف من انتقال الملكية وسيطرة المستثمرين الأجانب.
- التخوف من زيادة احتكار القطاع الخاص.
- التخوف من ارتفاع أسعارالسلع أو الخدمات، حيث تصبح الشركة لها الحق الكامل في تقـديم الخدمات والتحكم في أسعارها وخصوصاً فيما إذا كانت من ضمن الخدمات الضرورية مثـل (الكهرباء والمياه والاتصالات) .
- إضعاف دور الحكومة في التحكم في السوق وخاصة في المناطق الـسياحية حيـث لا تتـيح الفرصة لكافة فئات المجتمع الاستفادة منها، مثل حمامات ماعين التي أصبح من الصعب التردد عليها بسبب إرتفاع أسعارها ومحاولة احتكارها للأجانب فقط وخصوصاً بعد الإدارة الهنديـة الجديدة.

- التخوف من كيفية استخدام عوائد الخصخصة، حيث يمكن أن يتم اعتبارها كإيرادات للموازنة العامة .
- إن الخصخصة لا بد وأن تنتهي بزيادة نسبة البطالة، حيث أن الكثير من الشركات تكون من اولى أعمالها بعد عملية الخصخصة الاستغناء عن بعض الموظفين . (قندح،٢٠٠٣) .

٢-٨ معالجة سلبيات الخصخصة في الأردن:-

إن الأردن على وعي تام للمشاكل والسلبيات التي يمكن أن تترتب على برنامج الخصخصة لذلك تم وضع بعض التشريعات والسياسات العامة للبرنامج إلى الحيلولة دون حدوثها أو التخفيف من حدتها وذلك كما يلي:-

- لا يجوز أن يتملك المستثمر غير الأردني ما يزيد على ٤٩% من خدمات النقل الجوي المنتظم وغير المنتظم ولا يجوز تملك الأجانب لأية نسبة في مشروعات النقل البري للركاب والبضائع والبريد.
- توسيع قاعدة الملكية المحلية بالبيع للموظفين والمواطنين.
- احالة المشروعات على المستثمرين المحليين حيثما كان الأمر ممكناً.
- إمكانية احتفاظ الحكومة في الشركات المخصخصة بما يسمى السهم الذهبي للمحافظة على المصلحة الوطنية إذا ما تطلب الأر، حيث يكون كصمام أمان ضد الممارسات الاحتكارية.
- إن طبيعة الاستثمار في بعض القطاعات تمنع عمليات الاحتكار وتسود المنافسة في هذه القطاعات حيث تساعد في خفض الأسعار، كقطاع الاتصالات حيث أدى إلى انخفاض في أسعار الاتصالات الخلوية.

- التزمت الحكومة بعدم اعتبار هذه العوائد كجزء من إيرادات الموازنة العامـــة وبالتـــالي عـــدم استخدامها لتمويل النفقات الجارية.
- تم فتح حساب خاص لدى البنك المركزي تودع فيه هذه العوائد إلى حين استثمارها في المجالات التي نص عليها قانون الخصخصة حيث يجري استثمارها في المجالات التي نص عليها القانون وبشكل خاص تمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المجدي والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة على أن تدرج في قانون الموازنة العامة.
- ضمان الأمان والاستمرارية لبعض الموظفين ذوي الكفاءات.
- تضمين بعض اتفاقيات المشروعات التي يجري خصخصتها شروطاً تلزم المستثمر بالاحتفـــاظ بالعاملين لمدة معينة (سنتين كما في عقد استثمار حمامات ماعين أو ثلاث سنوات كما في عقـــد شركة الاتصالات).
- إعطاء الأولوية للموظفين والعاملين في تملك نسبة من أسهم المـــشروعات والمؤســـسات التـــي يجري خصخصتها (كما هو الحال في توزيع أسهم بسعر مدعوم على موظفي وعمـــال شـــركة الإسمنت وبيع ١% من أسهم شركة الاتصالات الأردنية لصندوق ادخار موظفي الشركة.
- تمكن برنامج الخصخصة في الاردن الى توفير فرص جديدة للعمل في عدت قطاعـــات وذلـــك على النحو التالي:-

٢-٩ مصادر عوائد الخصخصة:

بلغت إجمالي عوائد خصخصة شركة الاتصالات الأردنية وشركة البوتاس العربيـــة والملكيـــة الأردنية وشركة الإسمنت الأردنية وغيرها حتى نهاية عام ٢٠٠٨ حوالي (١٧٢٣,٢) مليون دينـــار ، وكما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (١)

مصادر عوائد خصخصة شركة الاتصالات والبوتاس والملكية الأردنية وشركة الإسمنت وغيرها

الرمز	البيـــــــــــــــــــــــان	المبلغ / مليون دينار
.١	عوائد خصخصة شركة الاتصالات الأردنية	٩٤٠,٠
.٢	عوائد خصخصة شركة الإسمنت الأردنية	٨٩,٢
.٣	عوائد خصخصة الملكية الأردنية	٢٨٥,٥
.٤	عوائد خصخصة شركة البوتاس العربية	١٢٢,٩
.٥	حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في شركة الأسواق الحرة	٢,٣
.٦	الدفعة الأولى من حصيلة بيع شركة امبكو	٣,٩
.٧	حصيلة بيع (٣٧%) من أسهم الفوسفات الأردنية	٨١,٢
.٨	حصيلة بيع أكاديمة الطيران الملكية	٤,١
.٩	عوائد عقود إيجار / هيئة تنظيم قطاع النقل	٣,٢
١٠	حصة التخاصية من بيع أسهم الحكومة في الشركة العامة للتعدين	٠,٣
١١	حصة التخاصية من بيع جزء من أسهم الحكومة في شركة مـــصفاة البترول الأردنية	١,٣
١٢	بيع كلية الملكة نور	٣,٠
١٣	شركة توليد الكهرباء وتوزيع الكهرباء وشركة كهرباء إربد	١٨٦,٣
	المجموع	١٧٢٣,٢

(وزارة المالية ، ٢٠٠٩) .

٢-١٠ استخدامات عوائد الخصخصة :

بلغ إجمالي المبالغ التي تم انفاقها من صافي عوائد خصخصة الشركات مبلغ (١٧١٩,١) مليون دينار حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١ مفصلاً على النحو التالي :-

جدول رقم (٢)

استخدامات عوائد الخصخصة حتى عام ٢٠٠٨

الرقم	البيـــــــــــــــــان	المبلغ / مليون دينار
١.	مجموع استخدامات عوائد خصخصة شركة الاتصالات وشركة البوتاس العربية والشركات الأخرى	١٥٩٧,٥
٢.	مجموع استخدامات عوائد خصخصة شركة الإسمنت الأردنية	١٦,٥
٣.	مجموع استخدامات عوائد خصخصة شركة الملكية الأردنيـــة لتـــسديد التزامات الملكية	١٠١,٢
٤.	تسديد التزامات شركة امبكو	٣,٩
	المجموع الاجمالي	١٧١٩,١

(وزارة المالية، ٢٠٠٩).

جدول رقم(٣)

الموقف المالي لعوائد الخصخصة حتى نهاية عام ٢٠٠٨

البيـــــــــــان	مليون دينار
عوائد البيع	١٧٢٣,٢

صافي الاستخدامات	١٧١٩,١
الرصيد	٤,١

(وزارة المالية، ٢٠٠٩).

٢-١١ معوقات وقيود الخصخصة:-

لقد اصطدمت عملية الخصخصة في العديد من الدول بعدة عوائق أهمها:-

- ضيق أسواق رأس المال المحلية بحيث لا تتمكن من استيعاب إدراج صفقات كبيرة من الأسهم فيها.
- محدودية حجم الثروة الوطنية وضآلة المدخرات المحلية وبالتالي عدم قدرتها على شراء ما يعرض من موجودات حكومية للبيع.
- عدم جودة الموجودات الحكومية حيث أن معظم المشروعات المعروضة للخصخصة ولا سيما في الدول النامية هي مشروعات خاسرة نتيج سياسة تحديد الأسعار وسيادة الترهل والفساد الإداري والمحافظة على تلك الشركات بسياسات الدعم رغم مخالفة ذلك لمنطق السوق وخسائرها المتراكمة.
- الصراع مع تدابير أو مبادئ منع الاحتكار حيث يتمتع العديد من المشروعات في الدول الرأسمالية والشيوعية والاشتراكية والنامية على حد سواء بمراكز احتكارية وبالتالي فعند محاولة خصخصة هذه المشروعات تصطدم تلك العملية مع هيئات التنظيم والرقابة التي تسعى إلى تطبيق مبادئ التنافسية ومتابعة تنفيذها والرقابة على جودة وأسعار الخدمات والسلع والحفاظ على مصالح المستهلكين والمستثمرين.

- تَردُّد صانعي القرار وعدم توفر الإرادة السياسية أحياناً للسير في برامج الخصخصة وبالأخص إزاء المعارضة من العمال والأحزاب وبعض جماعات الضغط وبالتالي البطء في التنفيذ وضياع الفرص (قندح،٢٠٠٣) .

٢-١٢ الدراسات السابقة :-

لقد وجدت الباحثة عدة دراسات تناولت موضوع الخصخصة ومنها من ربط موضوع الخصخصة بتطور الشركات التي تمت خصخصتها مالياً وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:-

٢-١٢-١ الدراسات العربية

دراسة حمد (١٩٩٧) بعنوان "خصخصة شركات الكهرباء الأردنية: دراسة ميدانية لاتجاهات مديري إداراتها".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات مديري الإدارات في شركات الكهرباء الأردنية نحو خصخصة هذه الشركات، واقتراح الاسلوب الأفضل لخصخصة هذه الشركات. هذا بالإضافة إلى التعرف على إيجابيات وسلبيات عملية خصخصة شركات الكهرباء، كما يراها مديرو الإدارات في شركات الكهرباء الأردنية وللوصول إلى هذا الهدف اعتمدت الدراسة على استبانة وزعت على عينة الدراسة التي شملت جميع العاملين في الوظائف الإدارية والفنية في شركات الكهرباء والبالغ عددهم

(١٩١) علما بأن شركات الكهرباء لا زالت قيد الخصخصة . وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: مرافقة مديري الإدارات بدرجة عالية على أساليب التخاصية التي تحفظ حقوقهم وتجعلهم مالكين حقيقيين لأسهم الشركات، والموافقة ولكن بدرجة متدنية على بيع الشركات في المزاد العلني كما بينت الدراسة أن عملية خصخصة هذه الشركات تواجه العديد من المعوقات الإدارية والاقتصادية أبرزها البيروقراطية في العمل، وانخفاض فعالية نظام التسعير وتدني الكفاءة الانتاجية. واستنادا إلى هذه النتائج خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة معالجة المعوقات الإدارية والاقتصادية لعملية الخصخصة بصورة جذرية، وكذلك السماح بوجود شريك استراتيجي للاستفادة من الاستثمارات الأجنبية شريطة أن يتم ذلك وفق ضوابط وتشريعات تضمن تحقيق أداء أفضل.

دراسة ذياب (١٩٩٩) بعنوان "خصخصة المستشفيات الحكومية في الأردن(إدارة المستشفيات)" هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إمكانية خصخصة المستشفيات الحكومية والتعرف على مدى مساهمة التخاصية في زيادة فعالية الخدمات الصحية والارتفاء بنوعيتها، وذلك خلال المقارنة بين المستشفيات الحكومية والمستشفيات الخاصة، وقد استخدمت الدراسة استبانتين صممت إحداهما للعاملين في القطاع الصحي الحكومي والخاص، والأخرى للمستفيدين من الخدمات الصحية (المرضى والمراجعين) للاسترشاد بآرائهم حول خصخصة المستشفيات الحكومية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإدارة في القطاع الصحي الخاص هي أكثر نجاحا منها في القطاع الحكومي، حيث أن نمط الإدارة وأسلوب الرقابة المتبعين في القطاع الصحي الخاص أفضل منهما في القطاع الحكومي، إضافة إلى تفوق القطاع الصحي الخاص على القطاع الحكومي من حيث الاهتمام بالخدمات الفندقية. وفيما يتعلق بإمكانية خصخصة المستشفيات الحكومية، فقد بينت الدراسة أن نسبة الذين يؤيدون الخصخصة

(٢٥%)، بينما نسبة الذين لا يؤيدون الخصخصة (٥٥%) و (٢٠%) محايدون. وقد عزت الدراسة أسباب ذلك الى عدم الفهم الجيد لمفهوم التخاصية. وعليه، فقد خلصت الدراسة الى أن خصخصة المستشفيات الحكومية يمكن أن تقتصر على النواحي الادارية فقط من خلال إدارة المستشفيات الحكومية بطريقة إدارة القطاع الخاص حتى يتسنى رفع كفاءتها وفاعليتها.

وترتيبا على ذلك، فقد أوصت الدراسة بضرورة عمل دراسة شاملة ودقيقة للمؤسسة المراد خصخصتها، لكي يكون قرار التخاصية مبنيا على أساس اقتصادي وإداري سليم يأخذ بعين الاعتبار واقع التنفيذ ومشكلاته في إطار مفاهيم تعطي للقطاع الخاص دوراً متزايداً في عملية التنمية وزيادة الانتاجية.

دراسة الطراونة(٢٠٠٠) بعنوان التخاصية والكفاءة الإدارية وهي دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية.

استهدفت هذه الدراسة قياس العلاقة بين التخاصية والكفاءة الإدارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي النظامي، وقد عبرت الدراسة عن التخاصية بنسبة المساهمة الحكومية في الشركات. أما الكفاءة الإدارية، فقد تم التعبير عنها بعدد من المؤشرات مثل نسبة المبيعات إلى الاستثمار والعائد على الاستثمار وإنتاجية العمل. ولتحقيق هذا الهدف فقد لجأت الدراسة إلى استخدام أسلوب التقدير القياسي البسيط (Simple Regression) حيث غطت عينة الدراسة (٣٨) شركة صناعية مساهمة عامة مسجلة قبل نهاية عام (١٩٩٣) ولا يقل عدد العاملين فيها عن خمسين عاملا وذلك اعتمادا على بيانات هذه الشركات لعامي ١٩٩٥ و١٩٩٦، اي قبل شروع الأردن فعليا في تنفيذ سياسة التخاصية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها عدم وجود علاقة بين نسبة الملكية العامة والكفاءة الإدارية مما يشير إلى أن ارتفاع نسبة الملكية العامة لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الكفاءة الإدارية، حيث عزت الدراسة هذه النتيجة إلى طبيعة القطاع الصناعي محل الدراسة والذي تسعى جميع الشركات العاملة فيه للربح بغض النظر عن طبيعة الملكية. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها: ضرورة دراسة كافة سبل التخاصية قبل اتخاذ قرار بشأنها إذ ليس بالضرورة أن تنحصر التخاصية في نقل الملكية، إضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات العملية حول تجارب التخاصية من أجل تقييمها وتوجيهها لما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

دراسة الهيئة التنفيذية للتخاصية (٢٠٠١) وهي بعنوان " أداء شركة ليما بعد عقد الإدارة لمياه ومجاري منطقة عمان الكبرى" .

هدفت هذه الدراسة إلى تسجيل التغيرات التي طرأت على أداء مرفق المياه في منطقة عمان الكبرى منذ آب ١٩٩٩ الذي جرى فيه توقيع عقد الإدارة ولغاية منتصف عام ٢٠٠١ الذي تمت الدراسة به ، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن الأداء المالي لشركة ليما قد تحسن حيث بلغت الإيرادات السنوية قبل دخول عقد الإدارة إلى حيز التنفيذ حوالي (٢٢,٩) مليون دينار فيما بلغت تلك الإيرادات بعد عقد الإدارة حوالي(٢٨,٥) مليون دينار أي بزيادة نسبتها (٢٦,٢%) أما الخسائر السنوية فقد انخفضت من (٢,٩) الى(٠,٩) مليون دينار بعد دخول شركة ليما .

دراسة البيرقدار(٢٠٠٢) بعنوان "تجربة تخاصية شركة مصانع الإسمنت الأردنية وشراكتها مع مجموعة لافارج"

وتناولت هذه الدراسة تجربة خصخصة شركة الإسمنت الأردني من خلال استعراض الخطوات التنفيذية لعملية خصخصة الشركة، وأهدافها بعد الخصخصة، إلى جانب النتائج التي حققتها الشركة بعد الخصخصة. وقد اعتمدت الورقة على أسلوب التحليل الوصفي للمؤشرات الرقمية التي استرشدت بها للتدليل على نجاح هذه التجربة. وقد خلصت الورقة إلى أن الشركة بعد الخصخصة حققت نتائج إيجابية تمثلت في تحسين الوضع التنافسي للشركة من خلال خفض تكاليف الانتاج وتحسين الانتاجية وتطوير الموارد البشرية، وكذلك تحسين نوعية الإسمنت المنتج، وزيادة حجم صادراتها من الإسمنت عن طريق فتح أسواق جديدة، وارتفاع مبيعاتها وانخفاض حجم مديونيتها. كما أكدت الورقة على أن الرؤية المستقبلية للشركة تتمثل في بقائها ضمن كبرى الشركات الصناعية الرائدة في المملكة، بشكل خاص، ومنطقة الشرق الأوسط، بشكل عام.

دراسة عماري (٢٠٠٢) بعنوان "تجربة شركة الاتصالات الأردنية بعد الخصخصة" استعرضت هذه الدراسة تجربة خصخصة شركة الاتصالات الأردنية من خلال التركيز على أسباب خصخصة هذه الشركة والمراحل التي مرت بها الخصخصة، إضافة إلى النتائج التي تمخضت عن هذه التجربة. وقد اعتمدت الورقة على الأسلوب الوصفي للإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها، إلى جانب الاستدلال ببعض المؤشرات الرقمية للتدليل على نجاح هذه التجربة. كما حاولت الورقة أن تعطي صورة إيجابية عن نتائج خصخصة شركة الاتصالات من حيث تحقيق الأرباح، وتخفيض أسعار مختلف خدمات الاتصالات، وتحسين ظروف العاملين ورفع كفاءتهم وإنتاجيتهم وعدم اللجوء إلى الاستغناء عن الموظفين بعد الخصخصة إلى جانب تنشيط المنافسة وقوى السوق، وتنمية وتوسيع سوق

رأس المال المحلي وتنمية المجتمعات المحلية، هذا بالإضافة إلى أن الورقة أكدت على التزام شـــركة الاتصالات الأردنية بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام وتنمية قطاع تقنيـــة المعلومـــات ونشر ثقافة الانترنت بشكل خاص.

دراسة نحلة (٢٠٠٢) بعنوان "تقييم تخاصية الاتصالات الأردنية"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تخاصية شركة الاتصالات الأردنية من خلال التركيز على أثارها الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى مستوى رضا المشتركين في الشركة من حيث جودة الخدمات التي تقدمها والتغيرات في الأسعار وقد اعتمدت هذه الدراسة لتحقيق هدفها على استبانه وزعت على عينـــة عشوائية غطت ما مجموعة (٢٥٠) مشتركاً في محافظة العاصمة، وذلك على الرغم من قصر الفتـــرة المتاحة بعد تخاصية الشركة التي تمت في عام ٢٠٠٠. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتـــائج أبرزها: أنه لم يكن لتخاصية الاتصالات أثر إيجابي على أدائها وإنما حافظت على الاتجاه الإيجـــابي الذي كان سائداً قبل الخصخصة. وفي المقابل فقد وفرت تخاصية الاتصالات ظروف عمـــل أفـــضل للعاملين فيها من حيث تخفيض ساعات العمل وتوفير تأمين صحي أفضل. هـــذا بالاضـــافة الـــى أن الدراسة أكدت على وجود رضا لدى الزبائن من المشتركين المنزليين وصغار التجارعن جودةالخدمات المقدمة من قبل الشركة بعد خصخصتها، وذلك على الرغم من عدم رضاهم عن التغيرات في الاسعار واستنادا الى هذه النتائج تقدمت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة قيام الحكومة بإجراء دراسة عميقة ومفصلة قبل التفكير بخصخصة أية شركة، والعمل على تحسين كفاءتها من خلال البدء بأساليب

بديلة عن التخاصية بحيث تكون التخاصية بمثابة الخطوة الاخيرة التي يمكن أن تلجأ اليهـا الحكومـة وخاصة عند الحديث عن شركات ناجحة وذات ربحية عالية.

دراسة الربضي، (٢٠٠٣) دراسة بعنوان " خصخصة قطاع الاتصالات الأردني"

دراسة مقارنة مع بعض الدول العربية وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير الخصخصة على شركة الاتصالات الأردنية حيث تم قياس هذا التأثير من خلال أربعة محاور تمثلت في قياس الوضـع المالي (١٩٩٥-٢٠٠٢) وقياس مستوى التقدم التقني والتكنولوجي وقياس تأثير الخصخصة على أسعار الخدمات المقدمة وأخيرا مقارنة هذه التجربة بالتجارب العربيـة والعالميـة فـي خصخـصة قطـاع الاتصالات. وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل المالي كأساس للمنهجية كما تم جمع المعلومات من خلال الكتب والدوريات إضافة إلى إجراء بعض المقابلات مع مجموعة من المـديرين فـي الـشركة والاعتماد على تقاريرها المالية ومنشوراتها وأخيرا تم الاستعانة بشبكة الإنترنت وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:-

يعدّ قطاع الاتصالات عربيا وعالميا من أكثر القطاعات المرشحة للخصخصة في ظل موجة التحـرر الاقتصادي التي اجتاحت العالم خلال العقدين السابقين ولقد شهد الوضع المالي بشكل عام تراجعا بعـد عملية الخصخصة بينما اتصف بالتذبذب في الفترة السابقة لها حيث كان تأثير الخصخصة ايجابيا على الجانب التقني والتكنولوجي للخدمات المقدمة وأيضا على أسعار الخدمات المقدمة ومن خلال المقارنة مع تجارب دول العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص فإن التجربة الأأردنية فـي خصخـصة قطاع الاتصالات تعتبر ايجابية من حيث التطور التكنولوجي الذي أحدثتـه الخصخـصة والتخفـيض السعري. وقد أوصت هذه الدراسة بعمل دراسات جدوى اقتصادية للمؤسـسات المـراد خصخـصتها

لمعرفة الجدوى من خصخصة هذه المؤسسات وأن الخصخصة ليست الوصفة السحرية لحل المشكلات الاقتصادية الهيكلية حيث أنها أحد الخيارات المتاحة وليس أفضلها ولذلك تشجع الدراسات العلمية والميدانية في جميع القطاعات المرشحة للخصخصة للاستفادة منها في الواقع العملي و التأني في تطبيق سياسة الخصخصة لحماية الاقتصاد من المشاكل المحتملة للعمال والأسعار وسيطرة المستثمر الأجنبي والاحتكار والبطالة .

دراسة الهزايمه، (٢٠٠٤) بعنوان " تقييم تأثير التخاصية على الأداء المالي والتشغيلي للشركات الأردنية المخصخصة ".

وعملت هذه الدراسة على مقارنة مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي المتحققة بعد التخاصية بمثيلاتها المتحققة قبل التخاصية لعينة الدراسة من الشركات الأردنية المخصخصة، والتي غطت (١٠) شركات تمت خصخصتها قبل عام ٢٠٠١. وهدفت لتحديد إذا ما حدث تحسن أو تراجع أو ثبات في اداء الشركات بعد خصخصتها مقارنة بأدائها قبل التخاصية، وقد أظهرت نتائج هذه المقارنة مدى ضعف وتواضع الاداء المالي والتشغيلي للشركات بعد خصخصتها مقارنة بقبل التخاصية سواء على المستوى الافرادي للشركات او على المستوى الاجمالي لعينة الدراسة من الشركات . اظهرت نتائج تقدير النموذج القياسي ان مؤشرات اداء الشركات بعد خصخصتها قد تأثرت معظمها بشكل سلبي بتزايد درجة المنافسة رغم ان هذا التزايد قد ساهم في التخفيف من ارتفاع اسعار منتجات الشركات، اما تأثير عمليات إعادة الهيكلة فقد كان ضعيفا حيث ساهمت هذه العمليات بشكل طفيف في تحسين مؤشرات الارباح الموزعة والناتج للشركات ، رغم أنها ساهمت في رفع أسعار منتجات الشركات.

٢-١٢-٢ الدراسات الأجنبية:-

دراسة (١٩٩٧) ,La Porta بعنوان ***"The Benefits of Privatization: evidence from Mexico"***

في ضوء انتقاد بعضهم للتخاصية بأن منافعها تأتي على حساب المجتمع، فقط حاولت هذه الدراسة اختبار مدى صحة هذا الانتقاد على برنامج التخاصية في المكسيك، وذلك من خلال تقييم التكاليف المترتبة على المجتمع جراء التخاصية. ولذلك فقط سعت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة كل من ارتفاع أسعار المنتجات، وتسريح العمال، وتعزيز الحوافز المرافقة للتخاصية، في تحسين أداء الشركات المخصخصة والمتمثل في زيادة أرباحها. ولتحقيق هذا الهدف، فقد قامت الدراسة بتقييم الأداء المالي التشغيلي لعينة غطت (٢١٨) شركة تمت خصخصتها خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٢)، وذلك من خلال المقارنة بين أداء الشركات بعد الخصخصة في عام (١٩٩٣) مع أدائها خلال السنوات الاربع قبل الخصخصة. وقد بينت الدراسة بأن الشركات المخصخصة قد حققت زيادة ملموسة في كل من أرباحها ومبيعاتها وكفاءتها التشغيلية وأجور العاملين فيها، إضافة إلى زيادة متواضعة في إنفاقها الاستثماري في حين شهدت انخفاضاً ملموساً في عدد العاملين.

دراسة (١٩٩٧) ,.Dewenter, et al بعنوان ***"State-Owned and Privately Owned Firms"***

أجريت الدراسة على ٦٣ شركة تمت خصخصتها في الفترة (١٩٨١-١٩٩٢) في عدة دول بهدف معرفة أثر عملية الخصخصة على كفاءة الأداء وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتفاع في نسبة الربحية قياساً إلى العائد على المبيعات وإلى انخفاضها بالنسبة للعائد على الأسهم .

كما توصلت إلى وجود وتحسن على مستويات الانتاجية وإلى انخفاض في نسبة الضريبة إلى المبيعات وانخفاض في كثافة العمالة بالقياس إلى حجم العمالة الى المبيعات.

دراســـــة Ernst, (١٩٩٩) بعنـــوان "***Assessing the Impacts of Privatization:The Experience of Morocco***"

قامت هذه الدراسة بإجراء تقييم شامل للآثار الاقتصادية والمالية والاجتماعية للتخاصية، وذلـــك مـــن خلال التحليل الوصفي للبيانات المتوافرة حول عدد من المؤشرات والمقاييس المعبرة عن مثـــل هـــذه الآثار. وفيما يتعلق بتقييم أداء الشركات المخصخصة، فقد عمدت الدراســـة إلـــى احتـــساب بعـــض المؤشرات المالية لعينة غطت (٦) شركات مغربية تمت خصخصتها خلال الفتـــرة (١٩٩٣-١٩٩٧)، ومن أبرز هذه المؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية والرفع المالي وعدد العـــاملين. وقـــد توصـــلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن الدراسة لم تجد ما يثبت بأن الشركات المخصخصة قد شـــهدت تحسنا في ادائها نظراً لعدم وجود اتجاه واضح في مؤشرات أداء هذه الشركات. كما بينت الدراسة أن مستوى التوظيف في مجموعة المؤسسات الصناعية المخصخصة لم يشهد أية تأثيرات مهمة، حيث أن عدد العاملين في هذه المؤسسات لم يطرأ عليه أي تغير خـــلال الـــسنوات (١٩٩٠-١٩٩٦). ولربمـــا انعكست صعوبة توفر البيانات التي عانت منها الدراسة الى حد ما على طبيعة نتائجها، وخاصة بيانات فترة ما قبل الخصخصة.

دراسة Omran (٢٠٠١) بعنـــوان "***Detecting the Performance Consequences of Privatized Egyptian State-Owned Enterprises:Does Ownership Structure Really Matter?***"

هدفت هذه الدراسة إلى إجراء تقييم عملي للأداء المالي والتشغيلي للشركات المـــصرية المخصخـــصة حديثاً، واختبار فيما إذا كان هذا الاداء يتباين وفقا لهيكل الملكية الجديدة. ولتحقيق هذا الهدف، اتبعـــت الدراسة المنهجية المتعارف عليها في الادبيات المالية والاقتصادية في هذا المجال، وذلك مـــن خـــلال المقارنة بين أداء الشركات بعد وقبل الخصخصة بسنتين على الاقل لكل منهما، حيـــث غطـــت عينـــة الدراسة (٦٩) شركة مصرية تمت خصخصتها عن طريق بيع أسهم الحكومة فيها بشكل كامل أو جزئي خلال الفترة (١٩٩٤-١٩٩٨). ولقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات المخصخصة قد شهدت تحـــسنا

في مؤشرات ادائها رغم أنها حققت انخفاضا في عدد العاملين فيها. كما خلصت الدراسة الـــى أن اداء الشركات التي تمت خصخصتها من خلال بيعها الى العاملين فيها والمـــستثمرين الاســـتراتيجيين كـــان أفضل من أداء الشركات المخصخصة الاخرى، في حين أن اداء الشركات التي تمت خصخصتها بشكل جزئي كان أقل من أداء الشركات المخصخصة بالكامل.

دراســـــة Awamleh،(٢٠٠٢). بعنوان
"***Public Officials' attitudes towards privatization in Jordan: A field survey***".

الهدف من الدراسة هو تقييم مفهوم الخصخصة في الأردن وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية علـــى ٢٤ شركة في القطاع العام. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراســـة أن درجـــة الاقتنـــاع بمبـــدأ الخصخصة في هذه الشركات عالية جداَ لكن الخصخصة ليست مناســـبة لجميـــع هـــذه الـــشركات أو القطاعات و عليه أوصت هذه الدراسة بعمل خصخصة على قطاعات محددة فقط وبالتدريج على أساس دراسات الجدوى وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والادارية الناتجـــة عـــن الخصخصة يجب أن تكون في أجواء من الديمقراطية والاستقرار والسلام في المنطقة.

دراسة Oqdeh، (٢٠٠٩). بعنوان
The Effect of Privatization on Firms Financial and Operating Performance "Evidence from Jordan"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي والتشغيلي للشركات الأردنية التي تمت خصخـــصتها خـــلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) والبالغ عددها ٤٣ شركة ، حيث تناولت عينة الدراسة الـــشركات الـــصناعية والخدمية ، واستندت على بحث الفرق بين الأداء قبل وبعد الخصخصة حسب مستوى ملكية الحكومـــة (بين الشركات التي تمتلك فيها الحكومة أكبر من ٥٠% وبين تلك التي تمتلك فيها أقل من ٥٠%).كذلك بحثت الدراسة في الفرق بين الأداء حسب نسبة بيع الحكومة لملكيتها (الشركات التي تم فيها بيع الملكية كاملة وبين تلك التي بيع فيها جزء من الملكية) وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هنالك زيادة

وتحسن في مقاييس الربحية للشركات وزيادة ملحوظة في الكفاءة التشغيلية والنفقات الرأسمالية المدفوعة والارباح الموزعة بعد الخصخصة وكان هناك انخفاض في مستوى السيولة وانخفاض في مستوى عدد الموظفين بعد الخصخصة، وبينت أن الأداء المالي والتشغيلي للشركات كان أفضل عندما كانت الدولـــة تمتلك أكثر من ٥٠% من الشركة المراد بيعها وعند بيع كامل حصة الدولة في تلك شركات، أي فـــي حالة الخصخصة كاملة.

٢-١٣ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة :-

إن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة بتناولها تأثير الخصخصة علـــى الأداء المـــالي للشركات الأردنية التي تم خصخصتها وارتباطها بنوع وحجم وتطور الشركة من حيث دخولها لأسواق عالمية بعد الخصخصة. إن الدراسة الحالية تتناول جميع الشركات التي تم خصخصتها حتى نهاية عام ٢٠٠٨، كما أنها تستخدم نسباً مالية جديدة لم يتم التطرق إليها في الدراسات السابقة لمعرفة مدى تأثير الخصخصة عليها ، مثل مجموعة نسب السيولة ، والنشاط، والملاءة والمديونية ، والربحية، والسوق . وتناولت الباحثة تأثير الخصخصة على الأداء المالي للمؤسسات العامة التي تم خصخصتها من خـــلال أساليب عقود الإدارة والامتياز والتأجير، رغم صعوبة الحصول على البيانات اللازمة لتحليل أداء هذه المؤسسات كونها غير متداولة في سوق عمان المالي . وهذا ما يميز الدراســـةعن دراســـة (عقـــده، ٢٠٠٩) حيث تناولت قطاعين فقط الصناعي والخدمي و بحثت في مستوى ملكية الحكومة(لاكثر مـــن ٥٠% و أقل من ٥٠%).و في الفرق بين الأداء حسب نسبة بيع الحكومة لملكيتها (من حيث بيع الملكية كامل حصتها او جزء " منها .أما دراسة (الهزايمة، ٢٠٠٤) بحثت في مقارنة مؤشرات الأداء المـــالي والتشغيلي المتحققة بعد التخاصية بمثيلاتها المتحققة قبل التخاصية للشركات الأردنيـــة المخصخـــصة

والتي غطت (١٠) شركات قبل عام ٢٠٠١ وتضم الشركات المتداولة في سوق عمان المالي فقط ولم تتطرق للمؤسسات الحكومية وذلك لصعوبة الحصول على بياناتها.

ومن خلال مقارنة نتائج دراستي مع نتائج دراسة الهزايمة وعقدة وجدت تشابهاً في التحسن في نسب الربحية ونسب السوق بعد الخصخصة وخاصة للقطاع الصناعي إضافة إلى ارتفاع المنافسة بين الشركات مما أدى إلى انخفاض الأسعار لبعض السلع والخدمات.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

٣-١ منهجية الدراسة

٣-٢ مجتمع الدراسة

٣-٣ مفردات الدراسة

٣-٤ مصادر المعلومات

٣-٤-١ المصادر الأولية

٣-٤-٢ المصادر الثانوية

٣-٥ أداة الدراسة

٣-٦ النسب المالية و طرق احتسابها و أهميتها

٣-٧ متغيرات الدراسة

٣-٨ محددات الدراسة

٣-٩ التحليل المالي والأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة

٣-٩-١ أسلوب التحليل المالي

٣-٩-٢ أسلوب الاحصاء التحليلي

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

٣-١ منهجية الدراسة

تم استخدام منهج تحليل المحتوى (المضمون) للقوائم المالية من خلال أسلوب الإحصاء (الوصفي التحليلي) ، لتقييم تأثير الخصخصة على الأداء المالي للشركات المخصخصة وذلك من خلال المقارنة قبل وبعد الخصخصة لمفردات الدراسة ، وتمت الإجابة على بعض أسئلة الدراسة بواسطة تحليل القوائم المالية والمتمثلة بقائمة المركز المالي، وقائمة الدخل ، وقائمة التدفقات النقدية، والتغير في حقوق الملكية الخاصة بكل شركة أردنية تمت خصخصتها وذلك لثلاث سنوات قبل وثلاث سنوات بعد. وللإجابة عن أسئلة الدراسة أيضا تم إجراء تقييمات لأداء وكفاءة الشركة وتحديد الأثر الناجم عن تغير

أوضاع وظروف السوق وتم استخدام أسلوب الإحصاء التحليلي، بالإضافة إلى أجراء بعض المقابلات مع مديري الشركات للحصول على المعلومات المناسبة.

٣-٢ مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات التي تمت خصخصتها في الأردن منذ عام ١٩٩٦ وحتـــى عام ٢٠٠٨ وبشرط أن يكون قد مضى عليها ثلاث سنوات بعد الخصخصة حيث بلغ عـــدد مفــردات مجتمع الدراسة (٢١) شركة أردنية تم خصخصتها، والشركات التي ينطبق عليها الشرط تتكون مـــن (١٣) شركة .

٣-٣ مفردات الدراسة

كما ذكرنا سابقاً تم اختيار مفردات الدراسة من المجتمع الكلي للدراسة بناءً على مــضي ثــلاث سنوات بعد الخصخصة ، وحدد حجم مجتمع الدراسة بـــ(١٣) شركة، ولكن بسبب صعوبة الحــصول على التقارير المالية المطلوبة لبعض الشركات غير المتداولة في سوق عمان المالي لذلك أصبح العدد (٨) شركات والموضحة بأدناه وتم إلغاء باقي الشركات والبالغ عددها (٥) والمبينة بأدناه مع توضيح أسباب عدم القدرة على الحصول على التقارير المالية لها :-

١- سلطة المياه الأردنية حيث تمت خصخصـــة الإدارة فيهـــا وتحويلهـــا مـــن سلطـــة الميـــاه الأردنية إلى شركة ليما ثم إلى شركة مياهنا ومن خلال ذلك تم الاعتذار عن توافر التقارير المالية بحجة عدم توافر التقارير المالية الخاصة بالشركة السابقة (ليما) .

٢- حمامات ماعين تم الاعتذار عن تقديم اي معلومات عنها حيث تمت خصخصتهـــا لشركـــة هندية وبعد محاولات متعدده لم تستطع الباحثة الحصول على أية معلومات .

٣- الأسواق الحرة في المطارات تمت خصخصتها إلى شركة فرنسية ومن الصعب الحصـــول على التقارير المالية الإ بعد موافقة خطية من الشركة في فرنسا ولم يتم إبـــداء أي تعـــاون من خلالهم.

٤- تزويد وتموين الطائرات تم الحصول على جزء من التقارير المالية وتم الاعتذار عن باقي التقارير وبالتالي كانت البيانات ناقصة ولا تفي بحاجة الدراسة.

٥- محطة تنقية المياه العادمة خربة السمرا تم الاعتذار عن عدم توافر التقارير الماليـــة قبـــل الخصخصة بسبب إتلافها وعدم الاحتفاظ بها وخصوصاً بعد خصخصة المحطة.

ولهذا تكون مفردات الدراسة كما هي مبينة بأدناه:-

١. شركة مصانع الإسمنت الأردنية.
٢. شركة الاتصالات الأردنية.
٣. شركة البوتاس العربية.
٤. شركة مناجم الفوسفات الأردنية.
٥. الشركة الأردنية لصيانة الطائرات
٦. أكاديمية الطيران الملكية الأردنية.
٧. الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية (أمبكو).
٨. مؤسسة النقل العام.

٣-٤ مصادر المعلومات

٣-٤-١ المصادر الأولية:-

القوائم المالية للشركات التي تمت خصخصتها في الأردن والتي تتكون من (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، والتغير في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية) وذلك باستخدام تحليل النسب المالية المبينة في قائمة الجداول، بالإضافة إلى استخدام التقارير المالية لكل شركة للاستفادة من المعلومات الأخرى التي تساعدنا في معرفة نوع الشركة وحجمها وتطورها في السوق.

٣-٤-٢ المصادر الثانوية:-

إجراء بعض المقابلات مع مديري الشركات، ومدير هيئة التخاصية، وبعض المديرين في هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان، والحصول على المعلومات المتوفرة في المكتبات من الكتب والمقالات والدوريات والابحاث والانترنت ومتابعة كل ما هو جديد وحديث في موضوع الدراسة، حيث تمت مراجعتها لتحديد الإطار النظري للدراسة وللتعرف على أهم الدراسات والأبحاث السابقة التي تدور حول موضوع الدراسة .

٣-٥ أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باختيار النسب المطلوبة والمناسبة لموضوع الدراسة وذلك بعد المراجعة الأدبية لدراسات مماثلة مستعينة باستشارة المشرف واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال سواءً في الحقل الأكاديمي أو المهني، إذ تم استخدام النسب المالية التي يمكن من خلالها

قياس السيولة، والربحية، والمديونية، وتقييم الأسهم في السوق. ومن خلال هذه النسب تم معرفة مقدرتها على سداد الديون الداخلية والخارجية للشركات، وارتفاع أسعار أسهمهما في السوق، ومقدار الارباح التي استطاعت الشركة تحقيقها بعد الخصخصة وكانت النسب التي استخدمت في الدراسة مايلي:-

نسب السيولة ونسب النشاط أو الفعالية ونسب الملاءه والمديونية ونسب الربحية ونسب السوق .

وفيما يلي طرق احتساب النسب المالية وبيان أهمية هذه النسب:-

٣-٦ مقايس الأداء المالي للشركات:-

أ- نسب السيولة والتي تتكون من:

نسبة التداول Current Ratio = الأصول المتداولة / المطلوبات المتداولة

- **نسبة التداول:** لقياس قدرة المنظمة على توفير السيولة المناسبة واللازمة لتسديد التزاماتها على المدى القصير، ومنها تحكم المصارف على الأعمال لغرض منحها القروض المطلوبة.

نسبة السيولة السريعة Quick Ratio = الأصول المتداولة – المخزون / المطلوبات المتداولة

- **نسبة السيولة السريعة:** تقيس قدرة المنظمة على دفع التزاماتها المتداولة من النقد المتاح لديها وكذلك الأوراق المالية القابلة للبيع والديون القابلة للتحصيل.

صافي رأس المال العامل Net Working Capital = الأصول المتداولة – المطلوبات المتداولة

- **صافي رأس المال العامل:** يشير إلى قدرة المنظمة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل للأطراف الخارجية.

نسبة النقدية Cash Ratio = (الأصول المتداولة – المخزون – الذمم المدينة) / الخصوم المتداولة

- **نسبة النقدية:** تقيس مقدار السيولة المتوافرة لدى المنظمة.

ب- نسب الربحية والتي تتكون من:-

هامش الربح Gross Profit Margin = صافي الدخل بعد الضرائب / المبيعات

- **هامش الربح:** إن ارتفاع هامش الربح يمثل مؤشراً جيداً للمنظمة ، حيث يمكن أن يعود للسيطرة الكفؤة على التكاليف وأن العائد من الاستثمار مقبول في هذه الحالة، ويطلق على هذه النسبة في بعض الأحيان العائد على المبيعات .

نسبة صافي الربح Net Profit = صافي الربح / المبيعات

- **نسبة صافي الربح:** تقيس مقدار الربح المتحصل من المبيعات.

العائد على الأصول Return on Assets = صافي الدخل بعد الضريبة
مجموع الأصول

- **العائد على الأصول:** إن ما تم استثماره في الموجودات يفترض أن يساهم بأعلى الصور في تحقيق الدخل. ان كل وحدة نقدية نرى كيف ساهمت وولدت دخلاً صافياً أن انخفاض النسبـــة يعني أن المنظمة لم تستطع استخدام موجوداتها بشكل فعال.

العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الدخل بعد الضريبة – توزيعات حملة الأسهم الممتازة
حقوق الملكية

- **العائد على حقوق الملكية:** هي من النسب الأكثر استخداماً للحكم على كفـــاءة وفاعليـــة الاستثمار في المنظمة.

ربحية السهم Earnings per share = صافي الدخل بعد الضريبة – توزيعات الأسهم الممتازة
عدد الأسهم العادية القائمة

- **نصيب السهم من الارباح:** تستخدم لمقارنة أداء المنظمات مع بعضه

ج- نسب النشاط والتي تتكون من:-

معدل دوران الأصول Total Assets Turnover = **المبيعات** .
مجموع الاصول

- **معدل دوران الأصول:** تقيس كفاءة الاستثمار في موجودات المنظمة وانعكاس ذلك علـــى تحقيق المبيعات، ومن خلال هذه النسبة يتم التعرف على كفاءة استخدام الموجودات فـــي تحقيق المبيعات.

معدل دوران الأصول الثابتة = المبيعـــــــــــات

Total Fixed Assets Turnover الأصول الثابتــــة

– **معدل دوران الأصول الثابتة:** تقيس درجة كفاءة الشركة في استخدام الأصــول الثابتــة في توليد المبيعات إذا كان عاليا يدل على استعمال جيد للطاقة الانتاجية.

معدل دوران الذمم المدينة Receivable Turnover = المبيعات / رصيد الذمم المدينة

متوسط فترة التحصيل = ٣٦٠ / دوران الذمم المدينة

– **معدل دوران الذمم المدينة:** إن عدد المرات التي تستطيع فيها المنظمة تحصيل ديونهــا خـــلال السنة يعطي قابلية لها على تحصيل قيمة المبيعات الآجلة وهذه مهمـــة لأنهــا مؤشرة على جودة وسيولة حسابات الذمم المدينة وكذلك مؤشر على كفاءة إدارة التحصيل

– **متوسط فترة التحــصيل:** تقيس سرعة تحصيل الديون وبالتالي تقل إمكانية حصول ديون معدومة.

معدل دوران المخزون Inventory Turnover = كلفة البضاعة المباعة / متوسط رصيد المخزون

= كلفة البضاعة المباعة / مخزون أول المدة +مخزون آخر المدة/٢

عدد أيام الاحتفاظ بالبضاعة في المخازن = ٣٦٠ / معدل دوران المخزون

– **معدل دوران المخزون:** تعطي هذه النسبة كفاءة إدارة المنظمة في اســتغلال المخــزون السلعـــي، حيث يتم معرفة عدد مرات دوران البضاعة والمخزون السلعي، وكلمــا كـــان

الدوران أكبر يعنـــي ازدياد قدرة المنظمة على إدارة عمليات الشراء والمخزون وتحويلها إلى مبيعات لكي يتم تحقيق أرباح في كل دورة ، كما يعدّ مؤشراً على نوعية أو جـــودة المخزون.

- **عدد أيام الاحتفاظ بالبضاعة في المخـــازن:** تقيس قدرة المنظمة على تصريف البـــضاعة (أي بيعها).

د- نسب الملاءة والمديونية والتي تتكون من:-

نسبة الملكية Equity Ratio = حقوق الملكيـــــــة / مجموع الأصول

- **نسبة الملكية:** لمعرفة ما تملكه الشركة من الأصول وتقيس مدى اعتماد الـــشركة علـــى التمويل الداخلي لأنشطتها

نسبة الدين إلى حقوق الملكية Debt-to Owner's Equity Ratio = إجمالـــي الديـــــون / حقوق المالكين

- **نسبة الدين إلى حقوق الملكية:** تعبر عن الملاءة المالية وتشير إلى المدى الذي تكون في المنظمة ممولة باقتراض الخارجي وهنا فإن الديون تمثل مجمل الديون قصيرة وطويلـــة الأجل.

نسبة الدين إلى مجموع الأصول Debt to Total Assets Ratio = إجمالي الديـــون

الموجـــــودات

- **نسبة الدين إلى مجموع الأصول:** لمعرفة مدى قدرة المنظمة على تسديد إجمالي ديونهـــا من واقع موجوداتها المختلفة وتبين قدرة المنظمة على قدرتها فـــي الوفـــاء بالالتزامـــات طويلة الأجل من واقع توافر الأصول أو الموجودات على اختلاف أشكالها وخاصة الثابتة منها وتقيس مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي لأنشطتها وكلما انخفــضت تقـــل مخاطر الرفع المالي والعكس بالعكس.

الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين = المطلوبات المتداولـــــة / مجموع الأصول – حقوق الملكية

- **نسبة الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين:** تبين مقدار الديون القصيرة الأجل لإجمـــالي الديون.

عدد مرات تغطية الفوائد = الربح قبل الضريبة + الفوائد / مصروف الفوائد

- **عدد مرات تغطية الفوائد:**قدرة المنظمة على سداد قيمة الفوائد المستحقة عليها ومن ثـــم تخفض درجة المخاطرة التي تواجه الديون طويلة الأجل.(الزبيدي،٢٠٠٠).

هـــ- نسب السوق والتي تتكون من:

نصيب السهم العادي الواحد من التوزيعات = التوزيعات على حملة الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية القائمة

- **نصيب السهم العادي الواحد من التوزيعات:** تبين حجم الأرباح التي دفعت للسهم الواحد على شكل توزيعات، وتشير إلى أن الشركة مدارة بشكل جيد عندما تحاول أن تحافظ على نسب توزيعات مستهدفه كما أنها مؤشر على نمط سياسة الإدارة في توزيع الأرباح أي هل هي سياسة منخفضة أم متساهلة.

نسبة ريع الأسهم Dividend Yield = حصة السهم من الأرباح الموزعة / القيمة السوقية للسهم

- **نسبة ريع الأسهم:** تقيس العلاقة بين عوائد السهم الموزعة والقيمة السوقية للسهم. (معدل العائد على السهم) وهي مؤشر لتكلفة الفرصة البديلة للاستثمار المدفوع في شراء الأسهم.

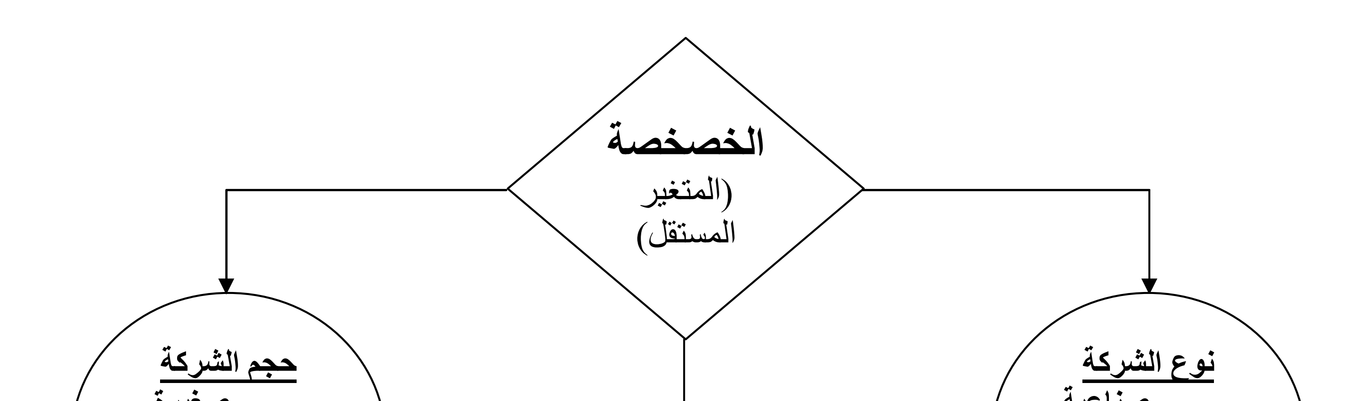
نسبة القيمة السوقية إلى الربح = القيمة السوقية للسهم / نصيب السهم من الأرباح

- **نسبة القيمة السوقية إلى الربح:** وهي مفيدة كمعيار لتضخم الأسعار السوقية للأسهم

نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للسهم / القيمة الدفترية للسهم

- **نسبة القيمة السوقية للدفترية:** إذا كان أداء الشركة جيداً فيفترض أن يباع سهمها في السوق بأعلى من قيمته الدفترية.

٣-٧ متغيرات الدارسة



الشكل (١- ١)

٣-٨ محددات الدراسة:-

لم تخلُ هذه الدراسة كغيرها من الدراسات الأخرى من مشاكل ومعوقات واجهت الباحثة وقد تمثلت فيما يلي:-

١- عدم وجود إفصاح مالي كامل مما أدى إلى اعتماد الأرقام المبينة في التقارير المالية كأساس للدراسة فقط.

٢- عدم التمكن من استكمال كامل مفردات الدراسة لعدم القدرة على توفير كامل التقارير المالية لبعض الشركات غير المتداولة في سوق عمان المالي.

٣- عدم التمكن أو رفض بعض مديري الشركات بالمساعدة أو محاولة إعطاء أي معلومة عن الشركة ، أو تزويدنا بالتقارير المالية الخاصة بالشركة.

٣-٩ التحليل المالي والأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة:-

لوصف متغيرات الدراسة وواقع الشركات مجال الدراسة فقد استخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي لتحليل البيانات المالية للشركات واحتساب النسب المالية المختلفة. أما لغايات دراسة أثر الخصخصة على النسب المالية للشركات ومعرفة مدى التطور أو التراجع في الوضع المالي للشركة نتيجة الخصخصة فقد استخدمت الباحثة أسلوب الإحصاء التحليلي. وفيما يلي توضيح لهذه الأساليب.

٣-٩-١ أسلوب التحليل المالي:-

وفقاً لهذا الأسلوب فقد قامت الباحثة باحتساب النسب المالية المختلفة للشركات مجال الدراسة. وتشتمل هذه النسب على نسب السيولة ونسب النشاط أو الفعالية ونسب الملاءة والمديونية ونسب الربحية ونسب السوق. كذلك تم تحليل هذه النسب للوقوف على الوضع المالي للشركات قبل الخصخصة وبعد الخصخصة.

٣-٩-٢ أسلوب الإحصاء التحليلي:-

لغاية مقارنة الوضع المالي للشركات قبل الخصخصة ووضعها بعد الخصخصة، ومقارنة أثر الخصخصة حسب نوع الشركة وطبيعة صناعتها وحجمها، قامت الباحثة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية والتي تم من خلالها اختبار فرضيات الدراسة:-

- الإحصائيات الوصفية بما فيها المتوسط ، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة، والانحراف المعياري.
- اختبار T للعينات الزوجية (Paired Sample t-test).

- تحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA).

الفصل الرابع

التحليل المالي والإحصاء التحليلي واختبار الفرضيات

٤-١: التحليل المالي لمفردات الدراسة

٤-١-١ تحليل الأداء المالي لشركة مصانع الإسمنت الأردنية قبل وبعد الخصخصة

٤-١-١-١ نسب السيولة

٤-١-١-٢ نسب النشاط أو الفعالية

٤-١-١-٣ نسب الملاءه والمديونية

٤-١-١-٤ نسب الربحية

٤-١-١-٥ نسب السوق

٤-١-٢ تحليل الأداء المالي للشركة الأردنية لصيانة الطائرات قبل وبعد الخصخصة

٤-١-٢-١ نسب السيولة

٤-١-٢-٢ نسب النشاط أو الفعالية

٤-١-٢-٣ نسب الملاءه والمديونية

٤-١-٢-٤ نسب الربحية

٤-١-٢-٥ نسب السوق

٤-١-٣ تحليل الأداء المالي لأكاديمية الطيران الملكية الأردنية قبل وبعد الخصخصة

٤-١-٣-١ نسب السيولة

٤-١-٣-٢ نسب النشاط أو الفعالية

٤-١-٣-٣ نسب الملاءه والمديونية

٤-١-٣-٤ نسب الربحية

٤-١-٤ تحليل الأداء المالي لشركة البوتاس العربية قبل وبعد الخصخصة

٤-١-٤-١ نسب السيولة

٤-١-٤-٢ نسب النشاط أو الفعالية

٤-١-٤-٣ نسب الملاءه والمديونية

الفصل الرابع
التحليل المالي والإحصاء التحليلي وأختبار الفرضيات

مقدمـــــــــــة

يتناول هذا الفصل التحليل المالي لمفردات الدراسة والبالغ عددها ثماني شركات وذلك قبل الخصخصة وبعدها. كما يتناول هذا الفصل الإحصاء التحليلي واختبار الفرضيات وذلك بالاعتماد على الإحصائيات الوصفية بما فيها المتوسط ، وأعلى قيمة، وأدنى قيمـــة، والانحـــراف المعيـــاري واختبار T للعينات الزوجية (Paired Sample t-test) وتحليل التباين الأحادي (One-way ANOVA).

٤-١ التحليل المالي لمفردات الدراسة

٤-١-١ تحليل الأداء المالي لشركة مصانع الإسمنت الأردنية قبل وبعد الخصخصة

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى أن خصخصة شركة مصانع الإسمنت الأردنية كان لها آثار إيجابية بشكلٍ عام على أدائها المالي وذلك على النحو التالي:

١. بفضل عوائد الخصخصة النقدية التي حصلت عليها الشركة من عملية الخصخصة تحسنت مؤشرات السيولة فيها بشكل ملموس، كما تغير صافي رأس المال العامل فيها من سالب إلى موجب. وهذا ما حسن من قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.
٢. كذلك وبفعل التغير الذي حصل على إدارة الشركة بموجب عملية الخصخصة وتغير المنهج في إدارة موجوداتها، حدث تحسن ملموس أيضاً في مؤشرات النشاط. إذ تحسن مؤشر الكفاءة في

إدارة الأصول بشكلٍ عام كما تحسن مؤشر إدارة الذمم المدينة، أما مؤشر الكفاءة في إدارة المخزون فقد تراجع بشكل بسيط وربما كان ذلك بسبب تراجع محدود في الطلب على مادة الإسمنت خلال تلك الفترة.

٣. ولعل أكثر المؤشرات الإيجابية عن خصخصة الشركة كان التحسن الملحوظ في ملاءتها مما حسن من مركزها المالي ومن مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل. إذ بفعل إعادة هيكلة الملكية فيها ومن ثم هيكلة رأس المال قللت الشركة من اعتمادها في تمويل أنشطتها على الدين الخارجي وبذلك انخفضت مخاطر الرفع المالي.

٤. لكن وفي اتجاه يبدو معاكساً لاتجاه المؤشرات السابقة، كان لخصخصة الشركة أثر سلبي ولو في حدود ضيقة على مؤشرات الربحية. لكن تلك المؤشرات مع انخفاضها تبقى بالقياس إلى مؤشر الربحية لقطاع الصناعة معقولة، وربما كان السبب في تراجعها هو أن الشركة خلال الفترة التالية لعملية الخصخصة كانت لا تزال في مرحلة التحول التي لم تكن قد تخلصت فيها بعد من بعض المشاكل الموروثة من المرحلة السابقة في مجال أنشطتها التشغيلية.

٥. أما المؤشرات السوقية التي يوضحها الجدول فيستدل منها أن خصخصة الشركة أثرت بشكل إيجابي على سعر سهمها السوقي في البورصة. والدليل على ذلك هو أن ريع السهم قد تحسن حتى مع ثبات نسبة توزيعات الأرباح فيها. هذا بالإضافة إلى التغير الإيجابي الملموس الذي حدث في نسبة القيمة السوقية للشركة إلى الأرباح.

جدول رقم (٤): مؤشرات الأداء المالي لشركة مصانع الإسمنت الأردنية قبل وبعد الخصخصة

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط قبل الخصخصة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	المتوسط بعد الخصخصة
نسب السيولة								
نسبة التداول	٠,٧٧٦	٠,٨٣٧	٠,٧٠٩	**٠,٧٧٤**	١,١٨٩	١,٧٥٢	١,٥٩٦	**١,٥١٢**
نسبة التداول السريعة	٠,١١٠	٠,١٣٦	٠,٠٤٠	**٠,٠٩٥**	٠,٢٣٨	٠,٢٢١	٠,٥٢٨	**٠,٣٢٩**
صافي رأس المال العامل	-١٣٥٣٣٩١٦	-٩٦٦٧٨٠٩	١٩٠٦٨٩١٦-	**-١٤٠٩٠٢١٤**	٧٦٣٦٦٣١	١٨٩٧٩٣٤٥	١٨٩٠٨٥٠٤	**١٥١٧٤٨٢٧**
نسبة النقدية	٠,٠٧٠	٠,٠٦٧	٠,٠٢٠	**٠,٠٥٢**	٠,١٥٨	٠,٠٤٨	٠,٢٩٣	**٠,١٦٦**
نسب النشاط								
معدل دوران الأصول	٠,٥٥٥	٠,٥٧٧	٠,٥٧١	**٠,٥٦٨**	٠,٥٢٤	٠,٥٧٤	٠,٥٧١	**٠,٥٥٦**
معدل دوران الأصول الثابتة	٠,٧٥٧	٠,٧٩٨	٠,٧٨٢	**٠,٧٧٩**	٠,٧٤٠	٠,٨٢٩	٠,٨٧٨	**٠,٨١٦**
معدل دوران الذمم المدينة	٤٣,٦٦٥٥	٢٦,٥٨٢٧	٧٨,٨٤٢٢	**٤٩,٦٩٦٨**	٢٨,٨٧٥٧	٢١,٦٥٥٩	١٢,٥٨٤١	**٢١,٠٣٨**
متوسط فترة التحصيل	٨,٢٤٤٥	١٣,٥٤٢٦	٤,٥٦٦١	**٨,٧٨٤٤**	١٢,٤٦٧٢	١٦,٦٢٣٧	٢٨,٦٠٧٥	**١٩,٢٣٢٨**
معدل دوران المخزون	١,٦٧٠	١,٧٥٠	١,٦١٧	**١,٦٧٩**	١,٧٥٣	١,٦٣٢	١,٧٩٧	**١,٧٢٧**
عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن	٢١٥,٦	٢٠٥,٧	٢٢٢,٦	**٢١٤,٦**	٢٠٥,٤	٢٢٠,٦	٢٠٠,٤	**٢٠٨,٧٨٣**
نسب الملاءة والمديونية								
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,٥٠٥	٠,٤٩٩	٠,٤٦١	**٠,٤٨٨**	٠,٤٤٥	٠,٣٥٢	٠,٣٧٥	**٠,٣٩١**
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	١,٠٢٠	٠,٩٩٥	٠,٨٥٥	**٠,٩٥٧**	٠,٨٠١	٠,٥٤٣	٠,٦٠٠	**٠,٦٤٨**
نسبة الملكية	٠,٤٩٥	٠,٥٠١	٠,٥٣٩	**٠,٥١٢**	٠,٥٥٥	٠,٦٤٨	٠,٦٢٥	**٠,٦٠٩**
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	٠,٦٣٨	٠,٦٢٥	٠,٧٨٠	**٠,٦٨١**	٠,٥١٤	٠,٤٣٦	٠,٥١٤	**٠,٤٨٨**
عدد مرات تغطية الفوائد	٤,٨٩١	٢,٩٢٢	٢,٩٢٤	**٣,٥٧٩**	٢,٧٧١	٣,٦٩٤	٢,٩٣٧	**٣,١٣٤**
نسب الربحية								
نسبة هامش الربح	٠,٣٥٥	٠,٣٣٧	٠,٣١٩	**٠,٣٣٧**	٠,٢٧٣	٠,٣٣٢	٠,٣٥٢	**٠,٣١٩**
نسبة صافي الربح	٠,١٠١	٠,٠٨٦	٠,٠٩٧	**٠,٠٩٥**	٠,٠٦٣	٠,٠٩٢	٠,٠٣٧	**٠,٠٦٤**
معدل العائد على الأصول	٠,٠٥٦	٠,٠٥٠	٠,٠٥٦	**٠,٠٥٤**	٠,٠٣٣	٠,٠٥٣	٠,٠٢١	**٠,٠٣٥**
معدل العائد على الملكية	٠,١١٣	٠,٠٩٩	٠,١٠٣	**٠,١٠٥**	٠,٠٥٩	٠,٠٨١	٠,٠٣٣	**٠,٠٥٨**
نصيب السهم من الأرباح	٠,١٧٤	٠,١٥٦	٠,١٦٨	**٠,١٦٦**	٠,٠٩٦	٠,١٤٣	٠,٠٥٧	**٠,٠٩٩**
نسب السوق								
نصيب السهم من التوزيعات	٠,١٠٠	٠,١١٠	٠,١١٠	**٠,١٠٧**	٠,١٠٠	٠,١٢٠	٠,١٠٠	**٠,١٠٧**
نسبة القيمة السوقية للربح	٢٠,٠٧٨	٢٢,١٨٠	١٧,٩٩٤	**٢٠,٠٨٤**	٣٢,٣٩٤	٢٢,٩٨٣	٥١,٣٠٨	**٣٥,٥٦١**
ريع السهم	٠,٠٢٩	٠,٠٣٢	٠,٠٣٦	**٠,٠٣٢**	٠,٠٣٢	٠,٠٣٦	٠,٠٣٤	**٠,٠٣٤**
نسبة القيمة السوقية للدفترية	٢,٢٦٩	٢,١٩١	١,٨٥٧	**٢,١٠٦**	١,٩١١	١,٨٦٤	١,٧١٦	**١,٨٣٠**

٤-١-٢ تحليل الأداء المالي للشركة الأردنية لصيانة الطائرات قبل وبعد الخصخصة

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى أن خصخصة الشركة الأردنية لصيانة الطائرات المحدودة كان لها آثار متفاوتة بشكلٍ عام على أدائها المالي وذلك على النحو التالي:

١. يمكن ملاحظة أن معظم مؤشرات السيولة للشركة قد حققت تراجعاً بعد الخصخصة، حيث شهدت نسب التداول ونسب التداول السريعة ونسبة النقدية تراجعاً ملحوظاً، ولا يعني التراجع هنا وجود أثر سلبي للخصخصة على مؤشرات السيولة للشركة لأنها جميع نسب السيولة لا تزال تظهر قدرة الشركة على تسديد مطلوباتها المتداولة. كما أن رأس المال العامل بالدينار قد حقق ارتفاعاً كبيراً مما يؤكد على أن انخفاض نسب السيولة بعد الخصخصة لم يؤثر على قدرة الشركة على السداد، وإنما أدى إلى تقليل السيولة الفائضة وغير المستغلة التي كانت تمتلكها الشركة.

٢. كذلك وبفعل التغير الذي حصل على إدارة الشركة نتيجة الخصخصة، أظهرت معظم مؤشرات النشاط تراجعاً ملموساً. حيث انخفض معدل دوران مجموع الأصول والأصول الثابتة عن متوسط ما قبل الخصخصة، مما يشير إلى تراجع كفاءة الإنتاج واستغلال الأصول. كذلك فقد انخفض معدل دوران الذمم المدينة مما يشير إلى أن سياسة الائتمان أصبحت أقل حزماً وبالتالي ارتفعت فترة التحصيل. كما انخفض معدل دوران المخزون لينتج عنه ارتفاع عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن، وتجدر الإشارة هنا إلى أن سيطرة الإدارة على المخزون تبقى ضعيفة لأنه يعتمد على حجم الطلب وأوضاع السوق بالإضافة إلى عدد من العوامل الخارجية.

٣. وبالنسبة لأثر الخصخصة على ملاءة الشركة ومركزها المالي ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، فقد شهدت نسبة الدين الكلية ارتفاعاً كبيراً بعد الخصخصة، مما يشير إلى قيام إدارة الشركة بتكييف الهيكل التمويلي للشركة من جديد وذلك بتخفيض نسبة الملكية، مما نجم عنه زيادة نسبة الدين إلى الملكية. كذلك قامت الشركة بتخفيض نسبة ديونها قصيرة الأجل لتبلغ ٧٢% من مجموع الديون، مما يتماشى بشكل إيجابي مع وضع السيولة في الشركة ويجنبها مخاطر الإفلاس أو العسر المالي خصوصا مع انخفاض نسب السيولة في فترة ما بعد الخصخصة.

٤. كان لخصخصة الشركة أثر سلبي ولو في حدود ضيقة على مؤشرات الربحية، فبالرغم من تحسن نسبة هامش الربح ونصيب السهم من الأرباح، فقد أظهرت نسبة صافي الربح وبالتالي معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية انخفاضاً إلى مستويات أدنى من مستوياتها قبل الخصخصة. لكن تلك المؤشرات وبالرغم من انخفاضها تبقى ضمن المستوى المعقول، وربما كان السبب في تراجعها هو أن الشركة خلال الفترة التالية لعملية الخصخصة كانت لا تزال في مرحلة التحول التي لم تكن قد تخلصت فيها بعد من بعض المشاكل السابقة في مجال أنشطتها التشغيلية.

٥. انخفض نصيب السهم من التوزيعات وذلك نتيجة تراجع مؤشرات الربحية، مع ملاحظة انتهاج الشركة لسياسة توزيع أرباح متغيرة، حيث أنها قامت بتوزيع الأرباح مرة واحدة في الفترة التي تلي الخصخصة بينما كانت قد وزعت مرتين قبل الخصخصة.

جدول رقم (٥): مؤشرات الأداء المالي للشركة الأردنية لصيانة الطائرات المحدودة قبل وبعد الخصخصة

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	المتوسط قبل الخصخصة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط بعد الخصخصة
نسب السيولة								
نسبة التداول	٤,٣٤٧٠	٦,٠٣١٩	٥,٢٧٨٨	**٥,٢١٩**	٥,٨١٢٧	٢,٩٩٨١	١,٩٩٨٧	**٣,٦٠٣**
نسبة التداول السريعة	٢,٧٤٠٦	٤,٠٤٢٨	٣,٢٨٣٣	**٣,٣٥٦**	٢,٠٧٦٥	٢,٠١٠٧	١,٣٠٢٨	**١,٧٩٧**
صافي رأس المال العامل	٧٦٦٠٥٢٩	٨٨١٩٢٧٤	٨٨٨٩٦١٨	**٨،٤٥٦،٤٧٤**	١٥٣٠٥١٦٩	١٠٩١٨٨٤٠	٩٦٤٩٤٢٨	**١١،٩٥٧،٨١٢**
نسبة النقدية	١,٤٩٦٩	٢,٨٢٦٩	٢,٠٠١٧	**٢,١٠٩**	٠,٧٨٠٠	٠,٨٦٤٨	٠,٤٥٣٠	**٠,٦٩٩**
نسب النشاط								
معدل دوران الأصول	١,٢٨٨١	١,١٩٧٥	١,٣٥٥١	**١,٢٨**	٠,٦٩٦٥	١,٠٣٠٨	٠,٧٩١٧	**٠,٨٤**
معدل دوران الأصول الثابتة	٥,٤١٢٩	٥,٠١٦٥	٥,٦٠٩١	**٥,٣٥**	٢,٢٦١٥	٢,٣٦٠٤	١,٣٥٥٩	**٢**
معدل دوران الذمم المدينة	٥,٩٠٨٧	٧,٨٠٣٠	٧,٣٥٨٩	**٧,٠٢٣**	٤,٤٨٣٢	٣,٤٧١٠	٤,٤٧٤٥	**٤,١٤**
متوسط فترة التحصيل	٦٠,٩٢٦٧	٤٦,١٣٥٨	٤٨,٩٢٠٦	**٥٢**	٨٠,٢٩٩٥	١٠٣,٧١٧٣	٨٠,٤٥٦٢	**٨٨,١٥**
معدل دوران المخزون	٣,٧٢٧٣	٢,٧٩١٠	٣,٠٠٨٦	**٣,١٨**	٢,٥٨١٢	٢,٤٦١٦	٣,٣١٤٣	**٢,٨**
عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن	٩٦,٥٨٤٥	١٢٨,٩٨٧٧	١١٩,٦٥٨٣	**١١٥,١**	١٣٩,٤٧٠٧	١٤٦,٢٤٣٥	١٠٨,٦٢٠٨	**١٣١,٤٥**
نسب الملاءة والمديونية								
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,١٧٥٣	٠,١٢٧٧	٠,١٤٨٤	**٠,١٥**	٠,٤٦٢١	٠,١٦٩٨	٠,٥٦٧٦	**٠,٣٩٩**
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	٠,٢١٢٦	٠,١٤٦٤	٠,١٧٤٢	**٠,١٧٧٧**	٠,٨٥٩١	٠,٢٠٤٦	١,٣١٢٧	**٠,٧٩**
نسبة الملكية	٠,٨٢٤٧	٠,٨٧٢٣	٠,٨٥١٦	**٠,٨٥**	٠,٥٣٧٩	٠,٨٣٠٢	٠,٤٣٢٤	**٠,٦٠**
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	١,٠٠٠٠	٠,٩٨٨١	٠,٩٦٨٤	**٠,٩٨٥**	٠,٢٥٩٣	١,٥٢٦٠	٠,٣٦٦٨	**٠,٧١٧٣**
نسب الربحية								
نسبة هامش الربح	٠,١٨٥١	٠,٤١٤٩	٠,٣٦٣٥	**٠,٣٢**	٠,٣٥٧٢	٠,٣٨٨٩	٠,٣٩٣٥	**٠,٣٧٩**
نسبة صافي الربح	٠,١٥٥٣	٠,٢٠٣٠	٠,١٦٥٤	**٠,١٧٥**	٠,١٠٦٠	٠,١٤٨٦	٠,١٤٧٠	**٠,١٣٣٨**
معدل العائد على الأصول	٠,٢٠٠٠	٠,٢٤٣٠	٠,٢٢٤١	**٠,٢٢**	٠,٠٧٣٨	٠,١٥٣١	٠,١١٦٤	**٠,١١٤٤**
معدل العائد على الملكية	٠,٢٤٢٥	٠,٢٧٨٦	٠,٢٦٣٢	**٠,٢٦**	٠,١٣٧٣	٠,١٨٤٥	٠,٢٦٩٢	**٠,١٩٧**
نصيب السهم من الأرباح	٠,٣٠٧٢	٠,٣٩٧١	٠,٣٨١٣	**٠,٣٦**	٠,٢٣٠٦	٠,٣٧٩٩	٠,٦٣٥٥	**٠,٤١٥٣**
نسب السوق*								
نصيب السهم من التوزيعات	٠,٠٠٠٠	٠,١٨٧٩	٠,٣٥٧٥	**٠,١٨١٨**	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	٠,٣٣٤١	**٠,١١١٣**

* لم يتم احتساب نسب السوق الباقية للشركة لأنها ليست شركة مساهمة عامة.

٤-١-٣ تحليل الأداء المالي لأكاديمية الطيران الملكية الأردنية قبل وبعد الخصخصة

تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى أن خصخصة أكاديمية الطيران الملكية الأردنية كان لها نتائج متفاوتة على الأداء المالي حيث تركت الخصخصة آثاراً سلبية على نسب السيولة، فيما كانت انعكاساتها إيجابية على نسب النشاط، ويمكن تلخيص آثار الخصخصة على النحو التالي:

١. يمكن ملاحظة أن معظم مؤشرات السيولة قد حققت تراجعاً كبيراً بعد الخصخصة، حيث شهدت فترة ما بعد الخصخصة انخفاضاً ملحوظاً في جميع نسب السيولة، فقد انخفض متوسط نسبة التداول ونسبة التداول السريعة ونسبة النقدية، وأصبح متوسط رأس المال العامل سالباً. وتشير مؤشرات السيولة السابقة إلى انخفاض كبير في سيولة الشركة بعد الخصخصة، وإلى عدم قدرتها على تغطية التزاماتها التي تستحق خلال الأجل القصير.

٢. أظهرت معظم مؤشرات النشاط تحسناً ملموساً حيث ارتفع معدل دوران مجموع الأصول والأصول الثابتة مما يشير إلى أن كفاءة الإنتاج واستغلال الأصول تحسنت بعد الخصخصة. كذلك فقد انخفض معدل دوران الذمم المدينة مما يشير إلى أن سياسة الائتمان أصبحت أقل حزماً وبالتالي ارتفعت فترة التحصيل. كما حقق معدل دوران الذمم المدينة ارتفاعاً واضحاً مما يشير إلى أن سياسة الائتمان أكثر حزماً، وهذا خفض من فترة التحصيل. أما بالنسبة لمعدل دوران المخزون فقد شهد تراجعاً طفيفاً أدى لزيادة عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن.

٣. وبالنسبة لأثر الخصخصة على ملاءة الشركة ومركزها المالي ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، فقد كان هناك ارتفاع كبير في نسبة الدين الكلية بالمقارنة الوضع قبل الخصخصة، مما يشير إلى قيام إدارة الشركة بتكييف الهيكل التمويلي للشركة من جديد، وقد نتج عن ذلك ارتفاع نسبة الدين إلى الملكية. كذلك ارتفعت نسبة الديون قصيرة الأجل مما يشكل مخاطرة أكبر ويعرضها لمخاطر الإفلاس والعسر المالي خصوصاً مع انخفاض نسب السيولة.

٤. كان لخصخصة الشركة أثر سلبي ولو في حدود ضيقة على مؤشرات الربحية، فبالرغم من تحسن نسبة هامش الربح، فقد انخفضت نسبة صافي الربح بالرغم من تحسن كفاءة استغلال الأصول. كذلك انخفض معدل العائد على الأصول مع استقرار معدل العائد على الملكية. وبالرغم من انخفاض مؤشرات الربحية بعد الخصخصة، إلا أن هذا قد يكون أمراً طبيعياً بسبب التكاليف التي تتكبدها الشركة في مرحلة التحول وإعادة الهيكلة واعتمادها على الدين بشكل اكبر كوسيلة تمويلية.

جدول رقم (٦): مؤشرات الأداء المالي لأكاديمية الطيران الملكية الأردنية قبل وبعد الخصخصة

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المتوسط قبل الخصخصة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط بعد الخصخصة
نسب السيولة								
نسبة التداول	٢,٠٣١٠	٢,٠٢٧٧	١,٢٣٩٣	**١,٧٦٦**	٠,٦٢٨٥	١,١٦٩٣	٠,٥٤٨٧	**٠,٧٨٢**
نسبة التداول السريعة	١,٥٣٦٩	١,٢٦٦٨	٠,٩١٦٠	**١,٢٤**	٠,٣٧٢٩	٠,٦٠٤٥	٠,٥٤٨٧	**٠,٥٠٩**
صافي رأس المال العامل	٥٨٠١٤٩	٤٤٧٣٠٦	٢٧٧٤٢٢	**٤٣٤٩٥٩**	-٧٧٦٢٣٣	١٠٥٥٤٧٠	- ١٨٥٨٦٩٥	**-٥٢٦٤٨٦**
نسبة النقدية	١,١٤١٨	٠,٦٤٦٩	٠,٣٣٦٤	**٠,٧٠٨**	٠,٠٥٠٣	٠,٤٧٦٣	٠,٣٧١٦	**٠,٢٩٩**
نسب النشاط								
معدل دوران الأصول	٠,٧٢٩٤	٠,٦٥٧٢	٠,٥٦٩٩	**٠,٦٥٢١**	٠,٥٣٣٢	٠,٧٩٣٩	١,٢٦٩٥	**٠,٨٦٥**
معدل دوران الأصول الثابتة	١,١٨٥٤	٠,٧٥١٣	١,٠٨٦٥	**١**	٠,٧٤١٤	١,٩٣٧٧	٢,٣٩٨٦	**١,٦٩**
معدل دوران الذمم المدينة	٥,٧٧٤٨	٦,٢٨٧٨	٢,٥٦٣٢	**٤,٨٧**	٣,٦٩٩٨	٩,١٢٢٠	١٢,٣٧٧٣	**٨,٣٩**
متوسط فترة التحصيل	٦٢,٣٣٩٥	٥٧,٢٥٣٧	١٤٠,٤٥٠٤	**٨٦,٦٨**	٩٧,٣٠٣٥	٣٩,٤٦٥٠	٢٩,٠٨٥٤	**٥٥,٢٨**
معدل دوران المخزون	٣,٨٦٦٤	٣,٨٥٢٨	٢,٥٩٩٥	**٣,٤٣**	٢,١٠٥٢	-	-	**٢,١٠٥٢**
عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن	٩٣,١٠٨٩	٩٣,٤٣٨٧	١٣٨,٤٨٩٨	**١٠٨,٣٤**	١٧١,٠٠٣٣	-	-	**١٧١**
نسب الملاءة والمديونية								
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,٣١٩٧	٠,٣٧٤٣	٠,٣٨٣٦	**٠,٣٥٩٢**	٠,٤٤٦٨	٠,٦٧٨٩	٠,٥٧٩٢	**٠,٦٥٨٣**
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	٠,٤٦٩٩	٠,٥٩٨٢	٠,٦٢٢٤	**٠,٥٧**	٠,٨٠٧٧	٢,١١٤٥	١,٣٧٦٦	**١,٤٣**
نسبة الملكية	٠,٦٨٠٣	٠,٦٢٥٧	٠,٦١٦٤	**٠,٦٤٠٨**	٠,٥٥٣٢	٠,٣٢١١	٠,٤٢٠٨	**٠,٤٣١٧**
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	١,٠٠٠٠	٠,٤٥٠٤	١,٠٠٠٠	**٠,٨١٦٨**	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	**١**
نسب الربحية								
نسبة هامش الربح	٠,١٦٢٧	٠,٢٤٧٩	٠,٤٣٤٢	**٠,٢٨٤٢**	٠,٥٤٩١	٠,٥١٧٠	٠,٤٣١٨	**٠,٤٩٩**
نسبة صافي الربح	٠,١٦٢٧	٠,٢٤٦٤	٠,١٤٣٤	**٠,١٨٤١**	٠,٠٩٨٩	٠,٠٤٩٦	٠,١١٧٨	**٠,٠٨٨**
معدل العائد على الأصول	٠,١١٨٧	٠,١٦١٩	٠,٠٨١٧	**٠,١٢**	٠,٠٥٢٨	٠,٠٣٩٤	٠,١٤٩٥	**٠,٠٨**
معدل العائد على الملكية	٠,١٧٤٥	٠,٢٥٨٧	٠,١٣٢٦	**٠,١٨٨٦**	٠,٠٩٥٤	٠,١٢٢٦	٠,٣٥٥٣	**٠,١٩١١**
نصيب السهم من الأرباح	٠,١٣٠٦	٠,٢٦١٢	٠,١٥٤٣	**٠,١٨٢٠**	٠,١٥٤٢	٠,٢٢٥٩	٠,٦٦٤٤	**٠,٣٤٨**

ملاحظة: لم يتم احتساب نسب السوق للشركة لأنها ليست شركة مساهمة عامة

٤-١-٤ تحليل الأداء المالي لشركة البوتاس العربية قبل وبعد الخصخصة

تشير بيانات الجدول رقم (٧) إلى أن خصخصة شركة البوتاس العربية كان لها آثار إيجابية بشكلٍ عام على أدائها المالي وذلك على النحو التالي:

١. شهدت فترة ما بعد الخصخصة تراجعاً بسيطاً في بعض نسب السيولة، حيث انخفضت نسبة التداول ونسبة التداول السريعة، بينما ارتفع رأس المال العامل ونسبة النقدية، وبالرغم من هذا التراجع في مؤشرات السيولة إلا أن وضع الشركة يبقى جيداً، ولن تعاني من عدم المقدرة لسداد الديون، وإنما أدت الخصخصة إلى تقليل السيولة الفائضة وغير المستغلة التي كانت تمتلكها الشركة. ولكن يجب الانتباه إلى زيادة نسبة المخزون مقارنة بمجموع الأصول الثابتة.

٢. كذلك من الممكن ملاحظة التحسن الملموس في معدل دوران مجموع الأصول والأصول الثابتة مما يشير إلى ارتفاع كفاءة استغلال الأصول. كما ارتفع معدل دوران الذمم المدينة مما يشير إلى أن سياسة الائتمان أكثر حزماً وبالتالي انخفضت فترة التحصيل. أما معدل دوران المخزون فقد شهد ارتفاعاً طفيفاً أدى لتخفيض عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سيطرة الإدارة على المخزون تبدو جيدة جداً وأقرب إلى المثالية. ونلاحظ من النسب أعلاه زيادة مقدرة الشركة على استغلال أصولها، بالإضافة لتحسن السياسة الائتمانية وإدارة المخزون.

٣. كان هناك ارتفاع طفيف في نسبة الدين الكلية مما يشير إلى قيام إدارة الشركة بتكييف الهيكل التمويلي للشركة من جديد وذلك بتخفيض نسبة الملكية، الأمر الذي زاد من نسبة الدين إلى

الملكية. كذلك قامت الشركة بعد الخصخصة بزيادة نسبة ديونها قصيرة الأجل مما يتماشى بشكل إيجابي مع وضع السيولة في الشركة. كذلك نلاحظ ارتفاع قدرة الشركة على تغطية الفوائد.

٤. لكن وفي اتجاه يبدو معاكساً لاتجاه المؤشرات السابقة، كان لخصخصة الشركة أثر سلبي ولو في حدود ضيقة على مؤشرات الربحية. فبالرغم من ارتفاع نسبة هامش الربح، فقد انخفضت نسبة صافي الربح لتصل إلى مستويات قريبة من الصفر. وتبعاً لذلك انخفض معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية، كما انخفض نصيب السهم من الأرباح.

٥. أما المؤشرات السوقية التي يوضحها الجدول فيستدل منها أن خصخصة الشركة أثرت بشكل إيجابي نسب السوق. حيث ارتفع نصيب السهم من التوزيعات الأمر الذي يشير لانتهاج الشركة لنفس سياسة توزيع الأرباح التي كانت معتمدة قبل الخصخصة. كذلك تحسنت نسبة القيمة السوقية للربح ونسبة القيمة السوقية للدفترية. أما ريع السهم فقد انخفض بشكل ضئيل عما كان قبل الخصخصة.

جدول رقم (٧): مؤشرات الأداء المالي لشركة البوتاس العربية قبل وبعد الخصخصة

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المتوسط قبل الخصخصة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط بعد الخصخصة
نسب السيولة								
نسبة التداول	٤,٠١٢١	٤,٠٩٢٧	٣,٦٣٦٣	**٣,٩١**	٣,٠٦٨٣	٣,٦٢٥٠	٣,٦٩٦٧	**٣,٦٠٣**
نسبة التداول السريعة	٣,٨١٧٠	٣,٨٥٤٧	٣,٤٧٠١	**٣,٧١**	٢,٩٩٩٦	٣,٥٧٩١	٣,٦٢٦٣	**١,٧٩٧**
صافي رأس المال العامل	٩٨٤٠٥٠٠٠	٩١١٨٤٠٠٠	١٠٥١٧٦٠٠٠	**٩٨٢٥٥٠٠٠**	٩٨٩٦٢٠٠٠	١٣٨٠٩٩٠٠٠	١٦٧١٢٠٠٠٠	**١٣٤٧٢٧٠٠٠**
نسبة النقدية	٢,٣٥٣١	٢,٨٠٦٥	٢,٦٨٢٤	**٢,٦١**	٢,٥٢٩٩	٣,٠٧٨٣	٢,٦٦٨٩	**٢,٧٦**
نسب النشاط								
معدل دوران الأصول	٠,٣٦٩٤	٠,٣٤٧٣	٠,٣٣٢٨	**٠,٣٥**	٠,٤٥٠٧	٠,٥٠٤٤	٠,٥٤١٧	**٠,٤٩٨**
معدل دوران الأصول الثابتة	٠,٩٨٨٥	١,٠٧٢٣	١,٠٩٥٤	**١,٠٥**	١,٣٠٨٠	١,٧١٩٤	١,٩٤٦١	**١,٦٦**
معدل دوران الذمم المدينة	٣,٠١٧٧	٤,٦٥٨٢	٤,٥١٧٤	**٤,٠٦**	٦,٨٧٧٩	٧,٠٦٠١	٣,٧٨٤٨	**٥,٩٠**
متوسط فترة التحصيل	١١٩,٢٩٧٤	٧٧,٢٨٢٧	٧٩,٦٩١٥	**٩٢**	٥٢,٣٤١٨	٥٠,٩٩٠٦	٩٥,١١٦٨	**٦٦,١٥**
معدل دوران المخزون	١٢,١٠٨٩	١١,٢٧٧٤	١٢,٩١٤٥	**١٢,١**	٢٧,٩٧١١	٤١,٤٦٢٣	٢٥,٤٩٩٩	**٣١,٦٤**
عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن	٢٩,٧٣٠٣	٣١,٩٢٢٢	٢٧,٨٧٥٧	**٢٩,٨**	١٢,٨٧٠٤	٨,٦٨٢٦	١٤,١١٧٧	**١١,٩**
نسب الملاءة والمديونية								
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,٢٩٥٩	٠,٣٠٤٥	٠,٣٣١٠	**٠,٣١**	٠,٣٧٤٤	٠,٣٧٢٧	٠,٣٧٨٠	**٠,٣٧٥**
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	٠,٤٢٠٣	٠,٤٣٧٧	٠,٤٩٤٧	**٠,٤٥**	٠,٥٩٨٤	٠,٥٩٤١	٠,٦٠٧٧	**٠,٦٠**
نسبة الملكية	٠,٧٠٤١	٠,٦٩٥٥	٠,٦٦٩٠	**٠,٦٩**	٠,٦٢٥٦	٠,٦٢٧٣	٠,٦٢٢٠	**٠,٦٢٥**
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	٠,٢٨٢٦	٠,٢٣٣٦	٠,٢٨٢٦	**٠,٢٧**	٠,٣٧٢٦	٠,٣٨٢٧	٠,٣٩٥٥	**٠,٣٨**
عدد مرات تغطية الفوائد	٩,٢٨	١٢,٠٠	٥,٩٣	**٩,٠٧**	-٩,٦٦	١٤,٥١	٢٦,١١	**١٠,٣٢**
نسب الربحية								
نسبة هامش الربح	٠,٠٠٠٥	٠,٤٥٠٥	٠,٣٩٦٩	**٠,٢٨**	٠,٤٠٥٤	٠,٤٦٢٤	٠,٥٠٥٠	**٠,٤٦**
نسبة صافي الربح	٠,٢٠٤١	٠,١٩٦٢	٠,١٠٨٤	**٠,١٧**	-٠,٣٦١٧	٠,١٤٣٦	٠,١٩١٧	**-.٠٠٠٨**
معدل العائد على الأصول	٠,٠٧٥٤	٠,٠٦٨١	٠,٠٣٦١	**٠,٠٦**	-٠,١٦٣٠	٠,٠٧٢٤	٠,١٠٣٩	**٠,٠٠٤**
معدل العائد على الملكية	٠,١٠٧١	٠,٠٩٧٩	٠,٠٥٣٩	**٠,٠٩**	-٠,٢٦٠٦	٠,١١٥٥	٠,١٦٧٠	**٠,٠٠٧**
نصيب السهم من الأرباح	٠,٣٥٣٥	٠,٣٣٩٠	٠,١٨٤٧	**٠,٢٩**	-٠,٦٧١٢	٠,٣٢٠٧	٠,٥١٦٧	**٠,٠٥٥**
نسب السوق								
نصيب السهم من التوزيعات	٠,٢٢٠٠	٠,١٨٠٠	٠,٢٢٠٠	**٠,٢٠**	٠,١٨٠٠	٠,٢٠٠٠	٠,٣٥٠٠	**٠,٢٤**
نسبة القيمة السوقية للربح	٨,٧٦٩	١٠,٨٢٧	٢٠,٥١٦	**١٣,٣٧**	-٦,٨٩٩	٣٤,٢٧١	٢٥,١٥٨	**١٧,٥١**
ريع السهم	٠,٠٧١٠	٠,٠٤٩٠	٠,٠٥٨٠	**٠,٠٦**	٠,٠٣٨٩	٠,٠١٨٢	٠,٠٢٦٩	**٠,٠٢٨**
نسبة القيمة السوقية للدفترية	٠,٩٣٨٩	١,٠٦٠٥	١,١٠٦٤	**١,٠٣**	١,٧٩٧٧	٣,٩٥٧٥	٤,٢٠٠٦	**٣,٣٢**

٤-١-٥ تحليل الأداء المالي للشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية (امبكو) قبل وبعد الخصخصة

يتناول الجدول رقم (٨) أهم مؤشرات الأداء المالي للشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية (امبكو)، ويظهر الجدول أن خصخصة الشركة كان لها آثار إيجابية على بعض النسب، وسلبي على بعضهم الآخر وذلك على النحو التالي:

١. شهدت سنوات بعد الخصخصة انخفاضاً كبيراً في جميع نسب السيولة، وإذا كان الانخفاض في نسبة التداول يعدّ مقبولاً، لأنه لا زال يشير إلى قدرة الشركة على تغطية أكثر من ضعفي التزاماتها المتداولة، فإن نسبة التداول السريعة شهدت انخفاضاً حاداً لتصل إلى٠,٥٥ :١ تقريباً مما يشير إلى أن الأصول المتداولة للشركة بعد استبعاد المخزون لا تكفي لسداد أكثر من نصف المطلوبات المتداولة، مما يشير لوجود حجم كبير للمخزون الذي تحتفظ به الشركة مقابل مستويات متدنية من الأصول عالية السيولة، وهذا ما تؤكده نسبة التغطية النقدية أيضاً. ومن هنا يمكننا ملاحظة أن خصخصة الشركة أثرت سلبياً على نسب سيولة الشركة وخفضتها إلى مستويات تعدّ حرجة.

٢. حققت معدلات دوران مجموع الأصول والأصول الثابتة انخفاضاً ملحوظاً بعد الخصخصة الأمر الذي يعكس تراجع كفاءة الشركة وقدرتها على استغلال أصولها. أما معدل دوران الذمم المدينة فقد شهد تحسناً طفيفاً انعكس في تقليص فترة التحصيل بمقدار ١٨ يوماً في المتوسط. أما مشكلة ارتفاع المخزون والتي لوحظت في نسب السيولة السابقة فقد برزت أيضاً هنا

وبشكل أوضح حيث انخفض معدل دورانه إلى حوالي نصف مرة وارتفع بالتالي عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن إلى أكثر من سنتين. وعموماً تدل نسب النشاط على حدوث تراجع كبير في نسب الكفاءة والنشاط للشركة بعد الخصخصة.

٣. لكن وفي اتجاه يبدو معاكساً لاتجاه المؤشرات السابقة، شهدت نسب المديونية والملاءة تحسناً واضحاً من خلال انخفاض نسبة الدين الكلية إلى حوالي ١٥%، وانخفاض نسبة الدين إلى الملكية لتبلغ ٢١% في المتوسط، ونمو نسبة الملكية نمواً كبيراً، بالإضافة إلى تحسن واضح في عدد مرات تغطية الفوائد. وهذا التحسن الواضح في هذه النسب يشير إلى أن الهيكل التمويلي للشركة كان محط الاهتمام الرئيسي لإدارة الشركة بعد الخصخصة، حيث قامت الإدارة بتخفيض الدين وزيادة الملكية. أما فيما يتعلق بهيكل الدين فقد ظهر هناك اتجاه للاقتراض قصير الأجل من قبل الشركة وهذا من خلال ارتفاع نسبة الديون القصيرة الأجل.

٤. بالرغم من بقاء معظم نسب الربحية سالبة بعد الخصخصة، إلا أن جميع هذه النسب أظهرت تحسناً كبيراً وهذا يتضح بشكل كبير من خلال متوسط العائد على الأصول والملكية واللذان انخفضا بشكل مثير بعد الخصخصة.

جدول رقم (٨): مؤشرات الأداء المالي للشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية (أمبكو) قبل وبعد الخصخصة

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	المتوسط قبل الخصخصة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	المتوسط بعد الخصخصة
نسب السيولة								
نسبة التداول	٧,٧٥٢٢	٥,٢٩٨٢	٠,٤٣٤٧	**٤,٤٩**	٠,٧٥٢٩	٤,٥١٩٤	٢,٣٩٩٢	**٢,٥٥٧٢**
نسبة التداول السريعة	٤,٧٩٤٨	٤,٣٢٥٤	٠,١٦٣٧	**٣,٠٩**	٠,٢٢٣٦	٠,٩٣٣٥	٠,٤٨٠٤	**٠,٥٤٥٨**
صافي رأس المال العامل	٥٢٠٣٤٩٠	٤٧٦٥٤٣٥	-٣٢٤٨٥٤٤	**٢٢٤٠١٢٧**	-٧٧٠٠٦٥	١٧٠٨٤١٤	١٦٥١٠٠١	**٨٦٣١١٧**
نسبة النقدية	٣,٠٤٤٣	٣,٣٨١٩	٠,١١٦٦	**٢,١٨**	٠,١٤٢٩	٠,٤٥٣٥	٠,٢٢٣٢	**٠,٢٧٣٢**
نسب النشاط								
معدل دوران الأصول	٠,٢٨٥١	٠,٢٣٧٣	٠,١٨٦٤	**٠,٢٣**	٠,١٠٣٤	٠,٠٦٠١	٠,٠٦٣١	**٠,٠٧٥٥**
معدل دوران الأصول الثابتة	٠,٥٦٨٣	٠,٥٠٧١	٠,٢٨٤٧	**٠,٤٥**	٠,١٣٥٢	٠,٠٧٣٢	٠,٠٨١٠	**٠,٠٩٦٥**
معدل دوران الذمم المدينة	٢,٥٣٤٠	٢,٥٠٤٠	٤,٩٩٢٧	**٣,٣٤**	٤,٣٤٠٩	٣,٥٨٥٢	٢,٩٨١٥	**٣,٦٣٥٩**
متوسط فترة التحصيل	١٤٢,٠٧	١٤٣,٧٧	٧٢,١١	**١١٩,٣٠**	٨٢,٩٣	١٠٠,٤١	١٢٠,٧٥	**١٠١,٣٦**
معدل دوران المخزون	١,٤٠٥٥	٢,٥١٥٤	٠,٩٣٦٦	**١,٦١**	٠,٦٣٣٧	٠,٣٦٢٦	٠,٤٥٨١	**٠,٤٨٤٨**
عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن	٢٥٦,١٤	١٤٣,١٢	٣٨٤,٣٦	**٢٦١,٢٠**	٥٦٨,١١	٩٩٢,٩٣	٧٨٥,٨٣	**٧٨٢,٢٩**
نسب الملاءة والمديونية								
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,١٦٦٩	٠,٢٨٠٣	٠,٩٢٦٧	**٠,٤٥٨**	٠,٣٤٠٣	٠,٠٣٤٩	٠,٠٨٢٢	**٠,١٥٢٥**
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	٠,٢٠٠٤	٠,٣٨٩٤	١٢,٦٣٥٥	**٤,٤٠**	٠,٥١٥٩	٠,٠٣٦٢	٠,٠٨٩٦	**٠,٢١٣٩**
نسبة الملكية	٠,٨٣٣١	٠,٧١٩٧	٠,٠٧٣٣	**٠,٥٤٢**	٠,٦٥٩٧	٠,٩٦٥١	٠,٩١٧٨	**٠,٨٤٧٥**
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	٠,٣٨٥١	٠,٣٥٨٣	٠,٨٥٧٠	**٠,٥٣**	٠,٨٦٦٦	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	**٠,٩٥٥٥**
عدد مرات تغطية الفوائد	-٢٢,٦٨	-٣٠,٦٠	-٨,٣٠	**-٢٠,٥**	-٩,٠٤	لا يوجد فوائد	لا يوجد فوائد	**-**
نسب الربحية								
نسبة هامش الربح	٠,٠٦٣٠	-٠,٠٣٥٨	-٠,٠٨١٧	**-٠,٠١٨**	٠,٠٤٣١	٠,٢٤٤٦	-٠,١٤٦٣	**٠,٠٤٧١**
نسبة صافي الربح	-٠,٣٦١٧	-٠,٧٧٩٨	-٢,٤٨٨٥	**-١,٢١**	-١,٦٦٠٣	-٠,٣٢٣٠	-٠,٢٦٤٤	**-٠,٧٤٩٢**
معدل العائد على الأصول	-٠,١٠٣١	-٠,١٨٥٠	-٠,٤٦٣٨	**-٠,٢٥**	-٠,١٧١٦	-٠,٠١٩٤	-٠,٠١٦٧	**-٠,٠٦٩٢**
معدل العائد على الملكية	-٠,١٢٣٨	-٠,٢٥٧١	-٦,٣٢٤٦	**-٢,٢٣**	-٠,٢٦٠٢	-٠,٠٢٠١	-٠,٠١٨٢	**-٠,٠٩٩٥**
نصيب السهم من الأرباح	-٠,٠٧٢٩	-٠,١٢٠٤	-٠,١٩٧٨	**-٠,١٣**	-٠,١٠٦٩	-٠,٠١٥٩	-٠,٠١٤١	**-٠,٠٤٥٦**

لا يوجد نسب السوق لانها ليست شركة مساهمة عامة

٤-١-٦ تحليل الأداء المالي لشركة مناجم الفوسفات الأردنية قبل وبعد الخصخصة

تشير بيانات الجدول رقم (٩) إلى أن خصخصة شركة مناجم الفوسفات كان لها إيجابية بشكلٍ عام على أدائها المالي وذلك على النحو التالي:

١. يمكن ملاحظة أن جميع مؤشرات السيولة للشركة قد حققت ارتفاعاً ملحوظاً بعد الخصخصة حيث ارتفعت نسب السيولة ارتفاعاً مقبولاً وليس مبالغاً فيه بشكل يظهر قدرة الشركة على تسديد مطلوباتها المتداولة.

٢. كذلك نلاحظ الارتفاع والتحسن الملموس في معدل دوران مجموع الأصول ومعدل دوران الأصول الثابتة بعد الخصخصة، مما يشير لزيادة كفاءة الشركة في استغلال أصولها. كما قامت الشركة باتباع سياسة تحصيل أكثر تشدداً انعكست في ارتفاع معدل دوران الذمم المدينة وانخفاض فترة التحصيل. وارتفع معدل دوران المخزون لينخفض بذلك عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن بدرجة واضحة. وتشير جميع هذه النسب إلى تحسن نسب كفاءة ونشاط الشركة بعد الخصخصة بشكل ملحوظ.

٣. وبالنسبة لأثر الخصخصة على ملاءة الشركة ومركزها المالي ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل، فقد انخفضت نسبة الدين الكلية بعد الخصخصة كما انخفضت نسبة الدين إلى الملكية مع ارتفاع نسبة الملكية. وفيما يتعلق بهيكل الدين فقد زادت الشركة من اعتمادها على

مصادر التمويل قصير الأجل. كذلك تحسن عدد مرات تغطية الفوائد بشكل كبير. وتشير جميع النسب إلى تحسن كبير في ملاءة الشركة وقدرتها على خدمة ديونها، كما تشير إلى انخفاض مخاطرة الشركة.

٤. كان لخصخصة الشركة أثر إيجابي على جميع مؤشرات الربحية وبشكلٍ كبير، وارتفع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية ليصل إلى مستويات مرتفعة.

٥. ارتفع نصيب السهم من التوزيعات وذلك نتيجة التحسن الكبير في مؤشرات الربحية، كما ارتفعت نسبة القيمة السوقية للدفترية إلى ٣ أضعاف تقريباً. وقد ترافق هذا مع انخفاض نسبة القيمة السوقية للربح لتصل إلى ١٣,٥ مرة وذلك بسبب ارتفاع ربحية السهم الواحد. وتدل نسب السوق على تحسن كبير في وضع الشركة وفي أسعار أسهمها في السوق.

جدول رقم (٩): مؤشرات الأداء المالي لشركة مناجم الفوسفات الأردنية قبل وبعد الخصخصة

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	المتوسط قبل الخصخصة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	المتوسط بعد الخصخصة
نسب السيولة								
نسبة التداول	٢,٨٩٧٦	٢,٢٤١٥	٢,٢٦٠٤	**٢,٤٧**	١,٥٢٠٦	٢,٧٥٩٨	٤,٢٧١٥	**٢,٨٥٠٦**
نسبة التداول السريعة	١,٨٢٥١	١,٦٠١٥	١,٧٣٥٠	**١,٧٢**	١,٢٣١٨	٢,١٨٣٧	٣,٦٧٨٩	**٢,٣٦٤٨**
صافي رأس المال العامل	٨٥٣٣٦٢٤١	٧٥٣٦٨١٧٥	٧١٣٩١٩٥٧	**٧٧٣٦٥٤٥٧**	٥٤٨٤٦٩٧٩	١٠١٨٧٨٥٢٣	٢٨٣٧٠١٠٠٠	**١٤٦٨٠٨٨٣٤**
نسبة النقدية	٠,٩٦٥٣	٠,٩٩٣٢	٠,٨٠٧٧	**٠,٩٢٢**	٠,٨٤٢٢	١,٦٥٤٧	٢,٦٣٥٦	**١,٧١٠٨**
نسب النشاط								
معدل دوران الأصول	٠,٦٤٤٥	٠,٨٦١٧	٠,٨٨٤٧	**٠,٨٠**	٠,٩٠٣٥	١,١١٤٨	١,٥٣٦٧	**١,١٨٥٠**
معدل دوران الأصول الثابتة	١,٨٦٦٧	٢,٨٠٤٢	٣,٠٠٣٣	**٢,٥٦**	٣,٤٣٥٨	٤,٤٧٥٦	٩,٤٤٨٧	**٥,٧٨٦٧**
معدل دوران الذمم المدينة	٥,٣٠٩٥	٧,٣٨٠٦	٥,٣٥٠٧	**٦,٠١**	٧,٠٦١٠	١١,٥٨٦٥	٩,٣٦٠٨	**٩,٣٣٦١**
متوسط فترة التحصيل	٦٧,٨٠٣٣	٤٨,٧٧٦٥	٦٧,٢٨٠٤	**٦١,٢٨**	٥٠,٩٨٤١	٣١,٠٧٠٦	٣٨,٤٥٨٢	**٤٠,١٧٠٩**
معدل دوران المخزون	٣,٣٠٠٠	٥,٣٩٥٠	٧,٢٤٤٧	**٥,٣١٣**	٧,٤٢٨٦	٧,٤٨٥٥	٩,٤١٢٤	**٨,١٠٨٨**
عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن	١٠٩,٠٩٠٩	٦٦,٧٢٨٤	٤٩,٦٩١٢	**٧٥,١٧**	٤٨,٤٦١٧	٤٨,٠٩٢٨	٣٨,٢٤٧٥	**٤٤,٩٣٤٠**
نسب الملاءة والمديونية								
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,٦١٠٥	٠,٥٩٤١	٠,٥٦١٣	**٠,٥٨٨**	٠,٥١٦٦	٠,٣٩٢٠	٠,٢٤٣١	**٠,٣٨٣٩**
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	١,٥٦٧٢	١,٤٦٣٥	١,٢٧٩٤	**١,٤٣٧**	١,٠٦٨٦	٠,٦٤٤٧	٠,٣٢١٢	**٠,٦٧٨٢**
نسبة الملكية	٠,٣٨٩٥	٠,٤٠٥٩	٠,٤٣٨٧	**٠,٤١١**	٠,٤٨٣٤	٠,٦٠٨٠	٠,٧٥٦٩	**٠,٦١٦١**
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	٠,٢٣١٣	٠,٣٢٣١	٠,٣١٧٧	**٠,٢٩**	٠,٦٣٥٨	٠,٤٦٤٠	٠,٦٤٧٢	**٠,٥٨٢٤**
عدد مرات تغطية الفوائد	١,٧٥	١,٧٠	٢,٦٥	**٢,٠٣**	٣,٥٩	٩,٦٨	٧٨,١٧	**٣٠,٤٧٨٨**
نسب الربحية								
نسبة هامش الربح	٠,٢٢٤٦	٠,٢٣١٠	٠,٢٣٢٩	**٠,٢٣**	٠,٢٢٠١	٠,٢٩٦٤	٠,٤٢٨٨	**٠,٣١٥١**
نسبة صافي الربح	٠,٠٢٤٩	٠,٠١٦١	٠,٠٣٦٩	**٠,٠٣**	٠,٠٥٥٥	٠,١٣٠٠	٠,٢٨١٨	**٠,١٥٥٧**
معدل العائد على الأصول	٠,٠١٦١	٠,٠١٣٩	٠,٠٣٢٦	**٠,٠٣**	٠,٠٥٠١	٠,١٤٤٩	٠,٤٣٣٠	**٠,٢٠٩٣**
معدل العائد على الملكية	٠,٠٤١٢	٠,٠٣٤٢	٠,٠٧٤٤	**٠,٠٥**	٠,١٠٣٦	٠,٢٣٨٣	٠,٥٧٢١	**٠,٣٠٤٧**
نصيب السهم من الأرباح	٠,٠٦٨٢	٠,٠٥٨٥	٠,١٣٨٣	**٠,٠٩**	٠,٢١٤٣	٠,٦١٤٨	٣,١٨١٦	**١,٣٣٦٩**
نسب السوق								
نصيب السهم من التوزيعات	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	**٠**	٠,١٠٠٠	٠,٢٠٠٠	٠,٠٠٠٠	**٠,١٠٠٠**
نسبة القيمة السوقية للربح	٣٦,٣٨٤	٥٥,٢٠٨	٣٠,٩٥٧	**٤٠,٨**	١٤,٩٣٣	١٩,٥٣٥	٦,١٢٩	**١٣,٥٣٢٣**
ريع السهم	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	**٠**	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠	**٠,٠١٦٠**
نسبة القيمة السوقية للدفترية	١,٤٩٩٣	١,٨٨٦٧	٢,٣٠٣٣	**١,٨٩**	١,٥٤٧٧	٤,٦٥٤٣	٣,٥٠٦٢	**٣,٢٣٦١**

٤-١-٧ تحليل الأداء المالي لمؤسسة النقل العام قبل وبعد الخصخصة

يتناول الجدول رقم (١٠) أهم مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة النقل العام، ومن خلال هذا الجدول يمكننا ملاحظة أن خصخصة المؤسسة لم يكن لها آثار إيجابية بشكلٍ عام على أدائها المالي وذلك على النحو التالي:

١. لم يكن هناك فرق كبير في نسب السيولة قبل وبعد الخصخصة، حيث بقيت نسبة التداول منخفضة جداً، وبقيت نسبة التداول السريعة ونسبة النقدية منخفضة أيضاً. ويمكن القول بأن السيولة ظلت متدنية ولم تسهم الخصخصة في تحسينها.

٢. كذلك وبفعل التغير الذي حصل بموجب عملية الخصخصة وتغير المنهج في إدارة الموجودات، حدث تحسن طفيف في مؤشرات النشاط. إذ تحسن مؤشر الكفاءة في إدارة الأصول بشكلٍ عام. وفي حين أن فترة التحصيل ارتفعت قليلاً، فقد تحسن مؤشر الكفاءة في إدارة المخزون بشكل بسيط. وتشير هذه المؤشرات إلى حدوث ارتفاع طفيف في نسب الكفاءة والنشاط عموماً، إلا أن هذا التحسن لم يرتقِ إلى المستوى المتوقع.

٣. وبالنسبة لمؤشرات الملاءة والمديونية، فقد شهدت نسب المديونية عموماً ارتفاعاً بسيطاً مقابل تراجع نسبة الملكية، مع تراجع في نسبة الديون طويلة الأجل وزيادة الاعتماد على الديون قصيرة الأجل. ويمكن القول هنا بأن نسب المديوينة والملاءة عموماً لم تظهر تحسناً أو تراجعاً يستحق الذكر، وإنما جاء التغير بها بشكل طفيف وظلت قريبة من مستوياتها السابقة.

٤. كان لخصخصة الشركة أثر سلبي على مؤشرات الربحية، حيث شهدت فترة ما بعد الخصخصة اضمحلالاً كبيراً في مؤشرات الربحية لمؤسسة النقل العام، وانخفضت جميع نسب الربحية

لتصبح سالبة بما فيها معدلات العائد على الأصول والعائد على الملكية. وربما كان السبب في تراجع مؤشرات الربحية هو مرحلة التحول التي لم تكن قد تخلصت فيها المؤسسة بعد من المشاكل الموروثة من المرحلة السابقة.

جدول رقم (١٠): مؤشرات الأداء المالي لمؤسسة النقل العام قبل وبعد الخصخصة

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	المتوسط قبل الخصخصة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	المتوسط بعد الخصخصة
نسب السيولة								
نسبة التداول	٠,١١٧٠	٠,١٥٠٩	٠,١٠٣٩	**٠,١٢٤**	٠,١٠٢١	٠,١١٣١	٠,١١٠٦	**٠,١٠٩**
نسبة التداول السريعة	٠,٠٣٠٩	٠,٠٢٥١	٠,٠٢٤٥	**٠,٠٢٧**	٠,٠٤٢١	٠,٠٦١٩	٠,٠٦٠٦	**٠,٠٥٥**
صافي رأس المال العامل	-٣٤٩٢٧٦٣	-٣٥٣٧٣٣٢	-٣٧٤١١٢٠	**-٣٥٩٠٤٠٥**	-٣٨٨٨٦٧٨	-٣٦٦٦١٣٢	-٣٣٤٥٥٢٧	**-٣٦٣٣٤٤٥**
نسبة النقدية	٠,٠٢٥٢	٠,٠٢٠٥	٠,٠١٥٦	**٠,٠٢**	٠,٠٣٦٥	٠,٠٥٦٢	٠,٠٥٥٠	**٠,٠٤٩**
نسب النشاط								
معدل دوران الأصول	٠,٢٢٠٠	٠,٢٩٣٤	٠,٣١٨٢	**٠,٢٧٧**	٠,٣٠٨٠	٠,٣٠٨٠	٠,٣١٤٩	**٠,٣١٠**
معدل دوران الأصول الثابتة	٠,٢٣١٨	٠,٢٦٠٢	٠,٣٣٩٩	**٠,٢٧٧**	٠,٣٣٥٠	٠,٣٤١١	٠,٣٤٨٨	**٠,٣٤٢**
معدل دوران الذمم المدينة	٨٨,٤١٣٣	١٠٥,٧٨٠٨	٥٨,٦٥٣٤	**٨٤,٢٨**	٧٠,٢٥٩٩	٧٠,٢٥٩٩	٧١,٨٣٨٨	**٧٠,٧٨٧**
متوسط فترة التحصيل	٤,٠٧١٨	٣,٤٠٣٣	٦,١٣٧٧	**٤,٥٣**	٥,١٢٣٨	٥,١٢٣٨	٥,٠١١٢	**٥,٠٨٦**
معدل دوران المخزون	١٠,٨٢١٤	٧,٨٩٦٧	١٣,٢٠٢٢	**١٠,٦**	١٥,٤٩٠٦	١٨,٦٨٥٨	١٩,١٠٥٧	**١٧,٧٦١**
عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن	٣٣,٢٦٧٦	٤٥,٥٨٨٤	٢٧,٢٦٨٣	**٣٥,٣٧**	٢٣,٢٣٩٨	١٩,٢٦٥٩	١٨,٨٤٢٥	**٢٠,٤٤٩**
نسب الملاءة والمديونية								
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,٥١٣٦	٠,٥٨٢٩	٠,٧٠٤٧	**٠,٦٠**	٠,٦٦٧١	٠,٦٨٢٩	٠,٥٣٥٦	٠,٦٢٨٥
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	١,٠٥٦١	١,٣٩٧٤	٢,٣٨٦٣	**١,٦١**	٢,٠٠٣٩٠٥	٢,١٥٣٥٧٩	١,١٥٣٣١٦	١,٧٧٠٢
نسبة الملكية	٠,٤٨٦٤	٠,٤١٧١	٠,٢٩٥٣	**٠,٤٠**	٠,٣٣٢٩	٠,٣١٧١	٠,٤٦٤٤	٠,٣٧١٥
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	٠,٨٤٧١	٠,٨٥٩٤	٠,٨٧١٣	**٠,٨٦**	٠,٦٤٧٠	٠,٨٦٣٨	٠,٨٨٥٧	٠,٧٩٨٨
نسب الربحية								
نسبة هامش الربح	-٠,٨٤٢٢	-٠,٨٤٩٦	-١,٠٢٤٨	**-٠,٩٠**	-١,٣٧٩٣	-١,٥٩٢٥	-١,٣٤٩٢	**-١,٤٤٠**
نسبة صافي الربح	-٠,٤٨٠٢	-٠,٤٧٦٤	-٠,٦٧٥١	**-٠,٥٤**	-٠,٨٢٢٤	-٠,٨٢٢٤	-٠,٨٠٤٣	**-٠,٨١٦**
معدل العائد على الأصول	-٠,١٠٥٦	-٠,١١٤٦	-٠,٢١٤٨	**-٠,١٤٥**	-٠,٢٣٣٢	-٠,١٤٣٣	-٠,٢٥٣٣	**-٠,٢١٠**
معدل العائد على الملكية	-٠,٢١٧٢	-٠,٢٧٤٧	-٠,٧٢٧٤	**-٠,٤٠**	-٢,٢٦٣٦	-٢,٣٥٣٦	-٢,٢١٣٨	**-٢,٢٧٧**

لا يوجد نسب السوق لانها مؤسسة غير مساهمة عامة

٤-١-٨ تحليل الأداء المالي لشركة الاتصالات الأردنية قبل وبعد الخصخصة

تشير بيانات الجدول رقم (١١) إلى أن خصخصة شركة الاتصالات الأردنية لم تحقق الآثار الايجابية المتوقعة منها على الأداء المالي وذلك على النحو التالي:

١. يمكن ملاحظة أن معظم مؤشرات السيولة للشركة قد حققت تراجعاً بعد الخصخصة، حيث شهدت نسب التداول ونسب التداول السريعة ونسبة النقدية تراجعاً ملحوظاً، ولا يعني التراجع هنا وجود أثر سلبي للخصخصة على مؤشرات السيولة للشركة لأنها جميع نسب السيولة لا تزال تظهر قدرة الشركة على تسديد مطلوباتها المتداولة. كما أن رأس المال العامل بالدينار قد حقق ارتفاعاً كبيراً مما يؤكد على أن انخفاض نسب السيولة بعد الخصخصة لم يؤثر على قدرة الشركة على السداد، وإنما أدى إلى تقليل السيولة الفائضة وغير المستغلة التي كانت تمتلكها الشركة.

٢. بعد الخصخصة كانت نسب النشاط قريبة من قيمها قبل الخصخصة، كما ارتفع متوسط فترة التحصيل قليلاً. وبشكل عام، فإن نسب الكفاءة والنشاط لم تحقق أية تطور في فترة ما بعد الخصخصة.

٣. حافظت الشركة على نسب مديونية قريبة من نسبها قبل الخصخصة مع وجود تحسن في عدد مرات تغطية الفوائد لتصل إلى ١٠,٥ مرة. وهذا له مدلولاته على قدرة الشركة الجيدة على الإيفاء بالتزاماتها من خلال دخلها.

٤. بعد خصخصة الشركة طرأ انخفاض ملحوظ على معظم نسب الربحية والتي قد تكون انخفضت نتيجة عمليات إعادة الهيكلة التي تعرضت لها الشركة. وعموماً ظلت ربحية الشركة جيدة وملائمة بالرغم من انخفاضها مقارنةً مع ربحيتها قبل الخصخصة.

٥. وأخيراً، فقد حققت مؤشرات الربحية تراجعاً طفيفاً عن مستوياتها قبل الخصخصة، إلا أنهـــا لا زالت تدل على ربحية هذه الشركة. كما أن نصيب السهم من التوزيعات قد تحسن قليلاً.

جدول رقم (١١): مؤشرات الأداء المالي لشركة الاتصالات الأردنية قبل وبعد الخصخصة

السنة	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	المتوسط قبل الخصخصة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	المتوسط بعد الخصخصة
نسب السيولة								
نسبة التداول	١,٩٢٣٧	١,٩٧٩٢	١,٩٩٣٨	**١,٩٦٥٦**	٢,٠٢٣٨	١,٠٢٦٨	١,٨٠٧٣	**١,٦١٩٣**
نسبة التداول السريعة	١,٩٢٣٧	١,٩٧٩٢	١,٩٩٣٨	**١,٩٦٥٦**	٢,٠٢٣٨	١,٠٢٦٨	١,٨٠٧٣	**١,٦١٩٣**
صافي رأس المال العامل	٦٧٥٢٠٥٢٤	٧١٧٢٢٣٣٨	٨٠٥٢٨١٢٢	**٧٣٢٥٦٩٩٤**	٩٠١٧٣٨٧٠	٤٤٦١١٤٧	٦٤٩٢١٥٨٥	**٥٣١٨٥٥٣٤**
نسبة النقدية	١,٢٤٤٤	١,٢٦٧٤	١,٢٢٩٣	**١,٢٤٧٠**	١,٢٥٩٣	٠,٣٩٥١	٠,٦٩٣٦	**٠,٧٨٢٧**
نسب النشاط								
معدل دوران الأصول	٠,٥٣١٠	٠,٥٢٣٨	٠,٥٥٧٧	**٠,٥٣٧٥**	٠,٥٣٩٩	٠,٥٣٣٦	٠,٥٤٥٥	**٠,٥٣٩٧**
معدل دوران الأصول الثابتة	٠,٨٩٣٢	٠,٩١٥١	٠,٨٩٨٧	**٠,٩٠٩٦**	٠,٨٧٧٢	٠,٨١٨٨	٠,٧٩٣٢	**٠,٨٢٩٧**
معدل دوران الذمم المدينة	٤,٧٦٥٧	٤,٦٧٩٤	٤,٢٣٤٦	**٤,٥٥٩٩**	٤,٢٣٤٦	٢,٩٤٠٦	٣,٣٨٨٠	**٣,٥٢١١**
متوسط فترة التحصيل	٧٥,٥٣٩٠	٧٦,٩٣٢٨	٨٥,٠١٣٢	**٧٩,١٦١٧**	٨٥,٠١٣٢	١٢٢,٤٢٣٥	١٠٦,٢٥٨٧	**١٠٤,٥٦٥٢**
معدل دوران المخزون	-	-	-	**-**	-	-	-	**-**
عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن	-	-	-	**-**	-	-	-	-
نسب الملاءة والمديونية								
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,٣٣٨٩	٠,٣٥٨٥	٠,٣٢٨٠	**٠,٣٤١٨**	٠,٣٢٧٩	٠,٣٦٨٧	٠,٣٥٥١	**٠,٣٥٠٦**
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	٠,٥١٢٧	٠,٥٥٨٨	٠,٤٩١٣	**٠,٥٢١٠**	٠,٤٨٧٨	٠,٥٨٤٠	٠,٥٥٠٧	**٠,٥٤٠٩**
نسبة الملكية	٠,٦٦١١	٠,٦٤١٥	٠,٦٧٢١	**٠,٦٥٨٢**	٠,٦٨٩٨	٠,٦٣١٣	٠,٦٤٤٩	**٠,٦٥٥٣**
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	٠,٤٨٤٠	٠,٤٣٨٧	٠,٥٩٨٢	**٠,٥٠٧٠**	٠,٥٠٨٧	٠,٧٧٩٠	٠,٤٠٧١	**٠,٥٦٤٩**
عدد مرات تغضية الفوائد	٢,٤٤	١٣,٣٠	١٣,٥٤	**٩,٧٥٨٠**	١٣,٦٢	١٠,٨٦	٧,١٤	**١٠,٥٤٠٢**
نسب الربحية								
نسبة هامش الربح	٠,٦١٨٧	٠,٦٢٣٧	٠,٥٦٧٨	**٠,٦٠٣٧**	٠,٦٢١٧	٠,٦٣٠٩	٠,٦٣٩٩	**٠,٦٣٠٩**
نسبة صافي الربح	٠,٢٠٨٩	٠,٢٢٢٦	٠,١٨٧٦	**٠,٢٠٦٤**	٠,٢٠٨٩	٠,١٤٨٤	٠,٠٩٩٣	**٠,١٥٢٢**
معدل العائد على الأصول	٠,١١٠٩	٠,١١٦٦	٠,٠٩٨٢	**٠,١٠٨٦**	٠,١١٢٨	٠,٠٧٩٢	٠,٠٥٤١	**٠,٠٨٢١**
معدل العائد على الملكية	٠,١٦٧٨	٠,١٨١٧	٠,١٧٨٨	**٠,١٧٦١**	٠,١٦٧٨	٠,١٢٥٥	٠,٠٨٤٠	**٠,١٢٥٨**
نصيب السهم من الأرباح	٠,٢١٩٨	٠,٢٥٣٨	٠,٢٢٩٠	**٠,٢٣٤٢**	٠,٢٣٨٣	٠,١٨٣٦	٠,١٢٠٥	**٠,١٨٠٨**
نسب السوق								
نصيب السهم من التوزيعات	٠,١٤٠٠	٠,١٣٨٥	٠,١٣٨٥	**٠,١٣٩٠**	٠,١٤٠٠	٠,١٤٨٠	٠,١٤٠٠	**٠,١٤٢٧**

ومن خلال جدول رقم (١٢) ملخص لاثر الخصخصة على مؤشرات الأداء المـــالي للـــشركات المشمولة بالدراسة .

جدول رقم (١٢)

ملخص لأثر الخصخصة على مؤشرات الأداء المالي للشركات المشمولة بالدراسة

الرقم	اسم الشركة	الأثر على مؤشرات الأداء				
		السيولة	النشاط	الملاءة	الربحية	السوق
١.	مصانع الإسمنت الأردنية	إيجابي	إيجابي	إيجابي	سلبي	إيجابي
٢.	الشركة الأردنية لصيانة الطائرات	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي	سلبي
٣.	أكاديمية الطيران الملكية الأردنية	سلبي	إيجابي	سلبي	سلبي	–
٤.	شركة البوتاس العربية	سلبي	إيجابي	إيجابي	سلبي	إيجابي
٥.	الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتوجات الزراعية (امكو)	سلبي	سلبي	إيجابي	إيجابي	–
٦.	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي	إيجابي
٧.	مؤسسة النقل العام	لا يوجد	إيجابي	لا يوجد	سلبي	–
٨.	شركة الاتصالات الأردنية	سلبي	لا يوجد	إيجابي	سلبي	إيجابي

٤-٢ الإحصاء التحليلي واختبار الفرضيات لمفردات الدراسة

يتناول هذا الجزء الإحصاء التحليلي واختبار فرضيات الدراسة، وسوف يتم هنا استخدم عـــدة أساليب إحصائية مثل الإحصائيات الوصفية بما فيها المتوسط ، وأعلى قيمة، وأدنى قيمة، والانحراف المعياري واختبار T للعينات الزوجية (Paired Sample t-test) وتحليل التبـــاين الأحـــادي (One-way ANOVA).

٤-٢-١ إحصائيات وصفية:

يوضح الجدول رقم (١٣) ملخصاً لأهم الإحصائيات الوصفية للنسب المالية التي تم اعتمادها في الدراسة قبل وبعد الخصخصة ولجميع مفردات الدراسة وعددها ثماني شركات. ومن خلال هذا الجدول يمكننا ملاحظة ما يلي:

- كان المتوسط العام لنسب السيولة قبل الخصخصة (من خلال جمع نسب السيولة قبل الخصخصة لجميع الشركات وقسمتها على عدد الشركات) أعلى من متوسط نسب السيولة بعد الخصخصة، ويستثنى من ذلك صافي رأس المال العامل والذي ارتفع بحوالي ٥٠% عن قيمته قبل الخصخصة. ومن هنا يمكننا القول بأن الخصخصة أدت إلى تخفيض سيولة الشركات بنسبة بسيطة وحتى أنها جعلتها تقترب من النسب المتعارف عليها مثل ٢ لنسبة التداول و ١ لنسبة التداول السريعة.

- كان هناك تطور في نسب النشاط لمفردات الدراسة بعد الخصخصة، حيث ازدادت كفاءة الأصول والأصول الثابتة بشكل ملحوظ، كما انخفضت فترة تحصيل الذمم المدينة، إلا أن فترة بقاء البضاعة في المخازن قد شهدت ارتفاعاً كبيراً بعد الخصخصة، وذلك بسبب ان بعض الشركات كانت فترة احتفاظها بالبضاعة تتجاوز السنتين مثل شركة أمبكو والتي بلغت (٧٨٢) يوم وفي حالة احتسابها لثماني شركات وأخذ المتوسط لها أدت إلى وجود ارتفاع في المتوسط بعد الخصخصة بشكل ملحوظ.

- لم تكن هناك فروقات كبيرة بين نسب المديونية قبل وبعد الخصخصة، حيث أن التغيـر كـان طفيفاً ولا يكاد يذكر إلا فيما يتعلق بعدد مرات تغطية الفوائد والتي شهدت ارتفاعاً كبيراً مـن حوالي ٠,٨ مرة إلى ١١ مرة تقريباً.

- شهدت نسب الربحية تغييرات إيجابية وسلبية بعد الخصخصة، ففي حين ارتفع متوسط نـسبة هامش الربح والعائد على الأصول والملكية ونصيب السهم من التوزيعات، إلا أن باقي النسب أظهرت انخفاضاً مثل نسبة صافي الربح.

- وأخيراً، فقد أظهرت نسب السوق تطورات كبيرة خاصة فيما يتعلـق بنـصيب الـسهم مـن التوزيعات ونسبة القيمة السوقية للدفترية، لكن لا بد من الانتباه هنا إلى عدم قابلية هذه النتيجة للتعميم حيث أن هناك العديد من الشركات لم تكن مساهمة عامة قبل الخصخصة، كما أنه هناك بعض الشركات التي لم تتحول لمساهمة عامة بعد الخصخصة مثل مؤسسة النقل العام.

جدول رقم (١٣)

إحصائيات وصفية

	قبل الخصخصة				بعد الخصخصة			
	Mean	Min	Max	Std.Dev.	Mean	Min	Max	Std.Dev.
نسب السيولة								
نسبة التداول	٢,٥٩٠	٠,١٢٤	٥,٢١٩	١,٨٠٢	٢,٠٨٠	٠,١٠٩	٣,٦٠٣	١,٢٨٥
نسبة التداول السريعة	١,٩٠٠	٠,٠٢٧	٣,٧١٠	١,٤١٧	١,١٢٧	٠,٠٥٥	٢,٣٦٥	٠,٨٦٠
صافي رأس المال العامل	٣٠٢٩١٠٤٩	-١٤٠٩٠٢١٤	٩٨٢٥٥٠٠٠	٤٤٦٤٧٥٢٣	٤٤٨١٩٦٤٩	-٣٦٣٣٤٤٥	١٤٦٨٠٨٨٣٤	٦١٩٣٣١٢١
نسبة النقدية	١,٢٣١	٠,٠٢٠	٢,٦١٠	٠,٩٨٦	٠,٨٤٢	٠,٠٤٩	٢,٧٦٠	٠,٩٣٨
نسب النشاط								
معدل دوران الأصول	٠,٥٨٧	٠,٢٣٠	١,٢٨٠	٠,٣٤١	٠,٦٠٩	٠,٠٧٦	١,١٨٥	٠,٣٤٧
معدل دوران الأصول الثابتة	١,٥٤٧	٠,٢٧٧	٥,٣٥٠	١,٦٨٤	١,٦٥٣	٠,٠٩٧	٥,٧٨٧	١,٨٠٢
معدل دوران الذمم المدينة	٢٠,٤٨٠	٣,٣٤٠	٨٤,٢٨٠	٣٠,١٧٨	١٥,٨٤٤	٣,٥٢١	٧٠,٧٨٧	٢٢,٩٣٠
متوسط فترة التحصيل	٦٢,٩٦٧	٤,٥٣٠	١١٩,٣٠٠	٤٠,٢٠٤	٦٠,٠٠٠	٥,٠٨٦	١٠٤,٥٦٥	٣٧,٠٧٢
معدل دوران المخزون	٥,٤١٦	١,٦١٠	١٢,١٠٠	٤,٢٦١	٩,٢٣٢	٠,٤٨٥	٣١,٦٤٠	١١,٥٥٥
عدد أيام البضاعة في المخازن	١١٩,٩٤٠	٢٩,٨٠٠	٢٦١,٢٠٠	٨٧,٨٩٦	١٩٥,٨٢٩	١١,٩٠٠	٧٨٢,٢٩٠	٢٦٩,٦٣٦
نسب الملاءة والمديونية								
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,٤١٢	٠,١٥٠	٠,٦٠٠	٠,١٥٢	٠,٤١٧	٠,١٥٣	٠,٦٥٨	٠,١٦١
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	١,٢٦٥	٠,١٧٨	٤,٤٠٠	١,٣٦٠	٠,٨٣٤	٠,٢١٤	١,٧٧٠	٠,٥١٠
نسبة الملكية	٠,٥٨٨	٠,٤٠٠	٠,٨٥٠	٠,١٥٢	٠,٥٩٥	٠,٣٧٢	٠,٨٤٨	٠,١٤٤
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	٠,٦١٧	٠,٢٧٠	٠,٩٨٥	٠,٢٦٣	٠,٦٨٦	٠,٣٨٠	١,٠٠٠	٠,٢٢١
عدد مرات تغطية الفوائد	٠,٧٨٧	-٢٠,٥٠٠	٩,٧٥٨	١٢,٣٦٥	١١,٠٩٥	١,٠٠٠	٣٠,٤٧٩	١١,٦٤٠
نسب الربحية								
نسبة هامش الربح	٠,١٤٢	-٠,٩٠٠	٠,٦٠٤	٠,٤٥٤	٠,١٥١	-١,٤٤٠	٠,٦٣١	٠,٦٦٥
نسبة صافي الربح	-٠,١١١	-١,٢١٠	٠,٢٠٦	٠,٥٠٧	-٠,١٢٢	-٠,٨١٦	٠,١٥٦	٠,٤١٢
معدل العائد على الأصول	٠,٠٢٥	-٠,٢٥٠	٠,٢٢٠	٠,١٥١	٠,٠٣١	-٠,٢١٠	٠,٢٠٩	٠,١٢٧
معدل العائد على الملكية	-٠,٢٢٠	-٢,٢٣٠	٠,٢٦٠	٠,٨٣٧	-٠,١٨٧	-٢,٢٧٧	٠,٣٠٥	٠,٨٥٤
نصيب السهم من الأرباح	٠,١٧٠	-٠,١٣٠	٠,٣٦٠	٠,١٥٩	٠,٣٤١	-٠,٠٤٦	١,٣٣٧	٠,٤٦٨
نسب السوق								
نصيب السهم من التوزيعات	٠,١٢٦	٠,٠٠٠	٠,٢٠٠	٠,٠٧٩	٠,١٤٠	٠,١٠٠	٠,٢٤٠	٠,٠٥٨
نسبة القيمة السوقية للربح	٢٤,٧٥١	١٣,٣٧٠	٤٠,٨٠٠	١٤,٢٩٨	٢٢,٢٠١	١٣,٥٣٢	٣٥,٥٦١	١١,٧٤٠
ريع السهم	٠,٠٣١	٠,٠٠٠	٠,٠٦٠	٠,٠٣٠	٠,٠٢٦	٠,٠١٦	٠,٠٣٤	٠,٠٠٩
نسبة القيمة السوقية للدفترية	١,٦٧٥	١,٠٣٠	٢,١٠٦	٠,٥٦٩	٢,٧٩٥	١,٨٣٠	٣,٣٢٠	٠,٨٣٧

٤-٢-٢ اختبار T للعينات الزوجية:

يستخدم اختبار T للعينات الزوجية لمعرفة الفرق بين المتوسط قبل الحدث وبعد الحدث ولنفس الحالة، وهذا ينطبق تماماً على موضوع الدراسة والتي تهدف للتعرف على الفرق بين متوسط النسب المالية قبل الخصخصة وبعد الخصخصة ولنفس مفردات الدراسة.

ويبين الجدول رقم (١٤) نتائج اختبار T للعينات الزوجية وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك فروق مهمة إحصائياً بين متوسط كل نسبة من النسب المالية المعتمدة في هذه الدراسة قبل الخصخصة وبين النسبة بعد الخصخصة وذلك على المستوى الكلي للشركات الثماني. ومن خلال هذا الجدول يمكن استنتاج ما يلي:

- كان هناك فرق مهم إحصائياً بين نسبة التداول قبل الخصخصة وبين نسبة التداول بعد الخصخصة وبدلالة إحصائية ٣,٩% وهي أقل من مستوى معنوية ٥%. وقد كانت نسبة التداول قبل الخصخصة أعلى منها بعد الخصخصة بما يعادل ٠,٥ تقريباً مما يعني أن نسبة التداول قد انخفضت بدلالة إحصائية نتيجة الخصخصة.
- كان هناك فرق مهم إحصائياً بين نسبة التداول السريعة قبل الخصخصة وبين نسبة التداول السريعة بعد الخصخصة وبدلالة إحصائية ١,٢% وهي أقل من مستوى معنوية ٥%، وقد كانت النسبة قبل الخصخصة أعلى من بعد الخصخصة بحوالي ٠,٧٧ تقريباً مما يعني أن نسبة التداول السريعة قد انخفضت بدلالة إحصائية نتيجة الخصخصة.
- كان هناك فرق مهم إحصائياً بين متوسط صافي رأس المال العامل قبل وبعد الخصخصة وبدلالة إحصائية ٥,٣% وهي أقل من مستوى معنوية ١٠%، حيث تشير النتائج إلى أن صافي

رأس المال العامل قد ارتفع بعد الخصخصة بحـوالي ١٤,٥ مليـون دينـار ممـا يعنـي أن الخصخصة حسنت وبدلالة إحصائية من صافي رأس المال العامل لمفردات الدراسة.

- دلت النتائج على وجود فرق مهم إحصائياً بين متوسط نسبة النقدية قبـل وبعـد الخصخـصة وبدلالة إحصائية ٨,٨% وهي أقل من مستوى معنوية ١٠%، حيث تشير النتائج إلى أن النسبة قد انخفضت بحوالي ٠,٣٩ تقريباً مما يعني بأنها انخفضت عن قيمتها قبل الخصخصة.
- كان هناك فرق مهم إحصائياً بين معدل دوران المخزون قبل الخصخصة وبين نـسبة معـدل دوران المخزون بعد الخصخصة وبدلالة إحصائية ٧,١% وهي أقل من مستوى معنوية ١٠%، وقد كان المعدل بعد الخصخصة أعلى من قبل الخصخصة بحوالي ٣,٨ مرة تقريباً مما يعنـي أن معدل دوران المخزون قد تحسن بعد الخصخصة.
- كان هناك فرق مهم إحصائياً بين نسبة القيمة السوقية للدفترية قبل وبعد الخصخصة وبدلالـة إحصائية ٦,٤% وهي أقل من مستوى معنوية ١٠%، حيث أن النسبة بعد الخصخصة كانـت أعلى بحوالي ١,١٢ مرة.
- أكدت النتائج على عدم وجود فرق ذي أهمية إحصائية بين باقي النسب المالية قبل الخصخصة وبعد الخصخصة، الأمر الذي يعني بأن الخصخصة لم يكن لها أي دور في تحـسين النـسب المالية لمفردات الدراسة .

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار T للعينات الزوجية

	متوسط الفرق (قبل - بعد)	الانحراف المعياري	T	مستوى الدلالة T
نسبة التداول (قبل - بعد)	٠,٥١٠	٠,٩٠٥	٢,٢٥٧	٠,٠٣٩
نسبة التداول السريعة (قبل - بعد)	٠,٧٧٣	١,٠٩٠	٢,٨٣٩	٠,٠١٢
صافي رأس المال العامل (قبل - بعد)	-١٤٥٢٨٦٠٠	٢٧٦٦٠٦٤٧	-٢,١٠١	٠,٠٥٣
نسبة النقدية (قبل - بعد)	٠,٣٨٩	٠,٨٥٣	١,٨٢٢	٠,٠٨٨
معدل دوران الأصول (قبل - بعد)	-٠,٠٢٢	٠,٢٤٠	-٠,٣٦٤	٠,٧٢١
معدل دوران الأصول الثابتة (قبل - بعد)	-٠,١٠٦	١,٧٣٣	-٠,٢٤٤	٠,٨١١
معدل دوران الذمم المدينة (قبل - بعد)	٤,٦٣٦	١٠,٧٥٦	١,٧٢٤	٠,١٠٥
متوسط فترة التحصيل (قبل - بعد)	٢,٩٦٧	٢٤,٢٥٦	٠,٤٨٩	٠,٦٣٢
معدل دوران المخزون (قبل - بعد)	-٣,٨١٦	٧,٢٥٥	-١,٩٦٨	٠,٠٧١
عدد أيام بقاء البضاعة في المخازن (قبل - بعد)	-٧٥,٨٨٩	١٩٠,٩١١	-١,٤٨٧	٠,١٦١
نسبة الدين إلى مجموع الأصول (قبل - بعد)	-٠,٠٠٥	٠,٢٠٠	-٠,١٠٩	٠,٩١٤
نسبة الدين إلى حقوق الملكية (قبل - بعد)	٠,٤٣١	١,٥٤٤	١,١١٨	٠,٢٨١
نسبة الملكية (قبل - بعد)	-٠,٠٠٧	٠,١٨٥	-٠,١٤١	٠,٨٩٠
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين (قبل - بعد)	-٠,٠٦٨	٠,٢٢٨	-١,١٩٨	٠,٢٤٩
عدد مرات تغطية الفوائد (قبل - بعد)	-٧,٥٠٩	١٢,٩٤١	-١,٦٤١	٠,١٤٥
نسبة هامش الربح (قبل - بعد)	-٠,٠٠٩	٠,٢٢٧	-٠,١٦١	٠,٨٧٤
نسبة صافي الربح (قبل - بعد)	٠,٠١٠	٠,٢١٥	٠,١٩٢	٠,٨٥٠
معدل العائد على الأصول (قبل - بعد)	-٠,٠٠٦	٠,١٠٧	-٠,٢٢٤	٠,٨٢٥
معدل العائد على الملكية (قبل - بعد)	-٠,٠٣٣	١,٠٤١	-٠,١٢٨	٠,٩٠٠
نصيب السهم من الأرباح (قبل - بعد)	-٠,١٧١	٠,٤٧٢	-١,٣٥٥	٠,١٩٩
نصيب السهم من التوزيعات (قبل - بعد)	-٠,٠١٥	٠,٠٥٩	-٠,٧٨٩	٠,٤٥١
نسبة القيمة السوقية للربح (قبل - بعد)	٢,٥٥٠	١٩,٨٠٦	٠,٣١٥	٠,٧٦٥
ريع السهم (قبل - بعد)	٠,٠٠٥	٠,٠٢٢	٠,٥١٨	٠,٦٢٧
نسبة القيمة السوقية للدفترية (قبل - بعد)	-١,١٢٠	١,١٦١	-٢,٣٦٣	٠,٠٦٤

٤-٢-٣ اختبار الفروقات حسب طبيعة الصناعة:

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على أثر الخصخصة على النسب المالية المعتمدة في هذه الدراسة وذلك حسب الصناعة التي تنتمي إليها الشركة. وقد أعطيت الشركات الصناعية رقم ١، والشركات الخدمية رقم ٢، والشركات التجارية رقم ٣. والجدول رقم ١٥ يوضح تقسيم الشركات حسب الصناعة.

جدول رقم (١٥)

تقسيم الشركات حسب طبيعة الصناعة

الرقم	الشركة	التصنيف
١	أكاديمية الطيران	تجارية
٢	النقل	خدمية
٣	الزراعية	صناعية
٤	صيانة الطائرات	خدمية
٥	الاسمنت	صناعية
٦	الفوسفات	صناعية
٧	البوتاس	صناعية
٨	الاتصالات	خدمية

بعد ذلك تم احتساب الفرق بين متوسط كل نسبة مالية ولكل شركة قبل الخصخصة وبعد الخصخصة.

ومن خلال هذا الترتيب أصبح لدينا ثلاث فئات من الشركات يقابلها الفرق بين متوسط كل نسبة تمهيداً لاختبار ما إذا كان هناك فرق بين هذه الفئات الثلاث في كل نسبة. والجدول رقم ١٦ يبين متوسط الفرق بين النسب قبل الخصخصة والنسب بعد الخصخصة لكل فئة من الفئات الثلاث.

جدول رقم (١٦): متوسط الفرق بين النسب قبل وبعد الخصخصة لكل فئة من الفئات الثلاث

	الفئة	متوسط الفرق	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
نسبة التداول	تجاري	-٠,٢٨٠	١,٠٩٦	-١,٩٣٣	٠,٧٣٨
	خدمي	-٠,٦٥٩	٠,٧٥٦	-١,٦١٦	-٠,٠١٥
	صناعي	-٠,٩٨٤	٠,٠٠٠	-٠,٩٨٤	-٠,٩٨٤
نسبة التداول السريعة	تجاري	-٠,٨٩٥	١,٤٥٤	-٢,٥٤٤	٠,٦٤٥
	خدمي	-٠,٦٢٦	٠,٧٤٢	-١,٥٥٩	٠,٠٢٨
	صناعي	-٠,٧٣١	٠,٠٠٠	-٠,٧٣١	-٠,٧٣١
صافي رأس المال العامل	تجاري	٣٣٤٥٠٨٥٢	٢٦٩١٣٠٣٦	-١٣٧٧٠١٠	٦٩٤٤٣٣٧٧
	خدمي	-٥٥٣٧٧٢١	١١٣٦٨٨٢٩	-٢٠٠٧١٤٦٠	٣٥٠١٣٣٨
	صناعي	-٩٦١٤٤٥	٠	-٩٦١٤٤٥	-٩٦١٤٤٥
نسبة النقدية	تجاري	-٠,٢١٤	١,٠٨٤	-١,٩٠٧	٠,٧٨٩
	خدمي	-٠,٦١٥	٠,٦٥٤	-١,٤١٠	٠,٠٢٩
	صناعي	-٠,٤٠٩	٠,٠٠٠	-٠,٤٠٩	-٠,٤٠٩
معدل دوران الأصول	تجاري	٠,٠٩٢	٠,٢١٤	-٠,١٥٥	٠,٣٨٥
	خدمي	-٠,١٣٥	٠,٢٣٧	-٠,٤٤٠	٠,٠٣٣
	صناعي	٠,٢١٣	٠,٠٠٠	٠,٢١٣	٠,٢١٣
معدل دوران الأصول الثابتة	تجاري	٠,٨٨٠	١,٤٩٤	-٠,٣٥٤	٣,٢٢٧
	خدمي	-١,١٢٢	١,٧٢٧	-٣,٣٥٠	٠,٠٦٥
	صناعي	٠,٦٩٠	٠,٠٠٠	٠,٦٩٠	٠,٦٩٠
معدل دوران الذمم المدينة	تجاري	-٥,٧٩٩	١٤,١٥٦	-٢٨,٦٥٩	٣,٣٢٦
	خدمي	-٥,٨٠٥	٦,٠١٢	-١٣,٤٩٣	-١,٠٣٩
	صناعي	٣,٥٢٠	٠,٠٠٠	٣,٥٢٠	٣,٥٢٠
متوسط فترة التحصيل	تجاري	-١٣,٦١٢	١٥,١٥٢	-٢٥,٨٥٠	١٠,٤٤٨
	خدمي	٢٠,٧٠٣	١٦,٣٢٩	٠,٥٥٦	٣٦,١٥٠
	صناعي	-٣١,٤٠٠	٠,٠٠٠	-٣١,٤٠٠	-٣١,٤٠٠
معدل دوران المخزون	تجاري	٥,٣١٥	٨,٩١١	-١,١٢٥	١٩,٥٤٠
	خدمي	٣,٣٩١	٤,٣٥٤	-٠,٣٨٠	٧,١٦١
	صناعي	-١,٣٢٥	٠,٠٠٠	-١,٣٢٥	-١,٣٢٥
عدد أيام البضاعة في المخازن	تجاري	١١٦,٧٨٤	٢٤٩,٧١٤	-٣٠,٢٣٦	٥٢١,٠٩٠
	خدمي	٠,٧١٥	١٨,٠٥٤	-١٤,٩٢١	١٦,٣٥٠
	صناعي	٦٢,٦٦٠	٠,٠٠٠	٦٢,٦٦٠	٦٢,٦٦٠
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	تجاري	-٠,١٣٥	٠,١٤٧	-٠,٣٠٦	٠,٠٦٥
	خدمي	٠,٠٩٥	٠,١١٩	٠,٠٠٩	٠,٢٤٩
	صناعي	٠,٢٩٩	٠,٠٠٠	٠,٢٩٩	٠,٢٩٩
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	تجاري	-١,٢٧٦	١,٨٢٩	-٤,١٨٦	٠,١٥٠
	خدمي	٠,٢٦٤	٠,٢٧٧	٠,٠٢٠	٠,٦١٢
	صناعي	٠,٨٦٠	٠,٠٠٠	٠,٨٦٠	٠,٨٦٠
نسبة الملكية	تجاري	٠,١٣٦	٠,١٤٧	-٠,٠٦٥	٠,٣٠٦
	خدمي	-٠,٠٩٤	٠,١٢٢	-٠,٢٥٠	-٠,٠٠٣
	صناعي	-٠,٢٠٩	٠,٠٠٠	-٠,٢٠٩	-٠,٢٠٩
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	تجاري	٠,١٥٩	٠,٢٤٨	-٠,١٩٣	٠,٤٢٦
	خدمي	-٠,٠٩٠	٠,١٤٧	-٠,٢٦٨	٠,٠٥٨
	صناعي	٠,١٨٣	٠,٠٠٠	٠,١٨٣	٠,١٨٣
عدد مرات تغطية الفوائد	تجاري	٩,٧٥١	١٤,٥٠٣	-٠,٤٤٥	٢٨,٤٤٩
	خدمي	٠,٧٨٢	٠,٠٠٠	٠,٧٨٢	٠,٧٨٢
	صناعي	.	.	.	.
نسبة هامش الربح	تجاري	٠,٠٧٨	٠,٠٧٥	-٠,٠١٨	٠,١٨٠
	خدمي	-٠,١٥١	٠,٣٠١	-٠,٥٤٠	٠,٠٥٩
	صناعي	٠,٢١٥	٠,٠٠٠	٠,٢١٥	٠,٢١٥
نسبة صافي الربح	تجاري	٠,٠٩٦	٠,٢٥١	-٠,١٧١	٠,٤٦١
	خدمي	-٠,١٢٤	٠,١١٨	-٠,٢٧٦	-٠,٠٤١
	صناعي	-٠,٠٩٦	٠,٠٠٠	-٠,٠٩٦	-٠,٠٩٦
معدل العائد على الأصول	تجاري	٠,٠٧١	٠,١١٧	-٠,٠٥٦	٠,١٨١
	خدمي	-٠,٠٦٦	٠,٠٣٥	-٠,١٠٦	-٠,٠٢٧
	صناعي	-٠,٠٤٠	٠,٠٠٠	-٠,٠٤٠	-٠,٠٤٠
معدل العائد على الملكية	تجاري	٠,٥٦٤	٠,٩٧٧	-٠,٠٨٣	٢,١٣١
	خدمي	-٠,٦٦٣	٠,٩٤٠	-١,٨٧٧	-٠,٠٥٠
	صناعي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣
نصيب السهم من الأرباح	تجاري	٠,٢٥٧	٠,٦٢٣	-٠,٢٣٥	١,٢٤٧
	خدمي	٠,٠٠١	٠,٠٦٣	-٠,٠٥٣	٠,٠٥٥
	صناعي	٠,١٦٦	٠,٠٠٠	٠,١٦٦	٠,١٦٦
نصيب السهم من التوزيعات	تجاري	٠,٠٤٧	٠,٠٤٥	٠,٠٠٠	٠,١٠٠
	خدمي	-٠,٠٣٣	٠,٠٤٣	-٠,٠٧١	٠,٠٠٤
	صناعي	.	.	.	.

ويبين الجدول رقم (١٧) نتائج اختبار F من خلال تحليل التباين لمعرفة إذا كان هناك فرق بين تأثر النسب المالية بالخصخصة حسب نوع الصناعة للشركة. ويعدّ الفرق مهماً إحصائياً إذا كان مستوى الدلالة أقل من مستوى المعنوية (١٠%). ومن خلال هذا الجدول يمكننا ملاحظة وجود فرق مهم إحصائياً بين فئات الشركات الثلاث من حيث صافي رأس المال العامل، ومعدل دوران الأصول الثابتة، ومتوسط فترة التحصيل، ونسبة الدين الكلية، ونسبة الملكية، ومجمل الربح، ومعدل العائد على الأصول والعائد على الملكية. وهذا يعني أن هناك تفاوتاً ذا أهمية إحصائية بين درجة تأثير الخصخصة على هذه النسب حسب نوع الشركة. أما باقي النسب فلم يكن للفروق فيها أية مدلولات إحصائية مما يعني بأن تأثير الخصخصة على باقي النسب لا يختلف من شركة لأخرى.

جدول رقم (١٧)

نتائج اختبار F من خلال تحليل التباين ANOVA

النسبة	قيمةF	مستوى الدلالة
نسبة التداول	٠,٥٨٠	٠,٥٧٤
نسبة التداول السريعة	٠,٠٩٣	٠,٩١٢
صافي رأس المال العامل	٦,٥٥٠	**٠,٠١١
نسبة النقدية	٠,٣٤٧	٠,٧١٣
معدل دوران الأصول	٢,٨٠٥	٠,١٠١
معدل دوران الأصول الثابتة	٣,٠٩٠	*٠,٠٨٠
معدل دوران الذمم المدينة	٠,٦٢٤	٠,٥٥١
متوسط فترة التحصيل	١٣,٠٠٩	***٠,٠٠١
معدل دوران المخزون	٠,٦٤٢	٠,٥٤٥
عدد أيام البضاعة في المخازن	٠,٤٥٧	٠,٦٤٥
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	١١,١٣٣	***٠,٠٠٢
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	٢,٢٦٣	٠,١١٧
نسبة الملكية	٨,٢٩٥	***٠,٠٠٥
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	٢,٩٢٩	٠,١٠١
نسبة هامش الربح	٣,٦٤٤	*٠,٠٥٥
نسبة صافي الربح	٢,٣١٩	٠,١٣٨
معدل العائد على الأصول	٤,٣٩٥	**٠,٠٣٥
معدل العائد على الملكية	٣,٠٢٥	*٠,٠٨٣
نصيب السهم من الأرباح	٠,٣٥٤	٠,٧١٠

*** و ** و* تعني أن الفرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى ١% و ٥% و١٠% على التوالي.

ولمعرفة الفئات التي يوجد بينها الاختلاف فقد تم استخدام اختبار (Scheffe) والذي يهدف للتعرف على المجموعات التي تختلف عن بعضها كما هو مبين في الجدول رقم (١٨). ومن خلال هذا الجدول يمكننا حصر الفروق كما يلي:

- صافي رأس المال العامل: دلت النتائج على وجود فرق بين الشركات الصناعية والخدمية من حيث صافي رأس المال العامل، وكان التغير في رأس المال العامل للشركات الصناعية أكبر منه في الشركات الخدمية بقيمة ٣٩ مليون دينار. وهذا يعني أن الخصخصة أدت لزيادة رأس المال العامل للشركات الصناعية أكثر من الخدمية.
- معدل دوران الأصول الثابتة: كان الفرق بين الشركات الصناعية والخدمية فقط حيث كانت الشركات الصناعية تمتاز بمعدل دوران أصول ثابتة أعلى من الشركات الخدمية بمقدار ٢ مرة تقريباً. وهذا يعني بالطبع أن الخصخصة أدت إلى تحسين معدل دوران الأصول الثابتة في الشركات الصناعية بشكل أفضل من الشركات الخدمية.
- متوسط فترة التحصيل: كانت فترة التحصيل للشركات الصناعية والتجارية أقل من فترة التحصيل للشركات الخدمية. وقد تراوح الفرق من ٣٤ يوماً إلى ٥٢ يوماً. وهذا يعني بأن الشركات الصناعية والتجارية كانت أفضل بعد الخصخصة وتحصل ديونها بشكل أسرع من الشركات الخدمية.
- نسبة الدين الكلية: كان الفرق في نسبة دين الشركات التجارية الأعلى يليها الشركات الخدمية ثم الصناعية، وبهذا يمكن القول بأن الخصخصة قد أدت إلى زيادة مديونية جميع أنواع الشركات إلا أن الشركات الصناعية كانت الأقل من بين باقي الشركات.

- نسبة الملكية: كان التحسن في نسبة الملكية للشركات الصناعية هو الأكبر بالمقارنة مع الشركات الخدمية والتجارية، حيث ارتفعت نسبة ملكية الشركات الصناعية بحوالي ٢٣% عن الشركات الخدمية وبحوالي ٣٥% عن التجارية. وهذا يعني بأن الشركات الصناعية قد قامت بزيادة نسب ملكيتها بعد الخصخصة أكثر من الشركات الأخرى.
- نسبة مجمل الربح: كان التحسن في مجمل الربح للشركات الصناعية والتجارية أفضل بالمقارنة مع الشركات الخدمية. وهذا يعني بأن الشركات الصناعية والتجارية قد تحسنت ربحيتها بعد الخصخصة بشكل أكبر من الشركات الخدمية.
- معدل العائد على الأصول: كان معدل العائد على الأصول للشركات الصناعية أكبر منه للشركات الخدمية بشكل مهم إحصائياً، مما يشير إلى أن أداء الشركات الصناعية كان أفضل من أداء الشركات الخدمية. وكان معدل العائد على الأصول للشركات التجارية قريباً من معدل العائد للشركات الصناعية.
- معدل العائد على الملكية: كان معدل العائد على الملكية للشركات الصناعية أكبر منه للشركات الخدمية بشكل مهم إحصائياً، مما يشير إلى أن أداء الشركات الصناعية كان أفضل من أداء الشركات الخدمية. وكان معدل العائد على الملكية للشركات التجارية قريباً من معدل العائد للشركات الصناعية.

جدول رقم (١٨)

نتائج الاختبار البعدي Sheffe ضمن تحليل التباين

المتغير التابع	الحجم (I)	الحجم (J)	الفرق في المتوسط (I - J)	مستوى الدلالة
صافي رأس المال العامل	١	٢	٣٨٩٨٨٥٧٣	٠,٠١٥
		٣	٣٤٤١٢٢٩٧	٠,١٥٦
	٢	١	-٣٨٩٨٨٥٧٣	٠,٠١٥
		٣	-٤٥٧٦٢٧٦	٠,٩٦٥
	٣	١	-٣٤٤١٢٢٩٧	٠,١٥٦
		٢	٤٥٧٦٢٧٦	٠,٩٦٥
معدل دوران الأصول الثابتة	١	٢	٢,٠٠٢*	٠,٠٨٩
		٣	٠,١٩٠	٠,٩٨٨
	٢	١	-٢,٠٠٢*	٠,٠٨٩
		٣	-١,٨١٢	٠,٣٧٩
	٣	١	-٠,١٩٠	٠,٩٨٨
		٢	١,٨١٢	٠,٣٧٩
متوسط فترة التحصيل	١	٢	-٣٤,٣١٥	٠,٠٠٤
		٣	١٧,٧٨٨	٠,٣٥٦
	٢	١	٣٤,٣١٥	٠,٠٠٤
		٣	٥٢,١٠٣	٠,٠٠٤
	٣	١	-١٧,٧٨٨	٠,٣٥٦
		٢	-٥٢,١٠٣	٠,٠٠٤
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	١	٢	-٠,٢٣١	٠,٠٢٠
		٣	-٠,٤٣٥	٠,٠٠٤
	٢	١	٠,٢٣١	٠,٠٢٠
		٣	-٠,٢٠٤	٠,٢٠٠
	٣	١	٠,٤٣٥	٠,٠٠٤
		٢	٠,٢٠٤	٠,٢٠٠
نسبة الملكية	١	٢	٠,٢٢٩	٠,٠٢٢
		٣	٠,٣٤٥	٠,٠١٩
	٢	١	-٠,٢٢٩	٠,٠٢٢
		٣	٠,١١٥	٠,٥٧٥
	٣	١	-٠,٣٤٥	٠,٠١٩
		٢	-٠,١١٥	٠,٥٧٥
نسبة هامش الربح	١	٢	٠,٢٢٩٣٢*	٠,٠٩٢
		٣	-٠,١٣٧	٠,٦٨٢
	٢	١	-٠,٢٢٩٣٢*	٠,٠٩٢
		٣	-٠,٣٦٦٠٧*	٠,٠٩٣
	٣	١	٠,١٣٧	٠,٦٨٢
		٢	٠,٣٦٦٠٧*	٠,٠٩٣
معدل العائد على الأصول	١	٢	٠,١٣٧	٠,٠٤٢
		٣	٠,١١١	٠,٣١٦
	٢	١	-٠,١٣٧	٠,٠٤٢
		٣	-٠,٠٢٦	٠,٩٣٩
	٣	١	-٠,١١١	٠,٣١٦
		٢	٠,٠٢٦	٠,٩٣٩
معدل العائد على الملكية	١	٢	١,٢٢٧٢٣*	٠,٠٨٤
		٣	٠,٥٦١	٠,٧٤٩
	٢	١	-١,٢٢٧٢٣*	٠,٠٨٤
		٣	-٠,٦٦٦	٠,٦٨٥
	٣	١	-٠,٥٦١	٠,٧٤٩
		٢	٠,٦٦٦	٠,٦٨٥

* تعني أن الفرق في المتوسط مهم إحصائياً عند مستوى ١٠%.

١، ٢، و٣ تشير إلى الشركات التجارية، والخدمية، والصناعية على التوالي

٤-٢-٤ اختبار الفروقات حسب الحجم:

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على أثر الخصخصة على النسب المالية المعتمدة في هذه الدراسة وذلك حسب الشركة. وقد تم تقسيم الشركات إلى ثلاثة فئات حسب حجمها وذلك بناءً على متوسط الأصول لكل شركة، فأقل ثلاث شركات من حيث حجم الأصول أعطيت الرقم ١ وبالتالي اعتبرت صغيرة، أما الشركتان في الوسط فقد صنفت على أنها متوسطة وأعطيت الرقم ٢، وأخيراً تم تصنيف أكبر ثلاث شركات على أنها شركات كبيرة وأعطيت الرقم ٣. والجدول رقم ١٩ يوضح تقسيم الشركات حسب الحجم.

جدول رقم (١٩)

تقسيم الشركات حسب الحجم

الرقم	الشركة	حجم الأصول	التصنيف
١	أكاديمية الطيران	٤،٧٢٢،٠١٨	صغيرة
١	النقل	٦،٨٣٨،٩٠٠	صغيرة
١	الزراعية	١١،٥١٢،٣٣١	صغيرة
٢	صيانة الطائرات	٢٢،٥٧٢،٤٦٨	متوسطة
٢	الإسمنت	١٧٧،٦٦١،٦٥٦	متوسطة
٣	الفوسفات	٣٥٧،١٠٧،٩٢٢	كبيرة
٣	البوتاس	٣٩٣،٠٣٦،٥٠٠	كبيرة
٣	الاتصالات	٥١٠،١٨٤،٠٤٤	كبيرة

بعد ذلك تم احتساب الفرق بين متوسط كل نسبة مالية ولكل شركة قبل الخصخصة وبعد الخصخصة.

ومن خلال هذا الترتيب أصبح لدينا ثلاث فئات من الشركات يقابلها الفرق بين متوسط كل نسبة تمهيداً لاختبار ما إذا كان هناك فرق بين هذه الفئات الثلاث في كل نسبة. والجدول رقم ٢٠ يبين متوسط الفرق بين النسب قبل الخصخصة والنسب بعد الخصخصة لكل فئة من الفئات الثلاث.

وسيتم اختبار الأهمية الإحصائية للفروق الإحصائية بين فئات الشركات المقسمة حسب الحجم من خلال استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والذي يستخدم لاختبار الفرق بين ثلاث مجموعات فأكثر. وسيساعد هذا التحليل على إعطاء صورة أوضح عن الشركات الأكثر تأثراً بالخصخصة.

جدول رقم (٢٠): متوسط الفرق بين النسب قبل وبعد الخصخصة لكل فئة من الفئات الثلاث

	الفئة	متوسط الفرق	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
نسبة التداول	صغيرة	-٠,٩٧٧	٠,٨٥٨	-١,٩٣٣	-٠,٠١٥
	متوسطة	-٠,٤٣٩	١,٣٥٩	-١,٦١٦	٠,٧٣٨
	كبيرة	-٠,٠٩١	٠,٣٦٦	-٠,٣٤٦	٠,٣٨١
نسبة التداول السريعة	صغيرة	-١,٠٨٢	١,١٨٢	-٢,٥٤٤	٠,٠٢٨
	متوسطة	-٠,٦٦٣	١,٠٣٥	-١,٥٥٩	٠,٢٣٤
	كبيرة	-٠,٥٣٨	١,١٥٣	-١,٩١٣	٠,٦٤٥
صافي رأس المال العامل	صغيرة	-٧٩٣٨٣٢	٦١٠٥٣٤	-١٣٧٧٠١٠	-٤٣٠٤٠
	متوسطة	١٦٣٨٣١٩٠	١٤٨٧٤٦٨١	٣٥٠١٣٣٨	٢٩٢٦٥٠٤١
	كبيرة	٢٨٦١٤٦٣٩	٤٠٤٩٢٢٧٢	-٢٠٠٧١٤٦٠	٦٩٤٤٣٣٧٧
نسبة النقدية	صغيرة	-٠,٧٦٢	٠,٩٠٨	-١,٩٠٧	٠,٠٢٩
	متوسطة	-٠,٦٤٨	٠,٨٨٠	-١,٤١٠	٠,١١٤
	كبيرة	٠,١٥٨	٠,٥٦٠	-٠,٤٦٤	٠,٧٨٩
معدل دوران الأصول	صغيرة	٠,٠٣٠	٠,١٦٤	-٠,١٥٥	٠,٢١٣
	متوسطة	-٠,٢٢٦	٠,٢٤٧	-٠,٤٤٠	-٠,٠١٢
	كبيرة	٠,١٧٨	٠,١٧٣	٠,٠٠٢	٠,٣٨٥
معدل دوران الأصول الثابتة	صغيرة	٠,١٣٤	٠,٤٧٠	-٠,٣٥٤	٠,٦٩٠
	متوسطة	-١,٦٥٧	١,٩٥٥	-٣,٣٥٠	٠,٠٣٧
	كبيرة	١,٢٥٢	١,٥٦٠	-٠,٠٨٠	٣,٢٢٧
معدل دوران الذمم المدينة	صغيرة	-٣,٢٢٦	٨,٠٨٣	-١٣,٤٩٣	٣,٥٢٠
	متوسطة	-١٥,٧٧١	١٤,٨٨٢	-٢٨,٦٥٩	-٢,٨٨٣
	كبيرة	١,٣٧٦	١,٩٨٥	-١,٠٣٩	٣,٣٢٦
متوسط فترة التحصيل	صغيرة	-١٦,٢٦٠	١٤,٣٥٠	-٣١,٤٠٠	٠,٥٥٦
	متوسطة	٢٣,٢٩٩	١٤,٨٣٩	١٠,٤٤٨	٣٦,١٥٠
	كبيرة	-٧,١٨٥	٢٥,٣٣٢	-٢٥,٨٥٠	٢٥,٤٠٤
معدل دوران المخزون	صغيرة	١,٥٧٠	٤,٣٣١	-١,٣٢٥	٧,١٦١
	متوسطة	-٠,١٦٦	٠,٢٤٧	-٠,٣٨٠	٠,٠٤٨
	كبيرة	١١,١٦٨	٩,٦٦٧	٢,٧٩٦	١٩,٥٤٠
عدد أيام البضاعة في المخازن	صغيرة	١٨٩,٦١٠	٢٥٩,٠٩٧	-١٤,٩٢١	٥٢١,٠٩٠
	متوسطة	٥,٢٦٧	١٢,٧٩٨	-٥,٨١٧	١٦,٣٥٠
	كبيرة	-٢٤,٠٦٨	٧,١٢٢	-٣٠,٢٣٦	-١٧,٩٠٠
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	صغيرة	٠,٠٠٧	٠,٢٧١	-٠,٣٠٦	٠,٢٩٩
	متوسطة	٠,٠٧٦	٠,٢٠٠	-٠,٠٩٧	٠,٢٤٩
	كبيرة	-٠,٠٤٣	٠,١٢٧	-٠,٢٠٤	٠,٠٦٥
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	صغيرة	-١,٠٥٥	٢,٤٤٥	-٤,١٨٦	٠,٨٦٠
	متوسطة	٠,١٥٢	٠,٥٣٢	-٠,٣٠٩	٠,٦١٢
	كبيرة	-٠,١٩٦	٠,٤٤٠	-٠,٧٥٩	٠,١٥٠
نسبة الملكية	صغيرة	٠,٠٢٣	٠,٢٣٤	-٠,٢٠٩	٠,٣٠٦
	متوسطة	-٠,٠٧٧	٠,٢٠٠	-٠,٢٥٠	٠,٠٩٧
	كبيرة	٠,٠٤٦	٠,١٢٧	-٠,٠٦٥	٠,٢٠٥
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	صغيرة	٠,١٨٣	٠,٢١٨	-٠,٠٦١	٠,٤٢٦
	متوسطة	-٠,٢٣٠	٠,٠٤٣	-٠,٢٦٨	-٠,١٩٣
	كبيرة	٠,١٥٣	٠,١١٠	٠,٠٥٨	٠,٢٩٢
عدد مرات تغطية الفوائد	صغيرة	.	.	.	.
	متوسطة	-٠,٤٤٥	٠,٠٠٠	-٠,٤٤٥	-٠,٤٤٥
	كبيرة	١٠,١٦٠	١٤,١٦٨	٠,٧٨٢	٢٨,٤٤٩
نسبة هامش الربح	صغيرة	-٠,٠٨٧	٠,٣٥٧	-٠,٥٤٠	٠,٢١٥
	متوسطة	٠,٠٢١	٠,٠٤٤	-٠,٠١٨	٠,٠٥٩
	كبيرة	٠,٠٩٧	٠,٠٦٩	٠,٠٢٧	٠,١٨٠
نسبة صافي الربح	صغيرة	٠,٠٣٠	٠,٣٤٤	-٠,٢٧٦	٠,٤٦١
	متوسطة	-٠,٠٣٦	٠,٠٠٦	-٠,٠٤١	-٠,٠٣١
	كبيرة	-٠,٠٣٣	٠,١٣٤	-٠,١٧١	٠,١٢٦
معدل العائد على الأصول	صغيرة	٠,٠٢٥	٠,١٢١	-٠,٠٦٥	٠,١٨١
	متوسطة	-٠,٠٦٢	٠,٠٥٠	-٠,١٠٦	-٠,٠١٩
	كبيرة	٠,٠٣٢	٠,١١٥	-٠,٠٥٦	٠,١٧٩
معدل العائد على الملكية	صغيرة	٠,٠٨٥	١,٧٩٣	-١,٨٧٧	٢,١٣١
	متوسطة	-٠,٠٥٥	٠,٠٠٩	-٠,٠٦٣	-٠,٠٤٧
	كبيرة	٠,٠٤٠	٠,١٦٧	-٠,٠٨٣	٠,٢٥٥
نصيب السهم من الأرباح	صغيرة	٠,١٢٥	٠,٠٤٧	٠,٠٨٤	٠,١٦٦
	متوسطة	-٠,٠٠٦	٠,٠٧١	-٠,٠٦٧	٠,٠٥٥
	كبيرة	٠,٣٢٠	٠,٧٢٣	-٠,٢٣٥	١,٢٤٧
نصيب السهم من التوزيعات	صغيرة	.	.	.	.
	متوسطة	-٠,٠٣٥	٠,٠٤١	-٠,٠٧١	٠,٠٠٠
	كبيرة	٠,٠٤٨	٠,٠٤٣	٠,٠٠٤	٠,١٠٠
نسبة القيمة السوقية للربح	صغيرة	.	.	.	.
	متوسطة	١٥,٤٧٧	٠,٠٠٠	١٥,٤٧٧	١٥,٤٧٧
	كبيرة	-١١,٥٦٤	١٨,١٣٣	-٢٧,٢٦٨	٤,١٤٠
ريع السهم	صغيرة	.	.	.	.
	متوسطة	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢
	كبيرة	-٠,٠٠٨	٠,٠٢٨	-٠,٠٣٢	٠,٠١٦
نسبة القيمة السوقية للدفترية	صغيرة	.	.	.	.
	متوسطة	-٠,٢٧٦	٠,٠٠٠	-٠,٢٧٦	-٠,٢٧٦
	كبيرة	١,٨١٨	٠,٥٤٥	١,٣٤٦	٢,٢٩٠

يبين الجدول رقم (٢١) نتائج اختبار F من خلال تحليل التباين لمعرفة إذا كان هناك فرق بين تأثر النسب المالية بالخصخصة حسب حجم الشركة. ومن خلال هذا الجدول يمكننا ملاحظة وجود فرق مهم إحصائياً بين فئات الشركات الثلاث من حيث معدل دوران الأصول، ومعدل دوران الأصول الثابتة، ومعدل دوران الذمم المدينة، ومتوسط فترة التحصيل، ومعدل دوران المخزون، ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الديون. وهذا يعني أن هناك تفاوتاً ذا أهمية إحصائية بين درجة تأثير الخصخصة على هذه النسب حسب حجم الشركة. أما باقي النسب فلم يكن للفروق فيها أية مدلولات إحصائية مما يعني بأن تأثير الخصخصة على باقي النسب لا يختلف من شركة لأخرى.

جدول رقم (٢١)

نتائج اختبار F من خلال تحليل التباين ANOVA

النسبة	قيمة F	مستوى الدلالة
نسبة التداول	١,٥٦٧	٠,٢٤٦
نسبة التداول السريعة	٠,٣٦٨	٠,٦٩٩
صافي رأس المال العامل	١,٩١٦	٠,١٨٧
نسبة النقدية	٢,٣٥٢	٠,١٣٤
معدل دوران الأصول	٥,٤٦٧	**٠,٠١٩
معدل دوران الأصول الثابتة	٥,٣٣٦	**٠,٠٢٠
معدل دوران الذمم المدينة	٤,٦٦١	**٠,٠٣٠
متوسط فترة التحصيل	٥,٢١٠	**٠,٠٢٢
معدل دوران المخزون	٤,٥٥٣	**٠,٠٣٦
عدد أيام البضاعة في المخازن	٢,٢٤٩	٠,١٥٢
نسبة الدين إلى مجموع الأصول	٠,٣٩٣	٠,٦٨٣
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	٠,٨٢٥	٠,٤٦٠
نسبة الملكية	٠,٥٢٧	٠,٦٠٣
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	١٠,٢٦١	***٠,٠٠٢
عدد مرات تغطية الفوائد	١,٠٠٩	٠,٣٥٤
نسبة هامش الربح	٠,٩٩٦	٠,٣٩٦
نسبة صافي الربح	٠,١٤٧	٠,٨٦٥
معدل العائد على الأصول	١,١١١	٠,٣٥٩
معدل العائد على الملكية	٠,٠١٩	٠,٩٨١
نصيب السهم من الأرباح	٠,٥٥٥	٠,٥٨٩
نصيب السهم من التوزيعات	٩,١٩٩	٠,١١٦
نسبة القيمة السوقية للربح	٣,٩٥٣	٠,١١٨
ريع السهم	٠,٢٣١	٠,٦٥٦
نسبة القيمة السوقية للدفترية	٢٦,٢٤٩	٠,١٠٧

*** و ** تعني أن الفرق ذا دلالة إحصائية عند مستوى ١% و ٥% على التوالي.

ولمعرفة الفئات التي يوجد بينها الاختلاف فقد تم استخدام اختبار (Scheffe) والذي يهدف للتعرف على المجموعات التي تختلف عن بعضها كما هو مبين في الجدول رقم (٢٢). حيث أظهرت النتائج تجانس التباين بين المجموعات الأمر الذي يوجب استخدام هذا الاختبار وليس غيره. ومن خلال هذا الجدول يمكننا حصر الفروق كما يلي:

- معدل دوران الأصول: كان الفرق بين الشركات الكبيرة والمتوسطة فقط حيث أننا نلاحظ أن الشركات الكبيرة تمتاز بمعدل دوران أصول أعلى من الشركات المتوسطة بمقدار ٠,٤ مرة تقريباً. وهذا يعني بالطبع أن الخصخصة تكون فعالة وتعمل على تطوير معدل دوران الأصول في حال كانت الشركة كبيرة.
- معدل دوران الأصول الثابتة: كان الفرق بين الشركات الكبيرة والمتوسطة فقط حيث كانت الشركات الكبيرة تمتاز بمعدل دوران أصول ثابتة أعلى من الشركات المتوسطة بمقدار ٢,٩ مرة تقريباً. وهذا يعني بالطبع أن الخصخصة تكون فعالة وتعمل على تطوير معدل دوران الأصول الثابتة في حال كانت الشركة كبيرة.
- معدل دوران الذمم المدينة: كان الفرق بين الشركات الكبيرة والمتوسطة فقط حيث كانت الشركات الكبيرة تمتاز بمعدل دوران ذمم أعلى من الشركات المتوسطة بمقدار ١٧,٢ مرة تقريباً. وهذا يعني أن الخصخصة تكون فعالة وتعمل على تطوير معدل دوران الذمم المدينة في حال كانت الشركة كبيرة.
- متوسط فترة التحصيل: كانت الشركات الكبيرة الأكثر كفاءة بعد الخصخصة في تقليل عدد أيام فترة التحصيل بالمقارنة مع الشركات المتوسطة والصغيرة. وقد بلغ الفرق بين الشركات المتوسطة والكبيرة حوالي ٣٠,٥ يوم ونصف وبين الشركات الصغيرة والمتوسطة

حوالـــــي ٤٠ يوماً. مما يعني بأن الشركات الكبيرة بعد الخصخصة أصبحت تحصل ديونها بشكل أسرع من الشركات المتوسطة، والشركات المتوسطة أسرع من الشركات الصغيرة.

- معدل دوران المخزون: كان معدل دوران المخزون للشركات الكبيرة أعلى من معدل دوران المخزون للشركات المتوسطة بمقدار ١١,٣ مرة ومن الشركات الصغيرة أعلى بمقدار ٩,٦ مرة. وهذا يعني أن الخصخصة تكون فعالة وتعمل على تطوير معدل دوران المحزون للشركات الكبيرة بشكل أفضل من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

- نسبة الديون قصيرة الأجل لمجموع الديون: كانت نسبة الديون قصيرة الأجل لمجموع الديون للشركات الكبيرة والصغيرة أعلى منها بحوالي ٣٩% إلى ٤٠% للشركات المتوسطة، وهذا يعني بأن الشركات الكبيرة والصغيرة قد قامت بزيادة الديون قصيرة الأجل وتقليص طويلة الأجل في هيكلها التمويلي.

جدول رقم (٢٢)

نتائج الاختبار البعدي Sheffe ضمن تحليل التباين

المتغير التابع	الحجم (I)	الحجم (J)	الفرق في المتوسط (I - J)	مستوى الدلالة
معدل دوران الأصول	١	٢	٠,٢٥٦	٠,١٥١
		٣	-٠,١٤٨	٠,٤٢٦
	٢	١	-٠,٢٥٦	٠,١٥١
		٣	-٠,٤٠٤	٠,٠١٩
	٣	١	٠,١٤٨	٠,٤٢٦
		٢	٠,٤٠٤	٠,٠١٩
معدل دوران الأصول الثابتة	١	٢	١,٧٩٠	٠,١٧٢
		٣	-١,١١٨	٠,٣٩٩
	٢	١	-١,٧٩٠	٠,١٧٢
		٣	-٢,٩٠٩	٠,٠٢٠
	٣	١	١,١١٨	٠,٣٩٩
		٢	٢,٩٠٩	٠,٠٢٠
معدل دوران الذمم المدينة	١	٢	١٢,٥٤٥	٠,١٢٧
		٣	-٤,٦٠١	٠,٦٧٣
	٢	١	-١٢,٥٤٥	٠,١٢٧
		٣	-١٧,١٤٧	٠,٠٣٢
	٣	١	٤,٦٠١	٠,٦٧٣
		٢	١٧,١٤٧	٠,٠٣٢
متوسط فترة التحصيل	١	٢	-٣٩,٥٥٩	٠,٠٢٥
		٣	-٩,٠٧٥	٠,٧٢٦
	٢	١	٣٩,٥٥٩	٠,٠٢٥
		٣	٣٠,٤٨٤٤*	٠,٠٨٧
	٣	١	٩,٠٧٥	٠,٧٢٦
		٢	-٣٠,٤٨٤٤*	٠,٠٨٧
معدل دوران المخزون	١	٢	١,٧٣٦	٠,٩٠٠
		٣	-٩,٥٩٧٦*	٠,٠٧٨
	٢	١	-١,٧٣٦	٠,٩٠٠
		٣	-١١,٣٣٣٩*	٠,٠٥٦
	٣	١	٩,٥٩٧٦*	٠,٠٧٨
		٢	١١,٣٣٣٩*	٠,٠٥٦
الديون قصيرة الأجل لمجموع الدين	١	٢	٠,٤١٣	٠,٠٠٤
		٣	٠,٠٢٩	٠,٩٤٧
	٢	١	-٠,٤١٣	٠,٠٠٤
		٣	-٠,٣٨٤	٠,٠٠٧
	٣	١	-٠,٠٢٩	٠,٩٤٧
		٢	٠,٣٨٤	٠,٠٠٧

* تعني أن الفرق في المتوسط مهم إحصائياً عند مستوى ١٠%.

١، ٢، و٣ تشير إلى الحجم الصغير، والحجم المتوسط، والحجم الكبير على التوالي

٤-٣ تطور مفردات الدراسة وقدرتها على الدخول في الأسواق العالمية

سوف تعتمد الباحثه أسلوب الإحصاء الوصفي لإظهار أثر الخصخصة على تطور الشركات التـــي تم خصخصتها من حيث دخولها أسواق عالمية وذلك من خلال وصف أرقام تطور سوقها عالمياً وكما يلي:-

مؤسسة النقل العام:-

إن من أهداف قطاع النقل العام تشجيع الاستثمار وفتح آفاق جديدة للاستثمار في هذا القطاع وذلك للوصول إلى خدمات نقل جيدة وآمنة وذات اعتمادية عالية ، حيث تعددت فرص الاستثمار فـــي هــذا القطاع منها :-

- الاستثمار في شركات تأجير الحافلات : تم فتح باب الاستثمار لترخيص شركات لتأجير وسائط نقل ذات سعة مقعدية عالية (حافلات) تتمتع بمواصفات فنية عالية الجودة حيث تم ترخيص (٤) شركات بواقع (٥٣) حافلة و(٣٢) سيارة ركوب متوسطة وباستثمار يقدر بحوالي (٩) مليـــون دينار إضافة إلى توفير حوالي (١١٢) فرصة عمل ، حيث يـــتم اســـتخدامها لـــرحلات الحـــج والعمرة ولرحلات الجامعات والعاملين في الشركات والمؤسسات .
- الاستثمار في إدارة وتشغيل عدد من الخطوط الدولية: تم فتح باب الاستثمار أمـــام المـــشغلين الأردنيين وإعطائهم مزيداً من القدرة التنافسية ولإيجاد فرص جديدة للعاملين ، حيث تم ترخيص (٥) شركات بواقع (١٦) حافلة وبحجم استثماري يقدر بحوالي (٢) مليون دينار إضـــافة إلـــى توفيره لحوالي (٣٦) فرصة عمل وبلغ عدد الركاب المنقـــولين مـــن خـــلال هـــذا الاســـتثمار (١٣٠٠٠) الف راكب .

- الاستثمار في إنشاء وتشغيل مركز انطلاق سيارات السفريات الخارجية: طرح تصميم مركـــز انطلاق موحد لسيارات السفريات الخارجية في موقع أم صويونية المملوك للهيئة ليـــتم إنـــشاء وإدارة هذا المركز من قبل القطاع الخاص على نظام (BOT) بهدف تحقيق ايراد مالي مستمر للهيئة .

إن لخصخصة خدمات النقل العام للركاب وتشجيع الاستثمار أهمية بالغة في رفع مستوى الخدمـــة من حيث الكم والنوع والانتظام للتوافق مع المواصفات المتعارف عليها عالميا وللحد مـــن اســـتهلاك الطاقة والتلوث البيئي الناتج عن وسائط النقل. (التقرير السنوي، ٢٠٠٠،١٩٩٩،١٩٩٨)

شركة البوتاس العربية :-

- في عام ٢٠٠٤ أي بعد خصخصة الشركة ازداد الطلب المحلي واإلقليمي والعالمي ومع الزيادة الكبيرة في أسعار الشحن البحري بدأت الشركة في إعادة تنظيم أسواقها وبالاستناد إلى العلاقات الاستراتيجية طويلة الأمد وإلى المردود المتوقع والقدرة على خدمة الأسواق حيث تـــم التركيـــز على تقوية مركز الشركة في المناطق الواجب خدمتها بشكل دائم، وقد كان للـــسوق الأســـيوي الحصة الاأكبر من المبيعات بنسبة (٧٢,٥٠%) من إجمالي المبيعات مقارنة مـــع (٧٥,٣٩%) للعام ٢٠٠٣ بينما بلغت حصة السوق الأوروبية ما نسبته (١٥,٠٢%) مقارنة مع (١٥,٧٢%) للعام ٢٠٠٣ أما حصة السوق العربي والإقليمي فكانت (٩,٩٠%) مقارنة مع (١٠,١٠%) للعام ٢٠٠٣ ، وكانت الهند أكبر مستهلك للبوتاس الأردني بزيادة (٠,٩٧%) فـــي نـــسبة حـــصتها السوقية عنها في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى (٢٣,٣٦%) في عام ٢٠٠٤ ، وكانت الحصة السوقية للصين في عام ٢٠٠٤ ما نسبته (١٦,٣٩%) قريبه من نسبة حصتها في عـــام ٢٠٠٣ والتـــي

بلغت (١٦,٤٥%) في عام ٢٠٠٤ ، حيث استطاعت شركة البوتاس تحقيق إيرادات من خـــلال الاسواق العالمية بزيادة الأسعار الذي ساعد في تخفيف أعباء الزيادة في أسعار الـــشحن إلـــى الأسواق العالمية وغيرها. واستطاعت شركة البوتاس العربية الاستمرار في التجارة العالمية من خلال ست مجموعـــات وهـــي كالتـــالي: Canpotex, International Potash Company بحصة تزيد عن (٢٥%) من مجموع التجارة العالمية لكل منهما والمجموعات الأربع الأخـــرى وهي Israel Chemical Limited, Kali & Salz, Uralkali, Arab Potash Company يتراوح حجمها بين (٥%) الى (١٦%) من مجموع التجارة العالمية.

- أما في عام ٢٠٠٥ فقط استقرت أسعار الأسواق الأسيوية الرئيسية على معـــدل (٢٢٠) دولاراً واصلاً في معظمها وقد كانت هذه الأسعار هي الأعلى في تاريخ صـــناعة البوتـــاس ولكنهـــا أصبحت ضرورية لمعظم المنتجين من أجل الاستمرار في الاستثمار في التوسعات وفي تـــأمين حاجات السوق المتزايدة في ظل الارتفاع الكبير في كلف الانتاج بسبب ارتفاع كلفـــة الطاقـــة وتكاليف تمويل التوسعات. (التقرير السنوي ، ٢٠٠٥،٢٠٠٤،٢٠٠٣).

شركة مناجم الفوسفات الأردنية :-

- باشرت الشركة بإقامة شراكات طويلة الأمد مع كبار المستهلكين في العـــالم وإقامـــة مـــشاريع مشتركة لصناعة المشتقات السمادية بما يضمن تسويق إنتاجها بعيداً عن تقلبات السوق ، حيـــث تم بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١ توقيع اتفاقية شراكة بين شركة مناجم الفوســـفات الأردنيـــة وشـــركة IFFCO الهندية لإنشاء مصنع متكامل لإنتاج حامض الفوسفوريك في مـــنجم الـــشيدية بكلفـــة استثمارية تقدر بنحو (٥٧٠) مليون دولار وتبلغ مساهمة الشركة (٤٨%) من رأس المال بينما

تساهم شركة IFFCO بنسبة (٥٢%) على أن يتم بيع كامل انتاج حامض الفوسفوريك إلى الشريك الهندي ، ويعد هذا المشروع الأكبر في تاريخ الشركة من حيث رأس المال والمصانع المساندة.

- تم بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٥ توقيع اتفاقية شراكة بين شركة الفوسفات و "فينشر كابيتال بنك" البحريني وشركة الأسمدة والكيماويات الأردنية العربية لإنشاء مجمع لصناعة الأسمدة في منطقة الوادي الأبيض جنوب المملكة بكلفة تقدر بنحو (٨٥) مليون دينار.
- تم بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٣ توقيع مذكرة تفاهم بين الشركة وشركة ميتسوبيشي اليابانية لإقامة مشروع لإنتاج حامض الفوسفوريك بطاقة إنتاجية تبلغ (١٠٠٠) طن في اليوم من حامض الفوسفوريك و(٣٠٠٠) طن من حامض الكبريتيك في اليوم وتقدر تكلفة هذا المشروع الذي سيقام في منطقة الشيدية بنحو (٣٠٠) مليون دولار (التقرير السنوي، ٢٠٠٨،٢٠٠٧).

شركة الاتصالات الاردنية :-

قامت شركة الاتصالات الأردنية بتقديم الكثير من الخدمات المحلية والإقليمي والعالمية والتي تحاول الارتقاء في تقديم كافة خدماتها والقدرة في الدخول الى الأسواق العالمية ومن أهم أعمالها :-

- تم اطلاق إي_ دايمنشن الشركة الأولى التي تحتوي شبكة نقل البيانات عبر الانترنت في الاردن.
- إنهاء مشروع الشراكة مع الاتصالات العراقية الحكومية بتركيب كوابل ألياف ضوئية بين الأردن والعراق.

- جلوبال ون أصبحت إحدى شركات الرئدة لوانادوو المزودة للانترنت في أوروبا والتابعة لفرانس تيليكوم بعد اتفاقيتها مع أنادوو العالمية .
- قدمت الاتصالات الأردنية (مركز الاتصال) الذي يوفر خدمات محلية وإقليمية من مصادر خارجية .
- إطلاق باص الانترنت التابع للاتصالات الأردنية إلى العراق ليقدم خدمات مجانية للعراقيين

شركة مصانع الإسمنت الأردنية:-

- أولت شركة مصانع الاسمنت الأردنية أهتماماً كبيراً في مجال الاسواق العالمية وذلك في إطار استراتيجية الشركة التصديرية حيث كان لها اهتمام خاص لمنطقة البحر الأحمر فبدأت ببناء رصيف في ميناء مصوع في إريتريا لاستقبال بواخر الإسمنت الأردني المصدر إلى السوق الاريتري مما سيكون له أثر إيجابي على القدرة التصديرية للشركة الى اريتريا ، بالإضافة إلى توسيع محطة الإسمنت في بور سودان لزيادة القدرة التخزينية للمحطة وذلك لمواجهة الطلب المتزايد على الإسمنت الأردني في السوق السوداني ، كذلك تمكنت الشركة بالتعاون مع لافارج شريكها الاستراتيجي من الدخول إلى أسواق تصديرية جديدة فصدرت الشركة لنيجيريا مقدار ١٨٠ الف طن في السنة . (التقرير السنوي ، ١٩٩٩،٢٠٠٠)

أكاديمية الطيران الملكية الأردنية :-

- تعدّ الأكاديمية الأولى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة للمستوى الإقليمي، أما على المستوى العالمي فيصعب تصنيفها، ولكن مما لاشك فيه أنها تحتل مكانة عالية ومتميزة، وخير دليل على ذلك أنها استطاعت الدخول في مناقصة عالمية لتدريب ٢٩٣ طياراً جزائرياً وكانت

المنافسة مع أكاديميات من فرنسا وبريطانيا ونظراً لتفوق الأكاديمية من الناحية التقنية والمالية فقد كسبت المناقصة، وتم تخريج ٢٤٦ طيارا جزائرياً خلال (٣) أعوام حيث شهدت الخطـوط الجزائرية لهم بالكفاءة وبتميزهم عن خريجي الأكاديميات الأوروبية.

- استطاعت الأكاديمية ان تقلل من تكلفة الدراسة بنحو ٥٠ـ ٦٠% عن كلفتها في الأكاديميـات الدولية وخصوصا في أوروبا، حيث أنها مشابهة لكلفتها في أمريكا بالرغم مـن انهـا تـصنع الطائرات والوقود وقطع غيار الطائرات في حين أن الأكاديمية تستورد الطائرات وقطع الغيار من الخارج وتقوم بدفع تكلفة الشحن والجمارك.
- بدأت الأكاديمية في تشرين الأول عام ٢٠٠٣ ببرنامج التـدريب فـي الكترونيـات الطيـران Aircraft Avionics وذلك على المستوى المحلي والاقليمي .
- تعمل الأكاديمية حسب معايير منظمة الطيران المدني الدولية (ايكاو) وضمن توجهاتها في رفـد الأجواء الأردنية والعالمية بكوادر متميزة ومدربة.
- تدريب وتأهيل الطلبة لمستوى الطيران التجاري الآلي لتزويد الخطوط الجوية المحلية والعالمية بطيارين ذوي كفاءة عالية.
- تدريب وتأهيل الطيارين المهندسين والفنيين من خلال دورات الإنعاش المتقدمة على مـستوى الإقليمي والعالمي.
- عملت الأكاديمية على تسويق خدماتها على الصعيدين المحلي والعالمي لزيادة الدخل القومي.
- دعم الخطوط الجوية المحلية والعالمية بخريجيين ذوي كفاءه عالية (التقرير السنوي، ٢٠٠٥).

الشركة الاردنية لصيانة الطائرات:-

- في عام ١٩٩٨ وبعد دراسة لحالة السوق الأردني والإقليمي وجدت الاكاديمية ان السوق بحاجة إلى فنيي صيانة طائرات، حيث لم يكن هذا التخصص موجودا في الأردن أو أي بلد عربي عدا معهد "إمبابة" في مصر والذي لم يكن يستوعب العدد المطلوب من الطلبة إضافة إلى ان معظم من كانوا يعملون كفنيين في المملكة الأردنية هم من متقاعدي سلاح الجـو الملكـي أو ممـن تخرجوا من الدول الأجنبية وعليه فقد تم افتتاح مدرسة صيانة طائرات في هذه الاكاديمية، وتم اعتمادها عام ١٩٩٨ وعقدت أول دورة في الهيكل والمحرك واستمرت في التطور حتى أصبح فيها مشاغل متطورة وحديثة تضاهي أحدث المشاغل في الأكاديميات العالمية إضافة لانتقائهـا للمناهج المؤهلة والتي تفي بمتطلبات مثل هذه الدراسة والمعتمدة من قبـل منظمـة الطيـران الدولي.
- تعدّ الشركة الأردنية لصيانة الطائرات (جورامكو) التي تمتلك الملكيـة الأردنيـة ٢٠% مـن أسهمها احدى الشركات الرائدة على مستوى المنطقة حيث تقوم باجراء الصيانة على العديد من الطائرات العالمية والإقليمية والمحلية .
- تدريب وتأهيل الطلبة على هندسة الصيانة والكترونيات الطيران لتزويد الخطوط الجوية المحلية والعالمية بفنيين ذوي كفاءة عالية (التقرير السنوي،٢٠٠٧).

شركة المنتوجات الزراعية (أمبكو)

لم يتم العثور على أي معلومات خاصة بالشركة عن تطورها ودخولها في اسواق عالمية جديدة وذلك لعدم القبول بتزويدنا بأية معلومات عن الشركة سوا التقارير المالية .

ونجد مما سبق أن الشركات التي تمت خصخصتها، استطاعت أن تفتح أبواباً جديدة في العمل من خلال تطورها سواءً على المستوى المحلي أو العالمي ، رغم مواجهة بعض الصعوبات التي اخذت وقتاً من بعض الشركات لتمكنها من إعادة هيكلتها والقدرة على الدخول في أسواق عالمية جديدة.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

٥-١ المقدمـــــــــة

٥-٢ النتائـــــج

٥-٣ التوصيـــات

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

٥-١ المقدمـــــــة

يستعرض هذا الفصل أهم النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة بالاستناد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات. كذلك يتناول هذا الفصل أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة وذلك بالاستناد على النتائج.

٥-٢ النتائـــــــــــــج

بالاستناد على نتائج التحليل الإحصائي يمكننا تلخيص أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

١- كان متوسط نسب السيولة قبل الخصخصة ولجميع الشركات أعلى من متوسط نسب السيولة بعد الخصخصة، ومن هنا يمكننا القول بأن الخصخصة لم تساهم في تحسين وضع السيولة للشركات موضع الدراسة وإنما خفضت نسب السيولة لها، وقد كان انخفاض نسب السيولة إيجابياً لبعض الشركات، لأنه جعلها ضمن المستوى المتعارف عليه، إلا أن بعض الشركات قد شهدت انخفاضاً حاداً في السيولة.

٢- كان هناك تطور في نسب النشاط لمفردات الدراسة بعد الخصخصة، حيث ازدادت كفاءة الأصول والأصول الثابتة بشكل ملحوظ، كما انخفضت فترة تحصيل الذمم المدينة، إلا أن فترة بقاء البضاعة في المخازن قد شهدت ارتفاعاً كبيراً بعد الخصخصة.

٣- شهدت نسب الربحية تغييرات إيجابية وسلبية بعد الخصخصة، ففي حين ارتفع متوسط نسبة هامش الربح والعائد على الأصول والملكية ونصيب السهم من التوزيعات، إلا أن باقي النسب أظهرت انخفاضاً.

٤- أظهرت نسب السوق تطورات كبيرة خاصة فيما يتعلق بنصيب السهم من التوزيعات ونسبة القيمة السوقية للدفترية.

٥- كان هناك فرق مهم إحصائياً بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من حيث معدل دوران الأصول، ومعدل دوران الأصول الثابتة، ومعدل دوران الذمم المدينة، ومتوسط فترة التحصيل، ومعدل دوران المخزون، ونسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الديون. وهذا يعني أن هناك تفاوتاً ذا أهمية إحصائية بين درجة تأثير الخصخصة على هذه النسب حسب حجم الشركة. أما باقي النسب فلم يكن للفروق فيها أية مدلولات إحصائية مما يعني بأن تأثير الخصخصة على باقي النسب لا يختلف من شركة لأخرى.

٦- أظهرت نسب النشاط والفعالية للشركات الكبيرة تحسناً كبيراً بالمقارنة مع الشركات المتوسطة والصغيرة. وهذا يعني أن الخصخصة تكون فعالة وتعمل على تطوير نسب النشاط والفعالية في حال كانت الشركة كبيرة.

٧- شهدت نسبة الديون قصيرة الأجل لمجموع الديون ارتفاعاً كبيراً للشركات الكبيرة والصغيرة بالمقارنة مع الشركات المتوسطة، وهذا يعني بأن الشركات الكبيرة والصغيرة قد قامت بزيادة الديون قصيرة الأجل وتقليص طويلة الأجل في هيكلها التمويلي.

٨- كان هناك فرق مهم إحصائياً بين الشركات الصناعية والخدمية والتجارية من حيث صافي رأس المال العامل، ومعدل دوران الأصول الثابتة، ومتوسط فترة التحصيل، ونسبة الدين الكلية، ونسبة الملكية، ومجمل الربح، ومعدل العائد على الأصول والعائد على الملكية. وهذا يعني أن هناك تفاوتاً ذا أهمية إحصائية بين درجة تأثير الخصخصة على هذه النسب حسب نوع الشركة.

٩- كان صافي رأس المال العامل للشركات الصناعية أكبر منه للشركات الخدمية، وهذا يعني أن الخصخصة أدت لزيادة رأس المال العامل للشركات الصناعية أكثر من الخدمية.

١٠- كانت الشركات الصناعية تمتاز بمعدل دوران أصول ثابتة أعلى من الشركات الخدمية بمقدار مرتين تقريباً. وهذا يعني بالطبع أن الخصخصة أدت إلى تحسين معدل دوران الأصول الثابتة في الشركات الصناعية بشكل أفضل من الشركات الخدمية.

١١- كانت فترة التحصيل للشركات الصناعية والتجارية أقل من فترة التحصيل للشركات الخدمية مما يعني بأن الشركات الصناعية والتجارية كانت أفضل بعد الخصخصة وتحصل ديونها بشكل أسرع من الشركات الخدمية.

١٢- أدت الخصخصة إلى زيادة مديونية الشركات الصناعية والتجارية والخدمية، إلا أن الشركات الصناعية كانت الأقل من بين باقي الشركات.

١٣- كان التحسن في نسبة الملكية للشركات الصناعية أكبر منه في الشركات الخدمية والتجارية، وهذا يعني بأن الشركات الصناعية قد قامت بزيادة نسب ملكيتها بعد الخصخصة أكثر من الشركات الأخرى.

١٤- كان التحسن في مجمل الربح للشركات الصناعية والتجارية أفضل بالمقارنة مع الشركات الخدمية. وهذا يعني بأن الشركات الصناعية والتجارية قد تحسنت ربحيتها بعد الخصخصة بشكل أكبر من الشركات الخدمية.

١٥- كان معدل العائد على الأصول والملكية للشركات الصناعية أكبر منه للشركات الخدمية بشكل مهم إحصائياً، مما يشير إلى أن أداء الشركات الصناعية كان أفضل من أداء الشركات الخدمية. كما

كان معدل العائد على الأصول والملكية للشركات التجارية قريباً من معدل العائد للشركات الصناعية.

٥-٣ التوصيـــــــــات

من خلال النتائج التي تمت الحصول عليها يمكننا التوصية بما يلي:

١- على الشركات التي تم خصخصتها والتي عانت من نقص حاد في السيولة إلى مستويات أقل من المتعارف عليها أن تعمل على تحسين مستويات السيولة لديها وذلك تفادياً لمشاكل العسر المالي التي قد تتعرض لها.

٢- يشير التطور في نسب النشاط والفعالية بعد الخصخصة عموماً إلى ارتفاع كفاءة الشركات وازدياد قدرتها على إدارة أصولها بشكل فعال. إلا أن بعض الشركات لم تتحسن نسبها بالشكل المطلوب أو المتوقع، وبالتالي لابد أن تكون هذه الشركات أكثر كفاءة في إدارة الأصول لتحدث نقلة نوعية فعلية. من ناحية أخرى، فإن فترة بقاء البضاعة في المخازن ازدادت بشكل كبير بعد الخصخصة الأمر الذي يوجب استحداث سياسات خاصة لإدارة المخزون بالشكل الذي يقلل التكاليف.

٣- إن التضارب الواضح في نسب الربحية بعد الخصخصة ومقارنته بالوضع قبل الخصخصة يشير إلى عدم قدرة الشركات التي تمت خصخصتها على تطوير ربحيتها بشكل ملحوظ يتناسب مع عمليات إعادة الهيكلة التي تمت. وفي هذا الصدد لا بد أن تقوم الشركات بالسعي لتطوير ربحيتها

من خلال تشديد الرقابة ومحاولة تقليص النفقات والسعي لتبني استراتيجيات تسويقية جديدة تزيد من إيراداتها.

٤- حتى تستطيع الشركات تطوير نسب السوق لديها لا بد من أن تعمل على تحسين أوضاعها المالية والسعي للدخول في استثمارات جديدة ناجحة تنعكس إيجابياً على قيم أسهمها السوقية.

٥- على الشركات المتوسطة والصغيرة محاولة الاستفادة من الخصخصة لغايات تطوير نسب النشاط والفعالية لديها بالمقارنة مع الشركات الكبيرة والتي أثبتت نجاحاً في هذا المجال.

٦- على الشركات الخدمية والتجارية محاولة تحسين معدلات دوران أصولها الثابتة وذلك من خلال السعي لزيادة مبيعاتها بتطوير منتجات جديدة واتباع سياسات تسويقية ناجحة.

٧- من المهم أن تقوم الشركات الخدمية بتقليل فترة التحصيل لديها والتي كانت أعلى من الشركات الصناعية والتجارية.

٨- من الضروري أن تعمل الشركات على تخفيض مديونيتها والتي كانت مرتفعة بعض الشيء، ومن الممكن أن تستغل هذه الشركات السوق المالي كوسيلة جديدة للحصول على رأس المال اللازم.

٩- عند قيام الدولة بخصخصة الشركات التي تمتلكها، من المهم أن تتابع وضع الشركة بعد الخصخصة من خلال احتفاظ الحكومة بما يسمى السهم الذهبي للمحافظة على المصلحة الوطنية، وأن تكون العملية مشروطة بتحسين أداء الشركات موضع الخصخصة. فالهدف الأساسي لعملية الخصخصة

هو رفع كفاءة الشركات وزيادة انتاجيتها وتحسين أوضاعها المالية، وإذا لم يتحقق هذا الهدف فلا معنى لعملية الخصخصة من الأساس.

١٠- وأخيراً، توصي الباحثة بأن يقوم الباحثون الآخرون ببحث موضوع الخصخصة وأثرها على القطاعات الحيوية التي تمت خصخصتها أو ستتم خصخصتها مستقبلاً ومحاولة الاستناد إلى فترة زمنية طويلة نسبياً في حال توفر البيانات. كما توصي الباحثة هنا بضرورة بحث الجوانب الأخرى غير المادية وذات الطبيعة النوعية إن أمكن بما فيها جودة المنتجات، ونوعية الإدارة، ومستويات الرضا الوظيفي، وأجواء العمل وغيرها. كما توصي الباحثة بضرورة دراسة أطول فترة ممكنة قبل وبعد الخصخصة وذلك لأن نتائج الخصخصة تظهر أكثر بعد ثلاث سنوات على الشركات التي تم خصخصتها .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:-

١- البيرقدار، سامر.(٢٠٠٢).***تجربة تخاصية شركة مصانع الإسمنت الأردنية وشراكتها مع مجموعة لافارج***" ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل (الاردن رؤية جديدة: برنامج التخاصية الاردني)، الهيئة التنفيذية للتخاصية بالتعاون مع مركز المرأة الريادي ، عمان ، كانون الاول/ديسمبر .

٢- حمد ، هاشم جميل . (١٩٩٧). "***خصخصة شركات الكهرباء الاردنية: دراسة ميدانية لاتجاهات مدراء إداراتها***"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك، أربد، الاردن.

٣- ذياب ، صلاح محمود .(١٩٩٩). "***خصخصة المستشفيات الحكومية في الاردن (إدارة المستشفيات)***" رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الاسكندرية ، مصر .

٤- الربضي ، ديما . (٢٠٠٣). "***خصخصة قطاع الاتصالات الاردني دراسة مقارنة مع بعض تجارب الدول العربية***"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك ، عمان، الاردن .

٥- الزبيدي ، حمزة . (٢٠٠٠). ***التحليل المالي (لتقييم الاداء والتنبؤ بالفشل)***، عمان، دار وائل للنشر.

٦- الطراونة ، محمد ، (٢٠٠٠) ." التخاصية والكفاءة الادارية: "دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الاردنية "، ***مجلة دراسات الجامعة الاردنية***، المجلد ٢٧ ، العدد ١ ، عمان ، كانون الثاني/يناير.

٧- عامرية ، فالح ، (٢٠٠٨). ***الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية*** . ط١،عمان ، دار أسامة للنشر.

٨- عماري ، شبيب، (٢٠٠٢).***"تجربة شركة الاتصالات الاردنية بعد الخصخصة"*** ، ورقة عمل مقدمة الى ورشة العمل (الاردن رؤية جديدة: برنامج التخاصية الاردني) ، الهيئة التنفيذية للتخاصية بالتعاون مع مركز المرأة الريادي، عمان ، كانون الاول/ديسمبر.

٩- عبوي ، زيد منير، (٢٠٠٧). ***"الخصخصة في الادارة العامة بين النظرية والتطبيق"*** ط١،عمان ، الاردن ، دار دجلة للنشر.

١٠- قندح ، عدلي شحادة، (٢٠٠٣). ***"التخاصية ، أحدث نماذج التنمية الاقتصادية"*** ، تقييم لتجربة الاردن، ط١، عمان، الاردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

١١- محمد ، حسن ، (٢٠٠٩).*تجارب* ***الدول العربية في عملية الخصخصة وأمكانية الاستفادة منها بدولة الكويت*** . مجلة المصارف ، الكويت. متاحة الكترونيا".

available: (On-Line),
http://www.ukb.com.kw/masaref/ar/category_detail.php?issueID=٤٨&catID=٣١

١٢- نحلة ، جمانة ، (٢٠٠٢).***تقييم تخاصية الاتصالات الاردنية"*** . رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان، الاردن.

١٣- الهزايمه ، محمد . (٢٠٠٤) ***." تقييم تأثير التخاصية على الاداء المالي والتشغيلي للشركات الاردنية المخصخصة"***، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الاردن.

١٤- الهيئة التنفيذية للتخاصية، (٢٠٠١). *أداء شركة ليما بعد عقد الادارة لمياه ومجاري منطقة عمان الكبرى*.مجلة أخبار التخاصية، عدد ١٠ ، ص١٣-١٤.

١٥- الهيئة التنفيذية للتخاصية ، (٢٠٠٦). *التخاصية في الاردن* ،ص (١٧-٢٠).

١٦- وزارة المالية ، (٢٠٠٩) . ***نشرة مالية الحكومة العامة***، عمان ، الاردن ، المجلد

العاشر، العدد الثاني عشر، ص ٢٢-٢٤ .

١٧- مؤسسة النقل العام ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، عمان – الاردن.

١٨- شركة مصانع الاسمنت الاردنية ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، عمان – الاردن.

١٩- شركة الاتصالات الاردنية ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، عمان – الاردن.

٢٠- الشركة الاردنية لصيانة الطائرات ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، عمان – الاردن.

٢١- أكاديمية الطيران الملكية الاردنية ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، عمان – الاردن.

٢٢- شركة البوتاس العربية ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، عمان – الاردن.

٢٣- شركة مناجم الفوسفات الاردنية ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، عمان – الاردن.

٢٤- الشركة الاردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية (أمبكو) ، التقرير السنوي ، اعداد مختلفة ، عمان – الاردن.

المراجــع باللغة الانجليزيـة:-

١-**Awamleh,N. (٢٠٠٢)** . *"Public Officials' attitudes toward privatization in Jordan:A field survey*. International **Journal of Public Sector Management**. **Vol. (١٥), No.(٣), pp. ٢٣٧-٢٥٦.**

٢-**Dewenter, Kathryn, Malatesta, (١٩٩٧)** . *"State-Owned and Privately Owned Firms"* **An Empirical Analysis of Profitability, leverage, and Labor Intensity, working paper, University of Washington, pp ١٦-٢٤.**

٣- **Ernst, (١٩٩٩).** *"Assessing the Impacts of Privatization:The Experience of Morocco"* **International Journal of Public Sector Management.Vol.(١٢), No.(٥),pp.٢٤٧-٢٦٦.**

٤- **Executive Privatization Commission, (٢٠٠٦). Impact of Privatization in Jordan pp. (٤٦-٥٢).**

٥- **La Porta, (١٩٩٧)**." *The Benefits of Privatization: evidence from Mexico"*.
Vol. (١٢), No.(٢), pp٢٤٧-٢٦٦.

٦- **Ministry of Finance, (٢٠٠٩).** General Government Finance Bulletin , Jordan**, Vol.(١٠), No. (١٢), pp.١١٣-١٢٤ .**

٧- **Omran, (٢٠٠١)** "*Detecting the Performance Consequences of Privatized Egyptian State-Owned Enterprises:Does Ownership Structure Really Matter?"* **Vol. (١٠), No.(٢), pp.١٠٠-٢٠٥.**

٨- **Oqdeh, (٢٠٠٩)** *The Effect of Privatization on Firms Financial and Operating Performance "Evidence from Jordan"* **University of Jordan.**

أسماء الشركات التي ينطبق عليها الشرط وعددها ١٣ شركة بعضها يتم تداول أسهمها في سوق عمان المالي وبعضها غير متداول في السوق المالي:-

ملحق رقم (١)

أسماء الشركات غير المتداولة في سوق عمان المالي والشركات المتداولة في السوق المالي

الرقم	اسم الشركة	طريقة الخصخصة	سنة الخصخصة
أسماء الشركات غير المتداولة في سوق عمان المالي			
١.	مؤسسة النقل العام	إيجار	١٩٩٨
٢.	سلطة المياه الأردنية /منطقة عمان الكبرى	عقد أدارة	١٩٩٩
٣.	منتجع حمامات ماعين	إيجار	١٩٩٨
٤.	شركة الأسواق الحرة في المطارات	بيع	٢٠٠٠
٥.	شركة تزويد وتموين الطائرات	بيع	٢٠٠١
٦.	أكاديمية الطيران الملكية الأردنية	بيع	٢٠٠٣
٧.	الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية (أمبكو)	بيع	٢٠٠٥
٨.	محطة تنقية المياه العادمة خربة السمرا	مشاركة	٢٠٠٣
أسماء الشركات المتداولة في سوق عمان المالي			
١.	شركة مصانع الإسمنت الأردنية	بيع	١٩٩٨
٢.	شركة الاتصالات الأردنية	بيع	٢٠٠٠
٣.	شركة البوتاس العربية	بيع	٢٠٠٣
٤.	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	بيع	٢٠٠٦
٥.	الشركة الأردنية لصيانة الطائرات	بيع	٢٠٠٥

ملحق رقم (٢)

أسماء الشركات التي تم استثناؤها من الدراسة

١.	محطة تنقية المياه العادمه خربة السمرا
٢.	سلطة المياه الأردنية /منطقة عمان الكبرى
٣.	منتجع حمامات ماعين
٤.	شركة الأسواق الحرة في المطارات
٥.	شركة تزويد وتموين الطائرات

ملحق رقم (٣)

أسماء الشركات التي تم تطبيق الدراسة عليها

١.	شركة مصانع الإسمنت الأردنية
٢.	شركة الاتصالات الأردنية
٣.	شركة البوتاس العربية
٤.	شركة مناجم الفوسفات الأردنية
٥.	الشركة الأردنية لصيانة الطائرات
٦	أكاديمية الطيران الملكية الأردنية
٧.	الشركة الأردنية لتسويق وتصنيع المنتجات الزراعية (أمبكو)
٨.	مؤسسة النقل العام